

جامعة البحرين

قسم الإعلام والسياحة والفنون



كلية الآداب

معالجة الصحافة البحرينية لقضايا التنمية في ضوء
"رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030"
دراسة تحليلية لصحيفة "أخبار الخليج"
2013 – 2008

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام

إعداد

محمد يوسف محمد النعار

الرقم الجامعي: 20042665

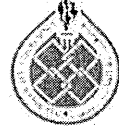
إشراف

الدكتور أشرف أحمد عبدالمغيث

أستاذ الإعلام المشارك

مملكة البحرين

ديسمبر 2015 م



قرار لجنة مناقشة أطروحة

اسم الطالب: محمد يوسف محمد المنقار الرقم الجامعي: 2004 2664
اسم الكلية: الآداب القسم: اللغة العربية وآدابها
اسم البرنامج: ماجستير في الآداب
عنوان الأطروحة: جوانب النقد الأدبي في
الرواية العربية الحديثة (1930-2008): دراسة تحليلية
للمؤلف أحمد الخليل
اجتمعت لجنة المناقشة يوم الخميس الموافق ١٥/١٢/٢٠١٠ بقاعة رقم ١٠١ للتسهيلا بعد مناقشة
الطالب المذكور أعلاه علناً. توصي لجنة المناقشة بالتالي:

يمنح الطالب تقدير: A في مقرر الأطروحة: المحاضر

☒ دون إجراء أية تعديلات على الأطروحة.

☐ على أن يتم إجراء التعديلات المرفقة مع هذا القرار.

تصديق أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع
محمد يوسف محمد المنقار
أحمد الخليل

- الاسم
1. د. محمد عبد المعين المشرف على الأطروحة
2. د. محمد المنقار الممتحن الداخلي
3. د. خالد عجم الممتحن الخارجي



ملخص الدراسة

تعتبر التنمية بمفهومها الواسع من أبرز العناصر التي تقود المجتمعات نحو التغيير والحدثة والتطور، وذلك لارتباطها بقيم البقاء وديمومة البشرية. وقد أدركت مملكة البحرين كغيرها من دول العالم، أهمية هذا الأمر على اعتباره حقاً من حقوق الإنسان، والذي سرعان ما ترجمته إلى رؤية استراتيجية اقتصادية حتى عام 2030، ولأن وسائل الإعلام تعتبر من أهم آليات التنمية، فقد سعت الدراسة نحو الربط بين الصحافة كنموذج من جهة والتنمية من جهة أخرى، وذلك بهدف معرفة كيفية معالجة مضامين الصحافة البحرينية لقضايا التنمية ومدى اهتمامها بذلك، في ضوء ما تضمنته الرؤية الاقتصادية 2030 من عناصر وطموحات.

وقد قامت الدراسة بتحليل مضامين الصفحات الاقتصادية في 230 إصداراً من صحيفة أخبار الخليج في الفترة من أكتوبر 2008 حتى أكتوبر 2013، وذلك بالاستناد على نظريتي التأطير الإعلامي والاتصال التنموي، وبالاعتماد على المنهج المسحي، وباستخدام أداة تحليل المضمون. وبعد تحليل 1863 مادة صحفية، أظهرت الدراسة بأن هناك اهتمام بالأخبار المحلية الإيجابية، والتي تأتي في سياق اقتصادي وتقني، وغالباً تخص القطاع الخاص، كما أن معظم قضايا طرق التنمية الاقتصادية متأتية من عقد اللقاءات والاجتماعات وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وأن قضايا قطاع الخدمات المالية والمصرفية هي أكثر القضايا نشرًا في الصحيفة. حكومياً، فإن قضايا الاستراتيجيات والمبادرات المستقبلية هي أغلب ما تمّ طرحه، ومجتمعياً، فإن قضايا الحلول والمساعدات الاجتماعية هي الأكثر تغطية.

وتوصل الباحث إلى أن الأخبار هي أكثر الفنون التحريرية استخداماً، وأن الصحيفة تعتمد على تصريحات المؤسسات كمصادر إلى جانب الأخبار مجهولة المصدر، كما بينت النتائج بأن الصحيفة حرصت على نشر القضايا التنموية مع صور وبالألوان والعناوين البارزة وفي مواقع علوية واضحة، على اعتبارها عناصر تؤكد اهتمام الصحيفة بقضايا التنمية في ضوء ما طرحته رؤية 2030. وزمنياً، فقد أسفرت الدراسة عن أن التركيز الأكبر على قضايا التنمية كان في البدايات مع إطلاق الرؤية، ومع أن التركيز في 2011 بدأ بالانخفاض قليلاً بسبب الأحداث السياسية التي مرّت بها مملكة البحرين خلال تلك الفترة، غير أن ذلك الهبوط لم يستمر طويلاً، حيث عاد التركيز في الصعود في 2012 ولغاية نهاية فترة الدراسة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"
صدق الله العظيم
(طه: 114)

إهداء

لَكَ يَا أُمِّي..

وَلَكَ يَا وَطَنِي..

شكر وتقدير

لله ربي كل الحمد والفضل والامتنان.. في أول الأمر وآخره.. وبعد،،

هي وقفات أعتزُّ بها وأفتخر بسردها، وأخصُّ شكري لكل من دعمني وأعانني وأرشدني
وأنا لي طريقي نحو النجاح، ومنهم:

أولاً: أسرتي أمي وأخي وأختي، وأصدقائي وزملائي.

ثانياً: رئيس الجامعة الدكتور إبراهيم جناحي على وقفته المشرفة في أحلك الظروف التي مررنا
بها، ومشرف رسالتي الدكتور أشرف أحمد عبدالمغيث، الذي رسم لي طريق الصعود نحو القمة
ومتابعته الأمنية لكل خطوة أحتو بها للسير في هذا الطريق، والدكتور عدنان بومطيع الذي خطَّ
لي أولى الخطوات، وجميع أفراد الطاقم الأكاديمي والإداري بقسم الإعلام.

كما أشكر لجنة المناقشة والتي فيها كل من الدكتور رضا مثناني والدكتور خالد زعموم
على موافقتهم لإجراء هذه المناقشة.

وآخرين لا يتسع المقام لذكرهم، لعظم قدر عطائهم وجيليل إحسانهم..

فشكراً..

الباحث

قائمة المحتويات	
الصفحة	الموضوع
ب	اعتماد لجنة التحكيم
ج	ملخص الدراسة
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
1	المقدمة
4	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
6	أولاً: مشكلة الدراسة
6	ثانياً: أهمية الدراسة
7	ثالثاً: أهداف الدراسة
7	رابعاً: منهجية الدراسة
8	خامساً: تساؤلات الدراسة وفرضياتها
8	سادساً: دوافع اختيار مجتمع البحث
10	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة
13	أولاً: الدراسات السابقة
13	1- استعراض مسحي للدراسات السابقة
25	2- تحليل ما تقدّمت به الدراسات السابقة
29	ثانياً: الإطار النظري للدراسة
29	1- نظرية التأطير الإعلامي

39	2- نظرية الاتصال التنموي
47	الفصل الثالث: الصحافة والتنمية ورؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030
49	أولاً: التجربة الصحفية في البحرين
61	ثانياً: التنمية.. ملامحها وارتباطاتها
69	ثالثاً: الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.. المنطلقات والمرتكزات
78	الفصل الرابع: الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة
80	أولاً: الدراسات السابقة والنظريات التفسيرية المستخدمة
81	ثانياً: الأسس المنهجية والإجراءات
102	الفصل الخامس: نتائج تحليل المضمون
104	أولاً: الإجابة عن تساؤل "كيف قيل؟"
111	ثانياً: الإجابة عن تساؤل "ماذا قيل؟"
116	ثالثاً: العلاقة بين خصائص التغطية والتطور الزمني للتغطية عبر سنوات الدراسة
136	رابعاً: العلاقة بين الأشكال الصحفية المستخدمة وقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030، والمصادر الصحفية، وسبل تطوير الجانب الحكومي والمجتمعي
144	خامساً: العلاقة بين مساحات تغطية قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030، وقطاع العمل، وسبل تطوير الاقتصاد ومصادر تنميته
149	سادساً: مناقشة النتائج
154	الخاتمة
162	المراجع
172	الملاحق

قائمة الجداول		
الرقم	الموضوع	الصفحة
1	المساحة التي تشغلها قضايا التنمية الاقتصادية في صحيفة أخبار الخليج	104
2	موقع الخبر في الصفحة	105
3	نوع العنوان	105
4	كثافة حروف العناوين	106
5	استخدام الألوان	106
6	استخدام الصور	107
7	الفنون التحريرية المستخدمة	107
8	المصادر	108
9	الاتجاه	109
10	السياق والإطار الذي جاء فيه المضمون	110
11	الامتداد المكاني للمضمون	111
12	قضايا التنمية بحسب قطاع العمل	111
13	طرق تنمية الاقتصاد	112
14	مصادر تنمية الاقتصاد	113
15	سبل تطوير الجانب الحكومي	114
16	سبل تطوير الجانب المجتمعي	115
17	مساحة المضمون خلال سنوات الدراسة	116
18	موقع المضمون في صفحات الجريدة خلال سنوات الدراسة	117
19	نوع العناوين المستخدمة في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة	118
20	كثافة حروف عناوين المضمون في صفحات الجريدة خلال سنوات الدراسة	119
21	استخدام الألوان في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة	120

121	طبيعة الصور المستخدمة في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة	22
122	الفنون التحريرية المستخدمة في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة	23
123	مصادر مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة	24
124	اتجاه المضمون خلال سنوات الدراسة	25
125	الإطار والسياق الذي جاء فيه مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة	26
126	الامتداد المكاني للمضمون خلال سنوات الدراسة	27
127	القطاع الذي تناوله المضمون خلال سنوات الدراسة	28
129	طرق تنمية الاقتصاد كمضمون خلال سنوات الدراسة	29
131	مصادر الاقتصاد كمضمون خلال سنوات الدراسة	30
133	مضامين تطوير الجانب الحكومي في الجريدة خلال سنوات الدراسة	31
134	مضامين تطوير الجانب المجتمعي خلال سنوات الدراسة	32
136	مضامين قطاع العمل في مقابل المساحة التي تشغلها	33
138	مضامين قطاع العمل في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة	34
140	مضامين مصادر الاقتصاد في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة	35
142	مضامين تطوير الجانب الحكومي في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة	36
143	مضامين تطوير الجانب المجتمعي في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة	37
144	مضامين قطاع العمل في مقابل المساحة التي تشغلها	38
145	مضامين طرق تطوير الاقتصاد في مقابل المساحة التي تشغلها	39
146	مضامين مصادر الاقتصاد في مقابل المساحة التي تشغلها	40
147	مضامين تطوير الجانب الحكومي في مقابل المساحة التي تشغلها	41
148	مضامين تطوير الجانب المجتمعي في مقابل المساحة التي تشغلها	42

المقدمة

تعتبر التنمية من أبرز الموضوعات التي تسعى كل دول العالم إلى بناء أطرها الاستراتيجية السليمة، على اعتبارها مكوناً رئيسياً في البناء العام للمجتمع. فقد فرضت التطورات المتسارعة للحياة ومتطلباتها على الدول والحكومات في العالم ككل، أهمية وضع الخطط والمبادرات المستقبلية، المبنية غالباً على رؤى وطموحات استراتيجية تسعى لترسيخ مفهوم التنمية وتمثاله على أرض الواقع، المرتكز على الاستغلال الرشيد للموارد، سواء المادية منها أو حتى المعنوية، واستثمارها للمستقبل بشكل يتلاءم مع الرغبة في ضمان سلامة الأجيال القادمة وبقائه، محققين بذلك فلسفة الفارابي في إيجاد المدينة الفاضلة.

ومن جهتها تعتبر وسائل الإعلام أحد أهم الأدوات المفعة لتلك الطموحات، فكل مجتمع محكوم بتغيير، وكل تغيير محاط بصعوبات أبرزها الأساس الفكري والسلوكي للفرد المناهض لفكرة التغيير. وتكمن قوة الإعلام في عملية غرس وتشكيل الأفكار والسلوكيات الهادفة تشكياً يسهل على الحكومة إحداث التغيير الإيجابي، مشكّلين بذلك معادلة ذات ثلاثة أقطاب هي الحكومة والمجتمع ووسائل الإعلام.

وحيث إنّ الدراسات الإعلامية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مازالت في طور النمو محلياً، تأتي هذه الدراسة لمحاولة التعرف على دور الصحافة البحرينية في معالجة القضايا والموضوعات التي تخصّ التنمية في الفترة ما بين الربع الأخير من عام 2008 ولغاية عام 2013، وهي الفترة التي تتزامن مع انطلاقة الرؤية الاقتصادية 2030، التي تركز مبادئها على ضرورة إيجاد الاستدامة والتنافسية والعدالة، الأمر الذي جعلها فترة خصبة، جديرة بأن يتم رصد مؤشرات التنمية إعلامياً، أخذاً في الاعتبار أهمية وسائل الإعلام كمساهم رئيسي في دفع عجلة التنمية، بما يتناسب مع ما تطرحه الرؤية الاقتصادية من طموحات، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى معرفة حجم اهتمام صحيفة أخبار الخليج بقضايا التنمية بالاستناد على معطيات الرؤية الاقتصادية 2030 كدليل إرشادي ومرجعي يتمّ اعتماده لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تبحث في أنماط معالجة الصحيفة للموضوعات محل الدراسة شكلياً وموضوعياً، عن طريق تحليل مضامين الصحيفة في الصفحات الاقتصادية.

وبالتالي تستعرض الدراسة في فصولها الخمسة عدداً من المحاور والنقاط التي تسعى من خلالها نحو تحقيق الغاية المنشودة من الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، ففي الفصل الأول تناول الباحث فيه الإطار العام الذي يعتبر مدخلاً هاماً يوضح الإشكالية العلمية للدراسة وأهدافها وحدودها، فضلاً عن أهميتها العلمية

والمجتمعية. في حين أن الفصل الثاني فهو يعتبر فصلاً مؤسساً للدراسة من حيث تناوله مسحاً عاماً للدراسات السابقة والتراث العلمي، إلى جانب النظريات التي يمكن اعتماد بعض أسسها وأفكارها في تدعيم توجه الدراسة وتفسير أطروحاتها ومخرجاتها، والقائم على نظريتي التأطير الإعلامي والاتصال التنموي.

كما خُصّص الفصل الثالث ليكون الفصل الإثرائى الذي يغطي مجمل العناصر التي يدور حولها موضوع الدراسة، والمفاهيم والمصطلحات التي تخص ذلك، كتوضيح نشأة الصحافة في البحرين، إلى جانب مختلف مفاهيم التنمية وعناصرها، وربط ذلك بالأبعاد الأساسية للتخطيط الاستراتيجي والاستراتيجيات التنموية الوطنية، الذي يقود نحو معرفة المنطلقات التأسيسية لرؤية البحرين 2030.

وقد أعد الباحث الفصل الرابع ليستعرض فيه الإطار المنهجي والإجرائي الذي قامت عليه بقية خطوات الدراسة، حيث تناول الجانب الأول منه استخدامات النظريات المعتمدة والدراسات السابقة منهجياً وعملياً، كما تناول المحور الثاني من الفصل التفاصيل القياسية والإجرائية المتبعة لتطبيق الدراسة،

واختتمت الدراسة فصولها باستعراض النتائج التطبيقية لتحليل المضمون، باستعراض الجداول الإحصائية لعملية التحليل، لتجيب عن الخصائص الشكلية للدراسة والخصائص الموضوعية لقضايا الدراسة، والعلاقات البينية لتلك الخصائص، والعلاقة عبر الزمن بدءاً من فترة إطلاق الرؤية في الربع الأخير من 2008 حتى 2013. وذلك إلى جانب ربط النتائج بتساؤلات الدراسة وبعض أفكار النظريات المعتمدة، الأمر الذي ساهم في التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي توضح كيفية معالجة الصحيفة لقضايا التنمية في ضوء ما تطرحه الرؤية من عناصر، وذلك من حيث طبيعة الموضوعات التي اهتمت الصحيفة بتغطيتها وجوانب هذا الاهتمام، وعرض ذلك على سنوات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

ويتناول هذا الفصل خمس محاور أساسية وهي:

- أولاً: مشكلة الدراسة
- ثانياً: أهميّة الدراسة
- ثالثاً: أهداف الدراسة
- رابعاً: منهجية الدراسة
- خامساً: تساؤلات الدراسة وفرضياتها
- سادساً: دوافع اختيار مجتمع البحث

أولاً: مشكلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة التعرّف على خصائص التغطية الصحفية للرؤية الاقتصادية 2030 من حيث الشكل والمحتوى، ومدى تطوّر مستويات التغطية خلال الخمس سنوات منذ إطلاقها، وطبيعة ذلك التفاعل، وذلك من خلال تحليل المضامين الاقتصادية لصحيفة أخبار الخليج في الفترة من 24 أكتوبر 2008 ولغاية 30 أكتوبر 2013.

ثانياً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة على اعتبار أنها من أوائل الدراسات المحلية، التي تبحث في دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية من منطلق الرؤية الاقتصادية 2030 التي أطلقها مجلس التنمية الاقتصادية في عام 2008، وذلك للخصوصية الكبيرة والمهمة للرؤية الاقتصادية واعتمادها كخطة استراتيجية تنموية للبحرين.

ولاشكّ بأنّ تفاعل وسائل الإعلام مع هذه الرؤية يُعدّ جوهرياً من أجل تحقيقها، لما تتمتع به وسائل الإعلام من قوة تأثيرية في الإقناع وتشكيل الاتجاهات، وحيث إنّ ذلك التأثير يساعد على عملية بناء القرارات وتبنيها، فإنّه من المهم اعتماد هذه الوسائل كمحفّزات نحو تشجيع الاستثمار والتنافسية والاستدامة في التنمية الاقتصادية بما يحقق الرؤية الاستراتيجية، لذا يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة مدى تفاعل الصحف مع الاستراتيجية الاقتصادية للبحرين وتوجهاتها التنموية، من خلال تحليل مضامين صحيفة الدراسة، الأمر الذي يقدّم نتائج تقييمية تساعد المؤسسات العامة والخاصة ذات الشأن بالمساهمة في تحقيق الرؤية، عن طريق رسم السياسات والاستراتيجيات الإعلامية المناسبة، سواء من خلال رصد المتواصل لقضايا التنمية الاقتصادية أو نقدتها لمختلف طرق تنفيذها من قبل المؤسسات التنفيذية والخاصة في المملكة.

وتساعد هذه الدراسة على إثراء القاعدة المعرفية في مملكة البحرين، في مجال بحوث ودراسات الإعلام عموماً والإعلام الاقتصادي خصوصاً، ومنهجياً من خلال اتخاذ الدراسة أداة تحليل المضمون، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدراسة اعتمدت على اتخاذ نظري قائم على نظريتي التأطير الإعلامي والاتصال التنموي؛ لفهم كيفية تأطير الوسائل لقضايا التنمية ومدى اتفاقها مع ما طرحه الرؤية كطرف

أساسي تمثله السلطة في تسيير عملية التنمية، وبالتالي تُعدّ الدراسة متفقة مع طموحات مملكة البحرين في تطورها نحو الحداثة والتنمية، وتمييزها عن سائر البحوث والدراسات العلمية، كما أنّها تعتبر من الدراسات التأسيسية في مجال الإعلام الاقتصادي والتنموي، الذي سيفتح المجال أمام مختلف الباحثين في الاستفادة من أطروحاتها وتطبيقها على وسائل أخرى، وفق ظروف ومتطلبات الفترة الراهنة سواء في مملكة البحرين أو خارجها.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة كيفية معالجة صحيفة أخبار الخليج لقضايا التنمية الاقتصادية في ضوء الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، ويتفرّع من ذلك الأهداف الآتية:

- معرفة حجم اهتمام صحيفة الدراسة بقضايا التنمية الاقتصادية وأسبابها.
- التعرف على أهم قضايا التنمية الاقتصادية التي تناولتها صحيفة الدراسة وعلاقتها برؤية 2030.
- التعرف على المصادر التي اعتمدتها صحيفة الدراسة في تناولها لقضايا التنمية.
- معرفة الأشكال الصحفية المستخدمة في صحيفة الدراسة عند نشرها لموضوعات التنمية.
- التعرف على العناصر التيبوغرافية التي استخدمتها صحيفة الدراسة عند تناولها لموضوعات التنمية الاقتصادية.

رابعاً: منهجية الدراسة:

نوع الدراسة

تتنمي هذه الدراسة إلى فئة الدراسات الوصفية.

نوع المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

قامت هذه الدراسة باستخدام المنهج المسحي، من خلال استخدام أداة تحليل المضمون.

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: 24 أكتوبر 2008 – 30 أكتوبر 2013
- الحدود الجغرافية: مملكة البحرين
- الحدود الموضوعية: الصفحات الاقتصادية من جريدة أخبار الخليج اليومية

خامساً: تساؤلات الدراسة وفرضياتها:

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة نحو الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما هي خصائص التغطية الصحفية لقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030؟ وذلك من حيث:

- عناصر الإبراز.
- الفنون الصحفية والمصادر.
- أساليب المعالجة لقضايا التنمية من حيث شكل الطرح وسياقه واتجاهه.

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الآتي:

- توجد علاقة بين خصائص التغطية والتطور الزمني للتغطية الصحفية لقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 عبر سنوات الدراسة.
- توجد علاقة بين الأشكال الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 والمصادر وسبل تطوير الجانب الحكومي والمجتمعي.
- توجد علاقة بين مساحات التغطية الصحفية المستخدمة في معالجة قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 وقطاع العمل وسبل تطوير الاقتصاد ومصادر تنميته.

سادساً: دوافع اختيار مجتمع البحث

يأتي اختيار صحيفة أخبار الخليج على اعتبارها، من ناحية تاريخية، الصحيفة اليومية الأولى الجارية في البحرين، ولها عراقة تاريخية وريادة على المستوى الإقليمي والمحلي، خصوصاً وأنها واكبت نشوء الدولة المعاصرة إبان فترة السبعينيات من القرن الماضي، وبالتالي فإنَّ هذه الدراسة تقوم بتوضيح تفاعل الصحيفة مع ما تطرحه الرؤية الاقتصادية 2030 من مضامين تنموية، ومدى التزامها بتكريس مضمونها في الصفحات الاقتصادية فيما يخصُّ قضايا التنمية.

وتقوم هذه الدراسة على تحليل الصفحات الاقتصادية المتخصصة من إصدارات الجريدة للأعوام 2008 ولغاية 2013، باتخاذ أسلوب الأسبوع الصناعي، بدءاً من إصدارات 24 أكتوبر 2008 ولغاية 30 أكتوبر 2013، للوصول إلى تصوّر كامل لفاعلية التغطية الإعلامية للتنمية الاقتصادية على مدى خمسة أعوام. ويأتي اختيار هذه الفترة بسبب مواكبتها لإطلاق الرؤية الاقتصادية 2030 الذي تمّ بمراسيم ملكية في 23 أكتوبر 2008، على أساس أنها فترة خصبة للطرح الإعلامي بما يتناسب مع الرؤية، ويتخلّل هذه الفترة بروز مجموعة من الأحداث، وبالتالي يمكن من خلال الدراسة رصد التغييرات التي طرأت على التنمية الاقتصادية وتأثيرها على الطرح الإعلامي والاستفادة من نتائج الدراسة في الاعتماد على سياسات إعلامية خلال الأزمات والأحداث المختلفة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة

ويتناول هذا الفصل محورين أساسيين وهما:

• أولاً: الدراسات السابقة

- استعراض مسحي للدراسات السابقة
- تحليل ما تقدّمت به الدراسات السابقة

• ثانياً: الإطار النظري للدراسة

- نظرية التأطير الإعلامي
- نظرية الاتصال التنموي

تعددت الدراسات السابقة التي تدور موضوعاتها حول الإعلام والاتصال وعلاقته بالتنمية، وذلك لما يتميز به مفهوم التنمية من توسع وشمولية في المجالات التي يوطرها، على اعتبارها ظاهرة مهمة من ظواهر نضج المجتمعات وتطورها العام، فضلاً عن دور الاتصال في ريادته للتغيير الهادف وخلق البيئة المناسبة للتأثير في الأفكار والاتجاهات لدى الأفراد والمجتمع.

كما تعتبر الأطروحات النظرية والفكرية في مجال الاتصال والإعلام من أكثر النظريات تطوراً ومرونة من ضمن نظريات العلوم الاجتماعية، وذلك لملامستها مختلف الظواهر الاجتماعية التي تعتبر ديناميكية ومتغيرة بفعل الظروف المختلفة من جهة، ولتداخلها وتفاعلها مع معارف وحقول علمية متنوعة من جهة أخرى¹. وقد مكّنت هذه النظريات المفكرين والباحثين على مرّ العقود على تفسير عديد من الظواهر والإشكاليات في المجتمع، من خلال العمل على دراسة وتحليل الأدوار والتأثيرات المتبادلة لكافة أطراف العملية الاتصالية.

وتقوم هذه الدراسة على فهم دور الصحافة كوسيلة إعلامية في معالجتها لموضوعات التنمية في البحرين في ضوء ما تقدّمت به رؤية مملكة البحرين 2030، التي أعطت البعد الاقتصادي الأولوية في قيادة التنمية والانطلاق منه نحو المجالات الأخرى، وحيث إنّ الدراسة الحالية تدور حول البحث في الرسالة الاتصالية من خلال تحليل مضامين صحيفة أخبار الخليج اليومية، ثمّ إنّ طبيعة موضوع الدراسة يدخل في إطار فهم الجانب التنموي لوسائل الإعلام ومنها الصحافة، فقد قامت الدراسة الحالية بمسح للدراسات السابقة التي تدور موضوعاتها حول المعالجة الاتصالية لقضايا التنمية في مختلف المجالات، كما استقرّت الدراسة على نظريتين مهمتين، يمكن الاستناد عليهما في تفسير كيفية تناول الصحيفة محل الدراسة لظاهرة التنمية في مملكة البحرين، وهاتان النظريتان هما نظرية التأطير الإعلامي ونظرية الاتصال التنموي. وفيما يلي يتمّ استعراض أبرز هذه الدراسات والنظريات.

¹ماتيلار، آرمان وميشيل (2005). تاريخ نظريات الاتصال. ترجمة: لعباضي، نصر الدين ورايح، الصادق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: الدراسات السابقة

1- استعراض مسحي للدراسات السابقة

لقد قامت دراسة كل من "بتول رشيد وفاتن مراد" (2012) بالبحث في مضامين صحيفة "المدى"، بهدف التعرف على الوظائف التخصصية للصحافة العراقية الاقتصادية، وطبيعة المضامين المقدمة للقارئ من حيث الأنماط والقوالب الصحفية المستخدمة، وقياس مدى متابعة الصحيفة محل الدراسة لقضايا التنمية. وقد استخدمت الباحثتان المنهج المسحي من خلال أداة تحليل المضمون الكمي لأعداد الصحيفة البالغة 21 عدداً للفترة من 2-28 فبراير 2011، بالاستناد إلى نظرية الصحافة التنموية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه قد غلب على الصحيفة استخدام قالب التقارير الإخبارية في طرح المعلومات بخصوص التنمية الاقتصادية، في مقابل عدم استخدام قالب الأعمدة ومقالات الرأي، كما استنتجت الدراسة بأن الصور الموضوعية للقضايا هي الأكثر استخداماً من الجداول والرسوم البيانية، بالإضافة إلى انعدام الأخبار التي تتعلق بقضايا الديون والقروض المحلية والصناعات الاستخراجية والتحويلية، فضلاً عن غياب أي شكل من أشكال العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية.²

وتأتي دراسة "محمد الحروب" (2012) حول معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي للتعرف على طبيعة تغطية الصحف للأحداث والقضايا الاقتصادية، وحجمها وسماتها ومدى قدرتها على توفير المعلومات للقارئ، بالاستعانة بالمنهج المسحي في تحليل مضمون 72 عدداً من صحف (عكاظ، اليوم، الرياض) للفترة من 2010/9/1 ولغاية 2011/3/30، وبالاعتماد على نظريات وضع الأجندة والاعتماد على وسائل الإعلام والمسؤولية الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في تغطية الشأن الاقتصادي، بالرغم من وجود علاقة تعاون بين النظام والصحف، كما كشفت الدراسة عن تركيز

2 رشيد، بتول ومراد، فاتن. (2012)، المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية: دراسة تحليلية لجريدة المدى -أمودجاً- للفترة من 2011/2/2 ولغاية 2011/2/28، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2(99)، 878-927.

الصحف على استخدام قالب الأخبار أكثر من تحليل وتفسير القضايا، فضلاً عن امتناع الصحف عن ذكر مصادر أخبارها³.

في حين أنَّ دراسة "أنجوم زيا وعائشة خان Anjum Zia & Aisha Khan" (2012) قد استقرت على البحث في المضامين الاتصالية للقنوات الإخبارية التلفزيونية، وذلك لتحديد حجم التغطية الإعلامية لهذه القنوات، فيما يخص أخبار تنمية القطاع الزراعي على اعتباره أكبر ثالث قطاع في باكستان. وقد اعتمدت الدراسة على نظرية التحديث كإطار نظري، من خلال استخدام المنهج المسحي في تحليل المضمون الكيفي لمحتوى البرامج ونشرات الأخبار في 12 قناة رسمية وخاصة، بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية لعينة من 82 شخصاً من القائمين بالاتصال والمسؤولين عن مضامين التنمية في القطاع الزراعي في القنوات المختارة في الفترة من 2006 ولغاية 2011. وقد أظهرت الدراسة عن أنَّ هناك قناة واحدة فقط متخصصة في الشأن التنموي، ومنه التنمية في القطاع الزراعي، كما أنَّ مدة عرض وتكرار البرامج المتخصصة في التنمية الزراعية هو 14 ساعة من أصل 168 ساعة عرض، وقد استنتجت الدراسة بأنَّ أهم أسباب تدني اهتمام التلفزيون بنشر موضوعات التنمية الزراعية، هو قلة الدعم والطلب على هذه النوعية من البرامج والقضايا، بالإضافة إلى قلة اهتمام الحكومة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بهذا الشأن⁴.

أما دراسة "خالد علي زايد" (2011)، فهي أكثر الدراسات السابقة ارتباطاً بموضوع الدراسة، إذ أنَّها تبحث في مدى اهتمام الصحافة البحرينية اليومية بمشروع مجلس التنمية الاقتصادية 2030 والقضايا المتعلقة به، بالإضافة إلى التعرف على جهود الصحافة المحلية في البحرين في التعريف بالمشروع ومدى قدرتها على تشكيل الوعي بشأن المشروع لدى الجمهور. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي من خلال تحليل مضامين 220 قصة خبرية في صحيفة الأيام والموزعة على 49 عدداً للأعوام 2008 و2009. وأسفرت الدراسة عن نتائج أهمها أنَّ الصحيفة محل الدراسة أولت اهتماماً كبيراً بمشروع مجلس التنمية

3 الحروب، محمد. (2012). معالجة الصحافة السعودية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليل مضمون. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

⁴Zia, A., & Khan, A. (2012). Media coverage for development of agriculture sector: An analytical study of television channels in Pakistan. *J. Agric. Res*, 50(4). 555-564

الاقتصادية 2030، وذلك من خلال تخصيصها لمساحة واسعة للنشر ومكان بارز، كما أوضحت الدراسة أنَّ قطاع الأسواق المالية والبنوك هي الأكثر ظهوراً في فترة الدراسة تليها قضايا الصحة ثم الاستثمار ثالثاً.⁵

في حين أنَّ دراسة "مريم الهاجري" (2011)، تعتبر أكثر شمولية من حيث الموضوع، حيث تسعى لمعرفة دور الصحافة البحرينية ومسؤولياتها اتجاه توعية وتبصير الجماهير حول مفاهيم التنمية المستدامة وخصائصها وأثرها على حياة المجتمع، وذلك من خلال معرفة ترتيب أهم قضايا ومؤشرات التنمية المستدامة في صحف الدراسة والفروق بينها. وقد قامت الدراسة بالاعتماد على نظرية ترتيب الأولويات كإطار نظري للدراسة، بالارتكاز على استخدام المنهج المسحي عن طريق تحليل مضامين صحف (الأيام، أخبار الخليج، الوسط) للفترة ما بين يوليو 2009 ويوليو 2010. وبعد إخضاع 156 عدداً من صحف الدراسة، فقد خلصت الباحثة إلى أنَّ جريدة أخبار الخليج هي أكثر الصحف اهتماماً بتغطية قضايا التنمية المستدامة، كما أوضحت النتائج بأنَّ الموضوعات الاجتماعية هي الأكثر وروداً، وأنَّ الخبر هو أكثر القوالب الفنية استخداماً، يليه العمود اليومي فضلاً عن الصفحات الداخلية هي أكثر المواقع تضمناً لقضايا التنمية المستدامة، مع ملاحظة أنَّ القضايا محل الدراسة كانت أكثر بروزاً في أعداد عام 2010.⁶

كما استعرضت دراسة "أي كي سينغ A. K. Singh" (2011) أنماط التغطية الصحفية لبرنامج التنمية الحكومي في الهند، من خلال دراسة مضامينها وموضوعاتها ومواقع نشرها، ومدى استخدام قالب أعمدة الرأي فيها. وقد اعتمد الباحث على نظرية الاتصال التنموي كإطار نظري، مستخدماً المنهج المسحي في تحليل المضمون الكيفي، وقد شملت عينة الدراسة كل أعداد كل صفحات جريدة "هندوستان" الهندية، فيما عدا صفحات الرياضة، من شهري يونيو ويوليو 2010. وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ الجريدة محل الدراسة تعاني من ضعف في تغطية أخبار برنامج التنمية، وليست هناك أعمدة رأي تناقش الموضوع المعني، كما أنَّ

⁵ زايد، خالد. (2011)، تغطية الصحافة البحرينية اليومية لمشروع مجلس التنمية الاقتصادية 2030: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، البحرين.

⁶ الهاجري، مريم. (2011)، دور الصحافة المحلية في ترتيب قضايا ومؤشرات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، البحرين.

صفحات بريد القراء لا تراعي نشر ردود أفعال القراء الخاصة ببرنامج التنمية، وبالتالي فإن صحيفة الدراسة تهمل نشر الأخبار حول قضايا برنامج التنمية الحكومي.⁷

بالإضافة إلى ذلك فإن دراسة "محمد هادي" (2010) بحثت في دور الإعلام المساند لبرامج التنمية الشاملة للنظر في الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الوعي والمعلومات وتدققها للجمهور، وجهودها في خلق حالة من الرضا والقبول العام للبرامج التنموية في اليمن، خصوصاً مع ما يعانيه المجتمع من ضعف عملية التخطيط للحملات الإقناعية والتوعوية، فضلاً عن عدم تعاون وتجاوب المؤسسات والجهات المعنية في دعم تلك الجهود. واتخذ الباحث المنهج المسحي في تحليل عينة واسعة من المراجع والمصادر والأدبيات العلمية التي تتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والجهود التنموية وأهميتها. وقد انتهى الباحث إلى أن الجمهور يتأثر بالرسائل الاتصالية التي تتفق مع حاجاته وأفكاره واتجاهاته، مع دقة اختيار التوقيت المناسب لبث المضامين التنموية مع تنويع طرق العرض ووسائله. كما كشف الباحث عن أن قضية التنمية أصبحت شأناً دولياً وليس محلياً، على اعتباره قضية إنسانية قبل كل شيء، مع تأكيده على أهمية مشاركة الأفراد في وضع أساسيات ومتطلبات التنمية مع الجهات المعنية، وأن هذه المسألة مرهونة بدور وسائل الإعلام في التنسيق بين تلك الأطراف.⁸

كما أن دراسة كل من "محمود أبوالسعيد وعماد لبد" (2009) سعت إلى التعرف على المشكلات التي تواجه السلطة الفلسطينية في تجسيدها وتفعيلها لمفهوم الإعلام التنموي، ودور المؤسسات الإعلامية الوطنية في نشر ثقافة التنمية والمشاركة في تشكيلها. وقد قدّم الباحثان دراستيهما الوصفية في إطار نظرية الاتصال التنموي، وذلك بالاستعانة بالمنهج المسحي في تحليل المضامين تحليلاً كيفياً نقدياً، من خلال مسح مضامين الكتب والأدبيات العلمية، مع القيام بدراسة حالة للموضوع على نطاق المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، وتحليل الوثائق والنصوص تحليلاً استنباطياً. وقد توصل الباحثان إلى أن المؤسسات الإعلامية

⁷ Sing, A. (2011). Coverage of Development News in Print Media: a Content Analysis, *Bilingual Journal of Humanities & Social Sciences*, 2(1&2), CSJM University, India. 1-7

⁸ هادي، محمد (2010). دور الإعلام الداعم والمساند لبرامج التنمية الشاملة. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 5. 153-188

الفلسطينية تفتقر لوجود سياسات إعلامية تنموية، كما أنَّها تعاني من ضعف التنسيق والتعاون مع الجهات والأطراف المعنية بالتنمية، وخلق هذه المؤسسات من أيِّ برامج وخطط تنموية فعَّالة.⁹

وقامت دراسة "منى أبو جامع" (2009) بالتعرّف على مدى قدرة الصحافة الأردنية اليومية الاقتصادية على القيام بدورها الأساسي في توفير المعلومة بأسلوب يساعد القارئ العادي على استيعاب الوضع الاقتصادي في الأردن، وذلك باستخدام المنهج المسحي في تحليل مضمون الصحف المستهدفة، بالإضافة إلى مسح آراء الجمهور المستهدف مع إجراء المقابلات الشخصية كأدوات لجمع البيانات، بالاستناد على نظريات ترتيب الأولويات والاعتماد والاستخدامات والإشباع. وقد شمل مجتمع الدراسة عيّنة من 52 عدد من صحف (الدستور والرأي والغد) للفترة الممتدة من 1 أبريل 2007 ولغاية 30 مارس 2008، بالإضافة إلى مسح آراء 145 قارئاً من المجتمع الأردني، ومقابلة عدد من الصحفيين ومعدّي المواد الإخبارية الاقتصادية. وأسفرت الدراسة عن وجود ندرة في الصحفيين المتخصّصين في الشأن الاقتصادي، بالإضافة إلى ندرة قواعد البيانات المفيدة للصحفي وصغر المساحة التحريرية المتاحة للأخبار الاقتصادية، موصية بضرورة إعادة ترتيب أولويات الصحفيين ومعدّي المواد الإعلامية الاقتصادية لما يتمّ تقديمه للجمهور، وأهميّة إعادة هيكلة الصحف والمؤسسات الإعلامية وتوظيف عدد كافٍ من الإعلاميين المتخصّصين في الشأن الاقتصادي.¹⁰

فضلاً عن ذلك فإنّ دراسة "محمد أجتبي" (2009) ارتكزت على مشكلة تضخّم الأسعار في السوق الإماراتي، في محاولة للتعرف على مستويات معالجة صحيفتي البيان والخليج الإماراتيتين لهذه القضية، ومدى تأثير ملكية الصحيفتين في طرق عرض وتناول القضية. وقد استند الباحث نظريتي ترتيب الأجندة وحارس البوّابة كأطر، واستخدام المنهج المسحي في تحليل مضامين 48 عدداً لكل صحيفة من صحف الدراسة في الفترة من 1 يونيو 2006 حتى 31 مايو 2007، وبالاقتصار على الأخبار الاقتصادية في العيّنة المختارة. وقد توصّل الباحث إلى أنّ أخبار ارتفاع الأسعار هي الأكثر تغطية خلال فترة الدراسة، وقد

⁹أبوالسعيد، محمود وليد، عماد (2009). دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 16. 221-257.

¹⁰أبو جامع، منى. (2009)، معالجة الصحافة الأردنية اليومية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

احتلت صحيفة الخليج المرتبة الأولى من حيث اهتمامها بالقضية. كما غلب على صحف الدراسة نشر المعلومات الإخبارية من حيث الهدف، تليها المعلومات التحليلية والإرشادية. وقد اعتمدت صحف الدراسة على قالب الخبر كأكثر القوالب استخداماً، واستقاء المعلومات من المندوب الصحفي كأكثر المصادر اعتماداً.¹¹

ودراسة "ديبا جويشر Dipa Joisher" (2006) التي استخدمت تحليل مضمون كأداة لدراسة تغطية الصحافة الأمريكية لموضوع الاستعانة بالعمالة الهندية لشغل الوظائف عالية التقنية خلال أوائل القرن الـ(21)، سعيًا لمعرفة كيفية تأطير الصحافة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية أخبار الاستعانة بالعمالة الأجنبية من الهند. وقد استعانت الباحثة بنظريتي وضع الأولويات والتأطير الإعلامي Media Framing Theory، بالإضافة إلى نظرية (التعددية البنائية) Structural Pluralism Theory، والتي تقوم على أن هناك درجة من التمايز في النظام الاجتماعي في إطار المؤسسات وجماعات المصالح المنظمة، والتي تقوم بتحديد مصادر القوة الاجتماعية ودرجاتها، وتفسير طبيعة علاقة تلك القوة بوسائل الإعلام، من خلال تحليل مضمون عينة الدراسة الصحف الوطنية اليومية (النيويورك تايمز، واشنطن بوست، يو إس إي تودي، اللوس أنجلوس تايمز) إلى جانب 11 صحيفة محلية، حيث بلغ عدد المقالات من الصحف الوطنية التي غطت الموضوع حوالي 102، يقابلها 249 مقالاً من الصحف المحلية. وقد خلصت الدراسة بأن الصحف المحلية تهتم بتغطية قضايا استقدام العمالة الهندية أكثر من الصحف الوطنية، وأن صحف الدراسة تعتمد البيانات الصادرة من المؤسسات كمصدر رئيسي للأخبار، كما توصلت إلى أن كل الصحف تركز على الأبعاد السياسية والاقتصادية للقضية، وأن أغلب القضايا تقع إما في الصفحة الأولى من الصحيفة أو الصفحات الداخلية في قسم الاقتصاد.¹²

كذلك فإن دراسة "إليزابيث غيل Elizabeth Gill" (2005) اتخذت من الأزمة الاقتصادية منطلقاً للبحث في طبيعة التغطية الإعلامية للاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت للكشف

¹¹أجتيبي، محمد (2009). التغطية الصحفية لقضية تضخم الأسعار في صحافة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية لصحيفتي الخليج والبيان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

¹²Joisher, D. (2006). *A Content Analysis of US Newspaper Coverage of Outsourcing of High-tech Jobs to India in the Early 21st Century*. (Doctoral Dissertation, California State University). USA.

عن الأبعاد المختلفة للصحافة المالية والتجارية لتحديد اتجاهات التغطيات الصحفية والتلفزيونية للأخبار، خلال فترة تدهور الأسواق التجارية في الولايات المتحدة عام 2000 و2001. وقد استعانت الباحثة منهجياً بدراسة لـ "هاري غريغز Harry H. Griggs" (1963)، والتي تدور حول معالجة التغطية الصحفية في الولايات المتحدة إبان فترة الكساد الاقتصادي 1957-1958، حيث استخدمت الباحثة المنهج المسحي وأداة تحليل المضمون لإجرائها، بالاعتماد على نظريتي وضع الأجندة والتأطير الإعلامي، وتضمن مجتمع البحث 259 خبراً من (الأسوشيتد برس) AP، بالإضافة إلى النشرات الليلية لأخبار قناة (إن بي سي) NBC Nightly News من أكتوبر 2000 إلى يناير 2001، وقد استنتجت الباحثة بأن الأخبار السلبية والمحايدة هي الأكثر تغطية، وأن السلبية تزداد بزيادة تدهور الوضع الاقتصادي للسوق، إذ بلغت نسبة الزيادة في نشرات (إن بي سي الليلية) 147%، في حين أن أسوشيتد برس زادت بنسبة الأخبار السلبية فيها بقدر 31.13%¹³.

في حين أن دراسة "براين فوغارتي Brian Fogarty" (2005) ربطت تغطية الأخبار الاقتصادية بالشأن السياسي، حيث تبحث الدراسة طبيعة الوسيلة الإعلامية، والمستجدات السياسية، ودورها في تشكيل المعلومات الاقتصادية المطروحة للرأي العام، خصوصاً أثناء الحملات الانتخابية الرئاسية والنيابية في الولايات المتحدة الأمريكية، وطرحت الدراسة في محاورها شرحاً لمعنى تغطية الأخبار الاقتصادية، وذلك لأهمية تأثيره على الإدراك العام للوضع الاقتصادي، الذي يأتي بشكل رئيسي من خلال التغطية الصحفية أو بدرجة أقل من خلال تجارب الجمهور للوضع الاقتصادي، مع الأخذ بجزئية دور الإعلام في صياغة الواقع الاقتصادي من خلال الأخبار الاقتصادية. وقد قامت الدراسة بالاعتماد على نظرية وضع الأجندة، واستخدام المنهج المسحي من خلال تحليل مضامين الصفحات الأولى فقط من أعداد جريدة (نيويورك تايمز) في الفترة ما بين أكتوبر 1980 وديسمبر 1996. وأظهرت النتائج بأن الصحيفة محل الدراسة تناولت أغلب الأخبار

¹³Gill, E. (2005). *Media Coverage of The New Economy* (Doctoral Dissertation, University of Missouri-Columbia). USA.

الاقتصادية بشكل سلبي، وأنَّ أغلب تلك الأخبار تتعلق بقضايا معدلات البطالة، خصوصاً خلال فترة الانتخابات الرئاسية والنيابية في الولايات المتحدة.¹⁴

إلا أنَّ دراسة "جمال محمود" (2004) تختلف عن بقية الدراسات المستعرضة من حيث المنهجية المتبعة، كما هو حال الدراسات المستعرضة مسبقاً لـ "أبوالسعيد ولبد" و"هادي"، إذ أنَّ مشكلة الدراسة تدور حول تسليط الضوء على دور الإعلام مع التنمية والتعاون العربي لإنجاح الخطط المرجوة وإبراز التفاعل الايجابي لعملية التنمية على اعتبارها عملية هادفة وشاملة، واستند الباحث على نظرية الاتصال التنموي كإطار، واتخذ من المنهج التحليلي طريقة لإبراز المفاهيم وترسيخ فكرة البحث، والتي اعتمدت على تحليل ما ورد في المصادر العربية والأجنبية المترجمة حول التنمية والإعلام والعلاقة بينهما. وقد توصل الباحث إلى إبراز أهميّة وسائل الإعلام بمختلف أشكالها في إحداث التنمية والتطور في المجتمعات، وأنَّ هذا الدور الهام لا يكون إلا بالتنسيق والتكامل بين وسائل الإعلام من جهة، والجهات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، والذي سيؤدي إلى إمكانية وضع خطط وسياسات واستراتيجيات إعلامية شاملة تساعد على تحقيق أهداف وبرامج التنمية.¹⁵

وتأتي دراسة كل من "كريستوفر كويان وبيتر وليسون Coyne & Leeson" (2004) حول دور وسائل الإعلام في التنمية كجزء رئيسي في فهم عملية التنمية الاقتصادية وآلياتها بشكل عام، حيث تقوم هذه الدراسة بالبحث في الظروف المناسبة التي تسمح لوسائل الإعلام بتمثيل دور ناجح في التنمية الاقتصادية، وقد اعتمدت الدراسة على أطروحات نظرية اللعبة أو المباراة Game Theory لبناء فرضيتها في أنَّ نجاح عملية التنمية مرهون بالعوامل السياسية في تضارب أو تناسق الأطراف المعنية في النظام، على اعتبار أنَّ حرية الإعلام هي التي تخلق ذلك التناسق المنشود والذي يقود نحو نجاح عملية التنمية الاقتصادية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل التراث العلمي مع استعراض عدد من الحالات التاريخية ممثلة في نماذج ناجحة لتفعيل التنسيق في (بولندا والمجر)، ونموذج قائم على تضارب السياسات

¹⁴ Fogarty, B. (2005). Determining Economic News Coverage. *International Journal of Public Opinion Research*, 17(2), 149-172.

¹⁵المحمود، جمال (2004)، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 20(2)، 268-245.

وبيئة إعلامية غير حرة في (أوكرانيا)، بالإضافة إلى نموذج من التناسق القائم على قيم حرية الإعلام غير مطبقة في (بلغاريا). وانتهت الدراسة إلى أنَّ التحوّل نحو حالة التناسق بين أطراف النظام السياسي يؤدي إلى خلق قيم الحرية في الممارسة الإعلامية وإدارة المؤسسات الإعلامية، وهي بالتالي تؤدي إلى إنجاح عملية التنمية، وأنَّ ذلك يتم من خلال خصخصة وسائل الإعلام، وفتح باب الاستثمار الداخلي والخارجي في صناعة الإعلام، وخلق أجواء من التفاعلية مع ما يطلبه جمهور وسائل الإعلام لإيجاد الرضا العام، لما تقدّمه من مضامين تسهّل عملية تبني الأفكار التغييرية والتطويرية التي تطرح للرأي العام.¹⁶

أما دراسة "أرفيند ديدي Arvind Diddi" (2003) حول تغطية الأخبار التجارية في الهند قبل وبعد التحرّر الاقتصادي، فهي تقوم على مقارنة طبيعة تناول وسائل الإعلام في الدول المتقدمة والدول النامية لعملية الإصلاح الاقتصادي في الهند. وقد طُبِّقَت المقارنة بين الصحف الهندية في مقابل الصحف الأمريكية، على فرضيّة أنّه "يزداد حجم وبروز عناصر موضوع الاقتصاد الهندي في صحف الدراسة بعد التحرّر الاقتصادي في الهند". وقد استخدم الباحث المنهج المسحي وأداة تحليل المضمون بالاعتماد على نظرية وضع الأجندة، وشمل مجتمع الدراسة صحفاً أمريكية (وولستريت جورنال ونيويورك تايمز) إلى جانب الصحف الهندية (فاينانشال إكسبرس وإكونوميك تايمز) للفترة من 1988 ولغاية 1994. وقد كشفت الدراسة عن أنَّ اهتمام الصحف الأمريكية وتركيزها على أخبار الإصلاح والتحرّر الاقتصادي في الهند كان يقلّ مع مرور الوقت خلال فترة الدراسة، في حين أنَّ الصحف الهندية حافظت على ذات الاهتمام وعلى نفس المستوى طوال الفترة المحددة، كما أنَّ كل الصحف اعتمدت أكثر على تصريحات المسؤولين الحكوميين الهنود كمصدر للمعلومات.¹⁷

واستعرضت دراسة "جون راتليف John Rattliff" (2001) حول الأخبار الاقتصادية والإدراك العام للاقتصاد الأمريكي، تقوم هذه الدراسة بالبحث في نمط التغطية الإخبارية لمواضيع الاقتصاد الوطني في

¹⁶ Coyne, C. & Leeson, P. (2004). Read All About It! Understanding The Role of Media in Economic Development. *Kyklos*, 57(1), 21-44.

¹⁷ Diddi, A. (2003). *Business News Coverage of India, Before and After India's Economic Liberalization, by the Wall Street Journal, the New York Times and Two Indian Newspapers-Financial Express and the Economic Times*. (Doctoral Dissertation, Michigan State University). USA.

الولايات المتحدة الأمريكية، والبحث في دور الأخبار في تشكيل الوعي والإدراك بالقضايا الاقتصادية على اعتبار أن وسائل الإعلام الجماهيري يعتبر ناقلاً للمعلومات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ربط الدراسة جزئياً بالسلوك السياسي للمجتمع وانعكاسه على وسائل الإعلام. وقد قامت الدراسة على افتراض أن مضمون التقارير الإخبارية الاقتصادية في وسائل الإعلام الجماهيرية يؤثر في تقييم الجمهور العام للأداء الاقتصادي، كما يؤثر في إبراز الاقتصاد، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل مضامين صحيفة "نيويورك تايمز" للفترة من 1989-1994، بالاستناد على نظريتي وضع الأولويات والتهئية. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدراك الأمريكيين للأداء الاقتصادي مرتبط بطريقة عرض الأخبار وتوجههم فيما يخص الوضع الاقتصادي، حيث إن أغلب الأخبار الاقتصادية الخاضعة للدراسة كانت سلبية طوال فترة الدراسة، وذلك لأن الأخبار الانتخابية والسياسية غير الاقتصادية كانت تعكس الوضع الاقتصادي بسلبية.¹⁸

كما قامت دراسة "محمد علي محمود أحمد" (1999) بالبحث في دور الصحافة الليبية اتجاه قضايا وموضوعات التنمية الاقتصادية من عام 1992 حتى عام 1996، على اعتبارها فترة خضوع ليبيا للعقوبات الاقتصادية المقررة من مجلس الأمن، وما ترتب عليها من تأثيرات على المجتمع الليبي. وقد استندت الدراسة منهجياً على المنهج المسحي باستخدام أداة تحليل المضمون، وذلك على عينة من 474 عدداً من الصحف العامة (الفجر الجديد، الجماهيرية، الشمس، الزحف الأخضر) في مقابل 209 أعداد من الصحف المهنية المتخصصة (المعلم، الموظف، الطالب، المنتجون). وقد توصل الباحث إلى أن الصحافة الليبية تعاني من ضعف في تغطية قضايا التنمية، وتفاوت حجم المساحات المخصصة للشأن الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى أن صحيفة المنتجون هي أكثر الصحف اهتماماً بالقضايا الاقتصادية، وأن قضايا الصناعات هي أكثر القضايا طرحاً، مع اعتماد الصحف على قالب الأخبار كأكثر القوالب الإعلامية استخداماً، والاعتماد الكلي على المحررين الداخليين ثم وكالة أنباء ليبيا كمصادر للأخبار.¹⁹

¹⁸Ratliff, J. R. (2001). *Economic News and Public Perceptions of The US Economy* (Doctoral Dissertation, Duke University). USA.

¹⁹أحمد، محمد. (1999)، دور الصحافة الليبية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من الصحف الليبية في الفترة من 1996-1992، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.

بينما دراسة "إليا رودريغز Ilia Rodriguez" (1999) تناولت العلاقة بين الصحافة والتنمية من خلال تحليل التقارير الإخبارية والقصص الإخبارية المحلية عن الحداثة والتغيير في بويرتوريكو في فترة "عمليات التمهيد Operations Bootstrap" خلال الفترة 1947-1963، وذلك بالنظر في كيفية نقل الصحافة المحلية للأفكار التنموية والتطورية للمجتمعات، بلغة وأسلوب شعبي مقبول بين الأوساط المحلية في بويرتوريكو لإيصال فكرة التغيير الاقتصادي خلال المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج "البلد المصنّع" التي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي اعتبرت مرحلة مهمة لنقل البلاد من الفقر إلى الحداثة والتطور الصناعي. وتم ذلك باستخدام المنهج المسحي واتخاذ "تحليل المضمون الكيفي" كأداة، بالاستناد على نظرية التأطير الإعلامي، إذ أنّ هدف الدراسة الرئيسي هو تفسير وتأويل أساليب طرح فكرة التنمية واستخدام الأسلوب البسيط والشعبي في إخبار الجمهور بالأهداف التطويرية، انطلاقاً من تحليل البنية الخطابية لعينة من المقالات الإخبارية حول الموضوع من أعداد صحيفة (الموندو) في الفترة من 1947 حتى 1963، وخلصت الدراسة إلى أنّ مضامين الصحيفة محل الدراسة جاءت مؤيدة لمبادرات الحكومة للتغيير، وأنّ المقالات المدروسة اتخذت شكلاً ومستوى مبسط في الطرح وأسلوباً واضحاً ومتناسباً مع المفاهيم والمصطلحات الشعبية للمجتمع، وأنها حافظت على البنية الخطابية والهيكل البلاغي الإيجابي للنصوص طوال فترة تنفيذ البرنامج الوطني.²⁰

أما دراسة "أحمد قاضي Ahmed Quazi" (1998) سعت نحو التأكد من حجم اهتمام الصحافة البنغلادشية بموضوعات التنمية، ودورها في التعريف والترويج للجهود التنموية. وجاءت الدراسة مرتكزة من الناحية المنهجية على نوع الدراسات الوصفية وعلى المنهج المسحي في التحليل. وقد اعتمد الباحث على نظريات التحديث الرئيسية (التحديث والاعتماد)، بالإضافة إلى نظرية اجتماعية وهي نظرية النظام العالمي World System Theory كأطر فكرية لأطروحته. وقد قام الباحث بتحليل مضمون 4 صحف رئيسية في بنغلاديش (بنغلاديش تايم، دانيكن بنغلا، دانيكن اتفاق، دانيكن سينغباد) للسنوات 1974، 1979، 1975، 1983، 1992، وهي تعتبر فترات التغييرات السياسية في بنغلاديش، وبلغ حجم العينة 192 عدداً.

²⁰ Rodriguez, I. (1999). *Journalism, Development, and the Reworking of Modernity: News Reporting and the Construction of Local Narratives of Modernization in Puerto Rico During Operation Bootstrap 1947-1963* (Doctoral Dissertation, University of Minnesota).USA.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ عدد الأخبار التنموية أقل من الموضوعات الأخرى، وأنَّ الصحف الحكومية لا تولي اهتماماً بنشر الأخبار التنموية في صفحاتها بعكس الصحف الخاصة، كما كشف الباحث عن أنَّ التغيرات السياسية على مدى فترة الدراسة لم تؤثر في اهتمام الصحف بنشر أخبار التنمية.²¹

إلا أنَّ دراسة "بول سونارن لي Paul Siu-narn Lee" (1986) قدّمت تحليلاً لـ 14 صحيفة أربع مستعمرات بريطانية وهي (نيجيريا، غيانا، سنغافورة، هونغ كونغ) للبحث في علاقة الإعلام الوطني والتنمية، ومعرفة الدور التكاملي الذي يلعبه الإعلام في تنمية المجتمع، وذلك بناء على فرضيات أساسية منها: أنَّ وسائل الاتصال الجماهيري تساهم في عدم التكامل في المجتمع، وأنَّ وسائل الاتصال الجماهيري تقنن فكرة التفاوت المجتمعي، كما أنَّ هناك علاقة ترابط بين النمو الاقتصادي وصحافة التنمية، فضلاً عن أنَّ هناك ترابط بين مفهوم صحافة التنمية ومفاهيم السلطوية والشمولية Totalitarianism/Authoritarianism. ويتم ذلك من خلال تحليل نظريات الاتصال من البعد التاريخي، لاستعراض مفاهيم عدّة حول العلاقة بين التحديث والمعاصرة ونمو الاقتصاد، والذي يشكّل بناء الشخصية المعاصرة سواء للفرد أو المجتمع، وذلك بالاستعانة بنموذج التأثير القوي لوسائل الإعلام ونموذج التأثير الأيديولوجي الذي يرتبط بالبعد الثقافي الإمبريالي لوسائل الإعلام. وقد أظهرت الدراسة بأنَّ وسائل الاتصال الجماهيري تساهم في التفكك الوطني عن طريق ربط أخبارها بعرق أو طبقة محدّدة في المجتمع ولا تتحدث بشكل عام عن مصلحة البلد، وبالتالي يتناقض مع متطلبات التنمية في المجتمع، وأنَّ هناك علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والأخبار التي تغطّي أخبار التنمية، وأنَّ الوسيلة الإعلامية تفرض آراءها بشكل واضح في المضامين، لتعكس بذلك طبيعة النظام السلطوي والشمولي وعلاقته بوسائل الإعلام.²²

لقد سعت دراسة "فرانيس ويتي Francis Wete" (1986)، نحو إيجاد الفلسفة التي تقود الصحافة التنموية في الكاميرون ومدى فاعليتها، وهل ينعكس ذلك في مضامينها، مع استعراض مجمل الدراسات السابقة التي تدور حول الصحافة والصحافة التنموية، بالإضافة إلى ممارسات العمل الصحفي والمحدّدات

²¹ Ahmed, Q. (1998). *Development News in the Newspapers of Bangladesh: A Study of Selected Publications* (Doctoral Dissertation, Howard University). USA.

²² Siu-narn, P. (1986), *National Communication and Development: A comparative Study of Four British Colonies: Nigeria, Guyana, Singapore, and Hong Kong* (Doctoral Dissertation, University of Michigan). USA.

والعوامل المؤثرة بتحليل التطور التاريخي للكاميرون والطبيعة الديموغرافية والأيدولوجية للمجتمع والسلطة، وذلك باستخدام تحليل المضمون الكمي، بالإضافة إلى مسح آراء العاملين في وسائل الإعلام عن طريق الاستبيان، حيث تمّ تحليل مضمون صحف (كاميرون تربيون الفرنسية، كاميرون تربيون الإنجليزية، كاميرون تايمز، كاميرون أوتلوك، لوغازيت، لوماسنجر) لإصدارات سنة 1983-1984 بعدد 72 خيراً لكل سنة بمجموع 144 خيراً، وتحليل مضمون الراديو الحكومي (كل الأخبار الخاصة بالتنمية خلال فترة الدراسة بمعدل 2270 موضوعاً)، كما تمّ مسح آراء 69 صحفياً من صحف الدراسة. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ نظام وسائل الإعلام الجماهيرية تحدّدها خصائص معيّنة (الملكية، السيطرة، فلسفة الوسيلة، القوانين، والمشكلات التقنية)، وأنّ اللغة (الانجليزية والفرنسية) لم تكن عائقاً في إيصال المعلومة، وأنّ الصحفيين يرفضون تدخّل حراس البوّابة في صياغة فلسفة الصحف.²³

2- تحليل ما تقدّمت به الدراسات السابقة:

وقد استخلص الباحث مجموعة من المؤشرات حول الدراسات السابقة يمكن استعراضها في محورين وهما:

1- الإشكاليات التي تناولتها الدراسات السابقة ونتائجها:

إنّ هذه الدراسة تقوم على فهم دور الصحافة البحرينية في معالجة قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، ولذلك فقد تمّ استعراض عدد من الدراسات والبحوث السابقة التي تدور موضوعاتها بشكل عام حول قضايا التنمية، وتمّ التوصل إلى أن أبرز المشكلات البحثية تدور حول البحث في أنماط التغطية الإعلامية للأخبار الاقتصادية، بالإضافة إلى بحوث أخرى تدخل في نطاق كيفية تأثير تلك التغطية على تشكيل الوعي حول الاقتصاد والتنمية.

أما من حيث النطاق الجغرافي، فقد تبين بأنّ أغلب الدراسات التي تمّ استعراضها تتناول بشكل كبير قضايا التنمية في الدول النامية، فهناك دراسات تناولت التغطيات الصحفية للشأن الاقتصادي والتنموي في

²³ Wete, F. (1986). *Development Journalism: Philosophy and Practice in Cameroon* (Doctoral Dissertation, University of Missouri-Columbia). USA.

البحرين، بالإضافة إلى دول عربية كالسعودية والإمارات والعراق والأردن وليبيا وفلسطين واليمن، وقد امتدّت لتشمل القارة الآسيوية وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ودول شرق أوروبا، ومنها دراسة حول طرق نقل الأفكار التنموية والتطويرية في بويرتوريكو، ودراسة أخرى قدّمت رؤية نقدية للعلاقة بين الاتصال والتطوّر والتنمية والحدّاث في مستعمرات بريطانية سابقة، فضلاً عن دراسة أخرى حول تغطية الصحف الهندية لبرامج التنمية الحكومية، في مقابل دراسة حول معالجة الصحف الأمريكية لاستقدام العمالة الهندية لشغل الوظائف التكنولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أخرى تبحث في معالجة وسائل الإعلام الأمريكية للإصلاح الاقتصادي في الهند، ومعالجة الصحف البنغلاديشية لأخبار التنمية خلال فترات التغييرات السياسية، ودراسة استعرضت نماذج من أوكرانيا وبلغاريا والمجر وبولندا لتفسير دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية.

في المقابل فإنّ نصيب الدول المتقدّمة في استعراض الدراسات التي تتناول العلاقة بين الاتصال والإعلام والتنمية بشكل عام جاءت محدودة نسبياً، وغالباً ما تكون مرتبطة بأحداث لها انعكاسات على الجانب التنموي والاقتصادي للمجتمع. فمثلاً تمّ استعراض دراسة أمريكية تتناول أنماط التغطية الإعلامية لأخبار الاقتصاد القومي خلال فترة الانتخابات الرئاسية، أو قد تتناول فترة الكساد الاقتصادي بداية الألفية بالاستعانة بدراسات طُبِّقَتْ على الكساد الاقتصادي خلال منتصف القرن الماضي.

لقد تلخّصت نتائج الدراسات السابقة في تحليل الجوانب الفنية للمحتوى، كالعناصر التيبوغرافية ومواقع الخبر في الصحف والألوان والصور والعناوين، بالإضافة إلى دراسات الاتجاهات ومصادر الخبر والاهتمامات، بما يتناسب مع موضوع وأهداف كل بحث، كما قامت دراسات أخرى بربط المعايير الفنيّة للتغطية بأحداث وقضايا أخرى لها تأثير على الجانب التنموي. ومن خلال ذلك فقد كشفت الدراسات المستعرضة عن تفاوت حجم اهتمامات وسائل الإعلام بشكل عام في تغطية قضايا التنمية، وقد أرجعت معظم تلك الدراسات هذا التفاوت إلى عوامل داخلية للوسيلة الإعلامية كسياسات الوسيلة واستقلاليتها، وخبرة القائم بالاتصال وحرفته المهنية، والذي انعكس بالتالي في طريقة تناول وسائل الإعلام المعنيّة للقضايا المدروسة واتجاهاتها، في حين أنّ هناك دراسات ربطت تفاوت الاهتمام وطبيعة الاتجاهات بالقضايا والأحداث الراهنة والمثارة خلال الإطار الزمني للدراسة، كإصلاحات أو الانتخابات أو تأثيرات العلاقات السياسية الدولية.

2- الأطر النظرية والمنهجية ومجتمع الدراسات والعينات

لقد أظهرت الدراسات السابقة تنوعاً في جوانب الأطر النظرية والمنهجية، وذلك عائد لتنوع الفترات الزمنية سواء التي تناولتها تلك الدراسات أو طُبِّقَتْ في حينها. فمثلاً دراسة "جون راتليف" حول الأخبار الاقتصادية والإدراك العام للاقتصاد الأمريكي تناولت الفترة الزمنية من 1989 ولغاية 1994 بالرغم من أنها طُبِّقَتْ في عام 2001، والحال أشبه لدراسات حديثة تناولت حقبة زمنية ماضية 1947 ولغاية 1963 أو 1980 ولغاية 1996، وأخرى تناولت فترات زمنية متفاوتة (1974، 1975، 1979، 1983، 1992)، على اعتبارها فترات شهدت فيها بنغلاديش تغييرات سياسية، فضلاً عن دراسات تمت على ظواهر في حينها، أو مواكبة لأحداث مستمرة كدراسات الصحافة ومشروع مجلس التنمية الاقتصادية 2030.

كما تبين بأن هناك دراسات مستعرضة لم تخضع لتحديد زمني أو مكاني، حيث إن أغلب هذه الدراسات جاءت تحليلية نقدية تعالج قضايا التنمية والإعلام من منظور علمي أكاديمي عام، بالنظر إلى التراث الفكري، أو البناء على دراسات وأطروحات وحالات سابقة، وتقديم رؤى واسعة تقوم على تحديد المفاهيم الرئيسية لأهمية الاتصال والتنمية والتأكيد على جدواها على مستويات التنسيق والتطبيق الفعلي في المجتمع، ومنها دراسات "أبوالسعيد ولبد" و"هادي" و"محمود" و"كوين ولسون".

ويمكن القول بأن تطبيق دراسات حديثة على ظواهر أو أحداث تاريخية سابقة يعطي مجالاً أوسع لتحليلها بشكل يتناسب مع المقاربات والأطروحات الفكرية الحديثة، خصوصاً مع تطوّر نظريات الاتصال والإعلام واستحداث نماذج فكرية تواكب التطوّر الذي تشهده المجتمعات على كافة المستويات. فدراسة "رودريغز" حول البنى الخطابية للصحافة في بويرتوريكو طُبِّقَتْ على أعداد السنوات من 1947 حتى 1963 بالاستناد على نظرية التأطير الإعلامي التي ظهرت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وأقرب لذلك نسبياً في دراسة شملت الصحافة الأمريكية ما بين 1989 و1994 مؤطرة نظرياً تحت نظرية وضع الأجندة، التي تواكب فترة ظهورها كنظرية مع فترة الدراسة، ودراسة "أبو جامع" معتمدة على نظرية الاستخدامات والإشباع، فضلاً عن دراسات أخرى استندت على نظرية التهينة والتي تعتبر ضمن الأطروحات الفكرية الحديثة.

أما الدراسات التي طُبِّقَتْ قديماً فإنَّ أبرز النظريات التي استندت عليها جاءت متزامنة مع الظاهرة محل البحث، فدراسة "سونارنلي" (1986) التي تناولت الصحافة في بعض الدول المستعمرة، قامت على عدد من النظريات التطورية الرئيسية كنظرية التحديث، الاعتماد، نشر المبتكرات، الاتصال التنموي، ونظريات الصحافة الأربعة.

ولا يخلو الأمر من اعتماد بعض الدراسات المستعرضة سابقاً على نظريات أخرى تنتمي لحقل العلوم الاجتماعية بما يتناسب مع موضوع الدراسة، كنظرية التعددية البنائية في دراسة "ديبا" حول استقدام الولايات المتحدة للعمالة الهندية المتخصصة لشغل الوظائف عالية التقنية، ونظرية النظام العالمي في دراسة "قاضي" حول الصحافة البنغلادشية والتنمية، ونظرية اللعبة في دراسة "كوين ولسون" عن حرية وسائل الإعلام ودورها في عملية التنمية الاقتصادية.

من حيث المنهجية، فإنَّ أغلب الدراسات المستعرضة قد تبنت نوع الدراسات الوصفية، وذلك باستخدام المنهج المسحي في التحليل، في حين أنَّ هناك دراستين لـ "سونارنلي" و"رودريغز" اعتمدتا على الدراسات الوصفية والتاريخية معاً، خصوصاً تلك الدراسات التي تدخل في إطار مسح تطور المجتمع تاريخياً وعلاقته بالتطور التقني والفكري لوسائل الإعلام، بالإضافة إلى دراسات أخرى تدخل في الجانب التحليلي النقدي المعمق والبحث في التراث المعرفي للموضوع.

كما أنَّ أدوات جمع البيانات واستخراجها تتفاوت بتفاوت الموضوعات والإشكاليات من جهة، والنظرية المعتمدة كإطار من جهة أخرى، فأغلب الدراسات التي تمَّ استعراضها تناولت المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية والتنموية بشكل عام، وجاءت مؤطرة بنظريات أبرزها وضع الأجندة والتأطير الإعلامي واللذان تهتمان بدراسة محتويات الرسالة الاتصالية بالدرجة الأولى والجمهور ثانياً، وعليه فإنَّ الأداة المستخدمة هي تحليل المضمون الكمي، باستثناء دراسة بعض الدراسات التي حلَّت المضامين الاتصالية تحليلاً كيفياً، مع استخدام بعض الدراسات لأدوات إضافية كالمقابلات الشخصية والاستبيان، خصوصاً تلك التي تشمل الجمهور والمرسل، والتي استعانت بنظريات أخرى ترتبط بمسائل الإدراك والوعي الفردي كنظريات الاعتماد والتحديث ونشر المبتكرات الاستخدامات والإشباع.

وبالرغم من أنَّ أغلب الدراسات التي تمَّ استعراضها ارتكزت على عيّنات من وسائل الإعلام المقروءة ك(الصحف اليومية والأسبوعية والمهنية المتخصصة والمجلات) كمجتمعٍ للبحث، إلا أنَّ هناك بعض الدراسات تناولت البرامج الإخبارية في القنوات التلفزيونية، مع دراسات أخرى استندت على عيّنات من الجمهور والصحفيين، أو جمعت بين العناصر الاتصالية الثلاثة على اعتبارها عوامل مؤثرة في المعالجة العامة للقضايا المطروحة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

1- نظرية التأطير الإعلامي Media Framing Theory

الجنور الأولى لنشوء النظرية

إنَّ نشوء نظرية التأطير الإعلامي قائم في أساسه على التطوّر الذي شهدته أطروحات تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية، فقد استعرض "دينيس ماكويل Denis McQuil" في كتابه المنشور عام (1994) بعنوان "نظرية الاتصال الجماهيري: المقدمة Mass Communication Theory: an Introduction" التطوّر التاريخي لحقل دراسات تأثير وسائل الإعلام²⁴، والتي بدأت منذ العشرينيات القرن الماضي مواكبةً للحرب العالمية الأولى، والتي شهدت هيمنة واسعة لأطروحات التأثير القوي لوسائل الإعلام بفعل ظهور مقاربات الدعاية Propaganda.

كما أسهب "ماكويل" في ذكر أنَّ المرحلة الثانية منذ مطلع الأربعينيات من القرن الماضي حتى فترة الستينيات قد شهدت تحوُّلاً في توجّه الدراسات الإعلامية وظهور أطروحات التأثير المحدود لوسائل الإعلام، خصوصاً مع بروز جهود بول لازرسفيلد Paul Lazarsfeld ومدرسة كولومبيا الفكرية، التي أسفرت عنها نظريات "تدفق المعلومات على مرحلتين Two-steps Flow of Information Theory" التي تأخذ في الاعتبار قوة تأثير الاتصال الشخصي، إلى جانب دور وسائل الإعلام على اتخاذ القرارات الفردية، غير أنَّ فترة السبعينات من القرن الماضي شهدت تراجعاً في أطروحات تأثير وسائل الإعلام والتركيز على جانب

²⁴Scheufele, D. (1999). Framing as a Theory of Media Effects, *Journal of Communication*, 49(1), 105-

التأثير الفردي والإدراك العقلي في نطاق وسائل الإعلام، Cognitive Effects of Media Studies، لتشهد الحقبة التي تلتها تطوراً ملحوظاً في دراسات تأثير وسائل الإعلام، والذي جمع بين التأثير القوي والمحدود للاتصال الجماهيري، الأمر الذي سمح بيزوغ أطروحات ونظريات إعلامية حديثة أعطت الأهمية المتكافئة لعملية التأثير المتبادل بين وسائل الإعلام والجمهور، ومنها نظريات وضع الأجندة - Agenda Setting والتأطير والتهيئة Priming وغيرها.

وقد ذكر كل من "شويفل وتيوكسبري Scheufele & Tewksbury"، بأنَّ الجذور الأولى لنظرية التأطير تعود إلى أطروحات علوم النفس والاجتماع، وذلك من خلال جهود عالمي النفس "كاهنمان Kahnman وتفرسكي Tversky" في الأعوام (1979 و 1984) وجهود عالم الاجتماع "غوفمان Goffman" عام (1974)، التي وضعت الملامح الأولى للنظرية، من خلال التجربة التي طبَّقها كل من كاهنمان وتفرسكي حول كيف تؤثر طريقة عرض المعلومات المختلفة في تقييم الفرد لها، من أجل اتخاذ القرار اللازم والاختيار من بين البدائل المتاحة، بالإضافة إلى ما قام به غوفمان من دراسة طرق معالجة الأفراد للمعلومات الجديدة، والتي تتم من خلال قيامهم ببناء مخطط تفسيري Interpretive Schema يساعد على تصنيف المعلومات ثمَّ تفسيرها.²⁵

تقاطعات نظرية التأطير مع نظريتي وضع الأجندة والتهيئة:

ذكر "ماكومبس وآخرون McCombs and Others" في كتابهم المنشور عام (1997) بعنوان "الاتصال والديمقراطية: استكشاف الحدود الفكرية لنظرية وضع الأجندة"، بأنَّ نظرية التأطير هي امتداد لنظرية وضع الأجندة "extension of Agenda-Setting"، فضلاً عن أنها المستوى الثاني من نظرية وضع الأجندة "Second-Level agenda Setting"²⁶، على اعتبار أنَّ النقطة الفاصلة كما بيَّنها "دي

²⁵Scheufele, D. & Tewksbury, D. (2007). Framing, Agenda Setting and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models, *Journal of Communication*, 57(1), 11-12

²⁶Scheufele, D. op. cit. 102-103

فيريس DeVreese" بين نظريتي وضع الأجندة والتأطير الإعلامي، هي أن الأولى تتعامل مع بروز القضية، في حين أن الأخرى مهتمة أكثر بطريقة عرض تلك القضايا.²⁷

كما يرى كل من "عاطف العبد ونهى العبد" بأن نظرية التأطير هي الوجه الآخر لنظرية التهيئة، حيث إن كلتي النظريتين تفسران دور وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات، إلا أن نظرية التهيئة تهتم بمضمون الرسالة الاتصالية، في حين أن نظرية التأطير معنية أكثر في شكل المضمون وطريقة عرضه للمتلقّي.²⁸

التأصيل العلمي للنظرية:

يعتبر "روبرت إنتمان Robert Entman" المنظر الرئيسي لنظرية التأطير الإعلامي، حيث ذكر بأن فكرة التأطير تأتي في عمليتي الانتقاء والإبراز selection and salience؛ وعرفها بأنها عملية انتقاء بعض جوانب الواقع المدرك وجعلها أكثر بروزاً في النص الاتصالي، من خلال توصيف المشكلة وتحديد أسبابها وتقييم أبعادها وطرح الحلول المقترحة.²⁹

كما وضع "تتكارد وزملائه Tankard and others" تعريفاً للإطار بأنه عبارة عن فكرة مركزية منظمة يتم وضعها في سياق يحدّد شكل القضية المطروحة، من خلال استخدام تقنيات الانتقاء والتضخيم والاستثناء والتركيز والإسهاب في طرح المعلومات.³⁰

ولبيان البعد المعمّق في النظرية، فقد ذكر كلٌّ من "تشونغ ودوركمان Chong & Durkman" في مقالهما بعنوان "نظرية التأطير"، بأن الأفراد عند تعرضهم للتأطير يقومون بتشكيل تصوّر ما، أو إعادة توجيه تفكيرهم حول قضية ما.³¹

²⁷DeVreese, C. (2005). News Framing: Theory and Typology. *Information Design Journal*, 13(1), 53-54

²⁸عاطف العبد، ونهى العبد (2008). نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية. القاهرة: دار الفكر العربي. 349-348

²⁹Entman, R. (1993). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. *Journal of communication*, 43(4), 52

³⁰Severin, W & Tankard, J. (2001). Communication Theories: Origins, Methods, and Uses in the Mass Media. New York: Addison Wesley Longman, 277

³¹Chong, D., & Druckman, J. (2007). Framing Theory. *Annu. Rev. Polit. Sci.*, 10, 104

وبناء على ذلك، تفترض النظرية بأن "الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاهما من خلال وضعها في إطار (Frame) يحددها وينظمها ويضيف عليها قدراً من الاتساق من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى".³²

مستويات التأطير وأنواعه:

لقد سبق وأن قدّم "شوفل" في بحثه بعنوان "التأطير كنظرية للتأثير الإعلامي" طرحه بأنّ التأطير يأتي في مستويين: مستوى كلي Macro، ومستوى جزئي Micro. وذكر بأنّ المستوى الكلي يدخل فيه كل طرق العرض التي يستخدمها القائم بالاتصال وتتناسب مع مستويات الأفراد، وبالتالي فإنّ التأطير هي أداة مهمة بحسب رأيه للتقليل من تعقيد القضايا المطروحة للأفراد. أما المستوى الجزئي فهو متعلّق بكيفية تلقّي الأفراد لطرق العرض والتي تسمح لهم بتفسير القضية وبناء الانطباع المطلوب.³³

وعليه فقد أشار "شوفل" بأنّ الأطر تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما: الإطار الإعلامي Media Frame وهو عملية تحويل الأحداث غير المهمّة ومن دون معنى إلى قضايا ملحوظة وبارزة لتكسب الأهميّة، لإعطاء الأحداث معاني محدّدة مرتبطة بالواقع اليومي للأفراد، وتدخل نوايا ودوافع المرسل في تشكيل الإطار، بينما الإطار الفردي Individual Frame هي مجموع الأفكار المخزّنة في عقل الفرد والتي تساعد في عملية معالجة المعلومات المتلقّاة.³⁴

مراحل التأطير:

لقد أكّد "دي فيريس" بأنّ عملية التأطير تتم عبر مرحلتين، أوّلها بناء الإطار Frame Building، والتي تتم من خلال تفاعل مرسل الرسالة مع النخب والسلطة والحركات الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط للحصول على الرسالة، تليها مرحلة وضع الإطار Frame Setting والتي تتم من خلال أخذ مرحلة

³²مكاوي حسن السيد، ليلي (1998). الاتصال ونظرياته المعاصرة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 348

³³Scheufele, D. op. cit. 106

³⁴Ibid. 106-107

تنسيق ما توصل له المرسل، خلال المرحلة الأولى بما يتناسب مع ميول واتجاهات الجمهور المستهدف من الرسالة.³⁵

كما ذكر "تشونغ ودوركمان" مرحلتين إضافيتين تليان المراحل التي ذكرها دي فيريس وهي: التأثير الفردي Individual-level effect والتي تعني تأثير الإطار على سلوكيات واتجاهات الجمهور، والمرحلة الرابعة والأخيرة هي المرسل المتلقي Journalist as audience التي تدور حول تأثير الجمهور على بناء الإطار.³⁶

لذا فإن عملية بناء الإطار التي أشار لها "دي فيريس" تأتي مفسرة لمعنى الإطار الإعلامي التي صنفها "شوفل"، وكذلك هو الحال لعملية وضع الإطار مرتبطة بالبعد العقلي للأفراد، بما يسمى بالإطار الفردي. وما أضافه تشونغ ودوركمان في مراحل التأطير تؤكد بأن عملية التأطير هي عملية متواصلة ومتفاعلة تؤثر وتتأثر بمحيطها، وهذا ما يستدعي وجود بيئة اتصالية تسمح بتشكيل عملية الأطر.

بيئة الاتصال والتأطير:

لقد وضح "إنتمان" بأن الأطر يمكن إيجادها في العناصر الأساسية في العملية الاتصالية وهي: القائم بالاتصال Communicator، والنص Text، والمتلقي Receiver، والثقافة Culture.³⁷

1. القائم بالاتصال (الصحفي): قد يقدم أحكاماً من خلال أطر تحكمها قيمه ومعتقداته الذاتية، ويمارس دوراً هاماً في بناء وتشكيل الأخبار، من حيث الاختيارات اللغوية، والاقتباسات، والمعلومات التي تقود للتأكيد على عناصر أو جوانب معينة في القصة الخبرية، ويؤطر الصحفي القصص الخبرية من خلال اختيارات وانتقائات يقوم بها أثناء كتابتهم وتحريرهم لتلك القصص، وهذه الاختيارات تؤثر بدورها في الطريقة التي يفسر القراء القصص من خلالها.

³⁵ DeVreese, C.op. cit. 51-52

³⁶ Chong, D., & Druckman, J. (2007). A Theory of Framing and Opinion Formation in Competitive Elite Environments. *Journal of Communication*, 57(1), 101

³⁷ Entman, R.op. cit. 52-35

2. النص: يتضمّن الأطر التي تبرز من خلال حضور أو غياب كلمات أساسية، وتراكيب معيّنة، وصور نمطية، ومصادر المعلومات، والجمل التي تتضمّن حقائق وأحكاماً معيّنة.
3. المتلقّي: يعكس تفكير المتلقّي واستنتاجه الأطر في النص، ونية أو قصد التأطير لدى القائم بالاتصال وقد لا يعكس.
4. الثقافة: وهي مجموعة من الأطر المشتركة المقدّمة في خطاب الأفراد أو تفكيرهم في جماعة اجتماعية معيّنة، وهي مجموعة من الأطر التي يتمّ الاستشهاد بها، أو تظهر في خطاب وتفكير الأفراد أو الجماعات.

وظائف الإطار الإعلامي:

إنّ تكاتف العناصر الاتصالية خلال عملية تأطير القضية، يمكن فهمها أنّ الأطر لها وظائف مهمّة يمكن تحديدها في مضمون الرسالة الاتصالية، وقد حدّد "إنتمان" أربع وظائف يقوم بها الإطار الإعلامي وهي:³⁸

1. تحديد المشكلة أو القضية Define Problem
2. تشخيص الأسباب Diagnose Causes
3. إصدار الأحكام الأخلاقية Moral Judgments
4. اقتراح الحلول وسبل العلاج Suggest Remedies

أنواع الأطر:

- لقد حدّد كلّ من "لينغر وسايمون Lyenger & Simon" (1993) نوعين من الأطر الإعلامية، وتكون أكثر تعمّقا وتخصّصاً لتشير إلى دقة المعالجة الإعلامية للقضايا والأحداث المعنيّة بالدراسة، وهما:³⁹
- الإطار المرتبط بأحداث معيّنة Episodic frame: وهو إطار يصف الأحداث والقضايا المثارة من خلال ربطها بوقائع وأحداث معيّنة.

³⁸ مكاي، حسن والسيد، ليلي. مرجع سابق. 349

³⁹ وهيب، استيرق (2009). المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق: تحليل مضمون مجلة نيوزويك-النسخة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة.

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. الأردن. 15.

- الإطار المجرد Thimatic frame: وهو الإطار الذي يقدّم الأحداث المثارة في سياق عام ومجرد.

وفي دراسته حول عمليات تحليل الأطر الإعلامية وأنماطها، وبعدما استعرض مختلف القضايا والدراسات العلمية والأكاديمية، التي بحثت في مضامين وسائل الإعلام (الصحافة أو التلفزيون أو كليهما)؛ خصّص "دي فيريس" ثمانية أنواع من الأطر طبقاً لأنماطها المرتبطة بقضايا تمّت دراستها على مدى 10 سنوات بدءاً منذ عام 1991 بأطروحات التأطير الأولى لإنتمان ولغاية عام 2001، وهي:⁴⁰

1. الإطار المحدّد بقضية Issue Specific News frame: بالتركيز على قضية أو حدث جوانبه واضحة عند الجمهور لارتباطه بوقائع ملموسة.
2. الإطار العام Generic News Frames: وضع الأحداث في سياق عام مجرد يقدّم تفسيرات عامة للوقائع يربطها بالمعايير الثقافية والسياسية.
3. إطار الاستراتيجية Strategic News Frame: وضع الأحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على الاستقرار الأمني والقومي.
4. إطار الاهتمامات الإنسانية Human Interest Frame: يرى الأحداث في سياق تأثيراتها الإنسانية والعاطفية العامة.
5. إطار النتائج الاقتصادية Economic Consequences: وضع الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث.
6. إطار المسؤولية Responsibility Frame: يقوم بالإجابة عن السؤال "من المسؤول؟" لتحديد المسؤول عن الحدث سواء شخص أو مؤسسة أو قانون أو سلوك.
7. إطار الصراع Conflict Frame: تقديم الأحداث في إطار تنافسي صراعي حاد، قد تتجاهل الرسائل الإعلامية عناصر هامة في سبيل إبراز سياق الصراع، برصد الأهداف ولغة الخاسر والرابح.

⁴⁰DeVreese, C. op. cit. 55-57

8. إطار المبادئ الأخلاقية Morality Frame: عرض الوقائع في السياق الأخلاقي والقيمي للمجتمع، عبر مخاطبة المعتقدات والمبادئ الراسخة عند المتلقي.

أدوات التأطير:

إن أولى المقاربات التي أخذت لقياس التأطير جاءت بالاستعانة بمفهوم المنظّمات المتقدّمة Advance Organizers في الرسالة، والتي وضعها الباحث المتخصّص في العلوم التربوية "أوزوبل Ausubel" في عام 1960، وهي: العناوين، الفقرة الأولى في القصة الإخبارية، العناوين المقتطفة، والفقرات الأساسية.⁴¹

ثم قدّم كلّ من "بان وكويسكي Pan & Kosicki" (1993) مجموعة من الأدوات لتحليل الأطر الخبرية تساعد على رصد الأفكار الرئيسية والمحورية، التي يتضمّن النص فيما يتعلق بالقضايا والأحداث، وهي:⁴²

1. البناء التركيبي للقصة الخبرية Syntactical Structure: والذي يُمكن من التعرّف على طريقة تسلسل العناصر والفقرات داخل القصة الخبرية والاستراتيجيات، التي يتبعها المرسل في بناء الحدث والمصادر الإخبارية التي تُوظّف في النص الخبري.
2. الأفكار الرئيسية في القصة الخبرية Thematic Structure: وهي القيام باستخلاص الأفكار الرئيسية والسمات الرئيسية للموضوع والفكرة المحورية التي يدور حولها النص الخبري.
3. الأفكار الضمنية Rhetorical Structure: وهي عملية استخراج العناصر والأفكار الداعمة للأفكار المحورية والرئيسية للقصة الخبرية.

وبالرغم من تنوّع الأطروحات المختلفة حول أبعاد القياس العملي للأطر، إلا أنه يرى أغلب الباحثين والمنظرين في التأطير الإعلامي بأنّ قياس الأطر يتمّ من خلال تحليل العناصر النصيّة Textual والبصرية

⁴¹Severin, W. & Tankard, J. op. cit. 278-279

⁴²وهيب، استبرق. مرجع سابق. 14

Visual في الرسالة، والتي سُمّيت كذلك بأدوات التأطير Framing devices، ولعلّ أكثر المقاربات شمولية لتحديد تلك الأدوات صنّفها "تانكارد"، والتي تضمّنت 11 عنصراً في الرسائل الاتصالية وهي:⁴³

- العناوين الرئيسية (Headlines)
- العناوين الفرعية (Subheads)
- الصور (Photos)
- تعليقات الصور (Photo Captions)
- المقدّمة/المطلع (Leads)
- انتقاء المصدر (Source Selection)
- انتقاء الاقتباسات (Quotes Selection)
- الاقتباسات البارزة (Pull Quotes)
- الشعارات (Logos)
- الإحصائيات والرسوم البيانية (Statistics & Charts)
- القفلة/الخاتمة (Concluding statements & Paragraphs)

عوامل التأطير:

ذكر كلّ من حسن مكاوي وليلى السيد بأنّ هناك خمسة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في كيفية تأطير الصحفيين لموضوع معيّن وهي⁴⁴:

- 1- العادات والتقاليد الاجتماعية.
- 2- القيود والضغطات المؤسسية أو التنظيمية.
- 3- جماعات الضغط والمصالح.
- 4- القيود الصحفية الروتينية.
- 5- الاتجاهات الإيديولوجية والسياسية للصحفيين.

⁴³DeVreese, C. op. cit. 51-52

⁴⁴مكاوي، حسن والسيد، ليلى. مرجع سابق. 350

كما أنّ دراسة "شوميكور ورييز Shoemaker & Reese" التي طُبِّقَتْ عام (1996) ذكرت أنّ هناك على الأقل ثلاثة مصادر للتأثير في الإطار الإعلامي تتمثّل في:⁴⁵

- التأثيرات التي مصدرها الصحفي: حيث إنّ تشكيل الأطر خاضع لمتغيّرات كالإيديولوجية والاتجاهات، وتعكس الطريقة التي يؤطر بها الصحفيون التغطية الإعلامية.
- اختيار الأطر كنتيجة لعوامل مثل: الاتجاه السياسي للوسيلة، والقيود الرقابية المؤسسية أو التشريعية التي تنظّم حرية الصحافة.
- العوامل الخارجية المتمثلة في التنظيم السياسي: مثل: السلطة، وجماعات المصالح، والنخب الأخرى، والسياق الاقتصادي بما فيه من ضغوط عناصر الملكية والتمويل والإعلان، بالإضافة إلى الأنماط والقيم الاجتماعية والثقافية الموجودة في المجتمع.

وبالتالي فإنّ مفهوم التأطير الإعلامي يوفّر للباحث إطاراً فكرياً لفهم ظاهرة التغطية الإخبارية وتسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني، وفي نفس الوقت تفسّر دور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات، بهدف بناء واقع اجتماعي معيّن، وتشكيل صورة للواقع بشكل منظم ومتسق.⁴⁶

وتقوم هذه النظرية على أساس أنّ أحداث ومضامين وسائل الإعلام لا يكون لها مغزى في حدّ ذاتها، إلا إذا وضعت -تعمّداً- في سياق وأطر إعلامية تنظّم الألفاظ والنصوص والمعاني وتستغل الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة لتحقيق المغزى، كما أنّ تأطير الرسالة الإعلامية يوفّر القدرة على قياس محتوى الرسالة ويفسّر دورها في التأثير على الآراء والاتجاهات.

فعندما يقع حدث معيّن فالحدث قد لا تكون له دلالة كبرى عند الناس، ولكن وسائل الإعلام تصفه في إطار إعلامي، من حيث اللغة والصياغة والتركيز على عنصر معيّن حتى يصبح هاماً في قلب الإطار الاجتماعي كله، وهكذا يستخدم الإعلام جزء من المضمون لوضعه في أنساق اجتماعية عامة وهامة، ليحدّد ويضخّم الحدث ثم يبسّطه ويضع له الحل، فهي إذّا عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة حتى تصبّ في خانة إدراكات الناس ومؤثراتهم الإقناعية.

⁴⁵DeVreese, C. op. cit. 56-57

⁴⁶Severin, W. & Tankard, J. op. cit. 277

وليس ضرورياً أن يكون التأطير هادفاً إلى التلاعب بالحقائق، بل في كثير من الأحيان يساعد الإطار على تبسيط المعلومات وعرضها بشكل يساعد على فهم المتلقي للمضمون، خصوصاً تلك القضايا التي تتضمن تعقيداً وتركيباً،⁴⁷ فالإطار الإعلامي يحاول أن يشابه ويمثل بين ما يدركه الناس في حياتهم اليومية وبين بناء الرسالة وتشكيلها كما تفعل الوسيلة الإعلامية؛ بمعنى أن الوسيلة الإعلامية لا تهدف إلى التغيير أو بناء قيم جديدة فحسب، ولكنها تهدف كذلك إلى الاستفادة من الفهم العام الموجود.

2- نظرية الاتصال التنموي Development Communication Theory

يرى "وايزبورد Waisbord" (2001) بأن نظرية الاتصال التنموي أو الصحافة التنموية Development Journalism من أكثر النظريات تأثيراً من ناحية قابلية التطبيق؛ لما تتضمنه من أبعاد مهمة في وضع الاستراتيجيات والتكتيكات العملية لتحقيق الأهداف التنموية عموماً.⁴⁸

الجنور الأولى لنشأة النظرية:

يتجه غالبية الباحثين والمنظرين لأطروحات الاتصال التنموي أو الاتصال من أجل التنمية Communication for Development (C4D)، إلى أن الفكرة جاءت وليدة بشكل أساسي لنظريات التحديث والتغيير الاجتماعي التي ظهرت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بفضل جهود كل من "دانييل ليرنر Daniel Lerner" عن أطروحته عام (1958) في كتاب "تجاوز المجتمع التقليدي: تحديث الشرق الأوسط"، وأطروحات "إيفريت روجرز Everett M. Rogers" عن كتابه "نشر المبتكرات" عام (1962)، و"ولبر شرام Wilbur Schramm" عن كتابه المنشور عام (1964) بعنوان "وسائل الإعلام الجماهيرية والتنمية الوطنية: دور المعلومات في تطوّر الدول".⁴⁹

⁴⁷Scheufele, D. & Tewksbury, D. op. cit. 11

⁴⁸ Waisbord, S. (2001). Family Tree of Theories, Methodologies and Strategies in Development Communication. *Rockefeller Foundation*, 99. 2

⁴⁹McAnany, E. (2012). History of Communication: Saving the World : A Brief History of Communication for Development and Social Change. Urbana, IL, USA: University of Illinois Press, 9

فقد ظهر الاتصال التنموي في بدايته كمتطلب فكري وعملي قادته الدول الصناعية، بسبب ما تعانيه مجتمعات الدول النامية من اضطراب أو عدم نضج المتطلبات الأساسية للمجتمع في الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتي تحد في مجملها من تقدّم المجتمع وتحديثه⁵⁰، وعليه فقد ارتكزت توجّهات المدارس الفكرية في العلوم الاجتماعية لحقبة الأربعينيات والخمسينات من القرن الماضي نحو إنتاج تلك الأطروحات الفكرية، التي كانت تسعى إلى نقل المجتمعات النامية إلى الحداثة والتطور.⁵¹

الدول النامية منطلق ظهور النظرية:

لقد تمّت مناقشة مفهوم "الصحافة التنموية" بإسهاب في سيمينار "البث في خدمة التعليم والتنمية Broadcasting in service of education and development" الذي عُقد عام (1966) في العاصمة التايلندية بانكوك، والذي أسفر عنه تأسيس "صندوق آسيا للصحافة Press Foundation of Asia (PFA) عام (1968) في الفلبين، الذي اهتمّ بتعليم وتدريب الصحفيين على ممارسة الصحافة من أجل التنمية وتطوير مهاراتهم الاتصالية في هذا المجال.⁵²

وعليه فقد تعدّدت حينها التعريفات التي وضعها باحثون ومنظرون من الدول النامية لمفهوم الاتصال التنموي، ولعلّ أبرز تلك التعريفات هي التي صاغتها الفلبينية "نورا كيوبرال Nora Quebral" في عام (1970) وهي تعتبر من الرواد الأوائل للنظرية، وذلك في مقالها بعنوان "الاتصال التنموي في السياق الزراعي Development Communication in the Agricultural Context"، والتي ذكرت فيه بأنّ الاتصال التنموي هو "فن وعلم اتصالي، يطبق على العملية الانتقالية التي تشهدها الدولة وشعبها من حالة الفقر إلى حالة النمو الاقتصادي المستمر، لإيجاد أكثر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، وأكبر قدر ممكن

⁵⁰Quebral, N. (2006). Development Communication in a Borderless World. *New Global Times*, 3.1

⁵¹ Quebral, N. (1986). Development Communication Training Values—Have They Kept Pace with the Changing Paradigm? In *AMIC-WACC-WIF Consultation on Beyond Development Communication, Singapore, Nov 18-22-1986*. 5. Singapore: Asian Mass Communication Research & Information Centre. 3

⁵² Tobing, S. (1991). *Development Journalism in Indonesia: Content Analysis of Government Television News* (Doctoral Dissertation, Ohio University, August), USA. 27

من تحقيق الطموحات". وهي بالتالي تؤكد على أنَّ الاتصال التنموي هو الاستخدام المنظم لوسائل الاتصال بهدف إقناع جماعات محدّدة بتغيير عاداتهم وأنماط حياتهم وتفكيرهم.⁵³

كما يعرفها "ليونارد سوسمان Leonard Sussman" بأنها تركيز الصحفيين الموضوعيين، على أخبار أحدث التطوّرات، في مجالات التنمية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية، وتحقيق الوحدة الوطنية.⁵⁴

إلا أنَّ "ناريندر آغروالا Narinder Aggarwala" يتجه إلى أنَّ الاتصال التنموي هو إعلام أو إخبار المجتمع عن سير عملية التنمية وليس أحداثها وفعاليتها⁵⁵، مشيراً إلى أنَّ على وسائل الإعلام أن تتفحص وتنتقد وتكتب عن مدى ارتباط المشاريع التنموية بحاجات المجتمع، وتقيّمها من خلال النظر في الخطط ومراحل تنفيذها، وبيان آثارها الفعلية على المجتمع، ومقارنتها مع الخطط والتصريحات الأولية للمسؤولين.⁵⁶

الاتصال التنموي: الشراكة والتكامل في العمل مع الدولة

تقوم نظرية الاتصال التنموي على فرضية أنَّ مبدأ الشراكة في العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة هي أبرز محركات التنمية والتطوّر في المجتمعات، هذا ما أكّده كل من "كرستشن وغلاسر وماكويل" في كتابهم "تاريخ الاتصال: النظريات المعيارية لوسائل الإعلام: الصحافة في المجتمعات الديمقراطية" (2009)، حيث ذكروا بأنَّ فكرة الصحافة التنموية تبقى مرتكزة على وجوب أن يعمل النظام الإعلامي تكاملياً، وليس حصرياً، مع الدولة بغرض التطوير والنهوض في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، على أن تكون تلك العلاقة التكاملية كشراكة Participation من أجل العمل سوياً للنهوض بالمجتمع، ولكن في نطاقات لا تتعارض مع مبدأ حرية الصحافة، إذ أنَّ الصحفي يجب أن يتمتع بالقدرة على تقديم النقد البناء للسلطة بما يسهم في تطوير الخطط والبرامج التنموية الشاملة، على اعتبارها صحافة مستقلة تقوم بتقديم

⁵³ Wete, F. (1986), *Development Journalism: philosophy and practices in Cameroon*, (Doctoral Dissertation, University of Missouri – Columbia), 56–57

⁵⁴ رشيد، بتول ومراد، فائن. مرجع سابق. 900

⁵⁵ Wete, F. op. cit. 57

⁵⁶ رشيد، بتول ومراد، فائن. مرجع سابق. 900

انتقادات ببناء للحكومة وهيئاتها، وإبراز المشاريع التطويرية التي تقوم بها السلطة ومعرفة تأثير هذه الجهود وانعكاساتها على القارئ.⁵⁷

من جانب آخر، ذكرت كل من "بتول رشيد وفاتن مراد" (2012) بأن هذه النظرية تسعى نحو تفعيل المشاركة الشعبية للمواطنين، من خلال نشر مفهوم المواطنة وقيم التسامح والقبول بالآخر، وتكافؤ الفرص مع غرس قيم الديمقراطية والحرية والمبادرات الفردية في إطار الحقوق والواجبات، والسعي لتطوير المنظومة الإعلامية بما يسمح باستفادة المواطنين من وسائل الإعلام الوطنية، وعليه لخصت الباحثتان مهام وسائل الإعلام لإحداث التنمية بناء على نظرية الاتصال التنموي في الآتي:⁵⁸

- تشكيل اتجاهات الشعب وتنمية هويته الوطنية
- مساعدة المواطنين على إدراك أن الدولة قد قامت بأداء التزاماتها على الوجه الأكمل.
- انتهاج سياسات تقررها الحكومة بهدف المساعدة في تحقيق التنمية الوطنية.
- تشجيع المواطنين على الثقة بالمؤسسات والسياسات الحكومية لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية ودعم مركزها.
- الإسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي من خلال تجنب الصراعات السياسية والاجتماعية، وإحباط أصوات التشردم والتفرقة، والتخفيف من التناقضات في القيم والاتجاهات بين الجماعات المتباينة.
- المساعدة في الاستقرار والوحدة الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية.
- إبراز الإيجابيات وتجاهل السلبيات وتقليل حجم النقد إلى حجه الأدنى.

الانتقادات الموجّهة للنظرية:

إنّ أبرز الانتقادات التي وُجّهت للنظرية بدايةً هو أنّ مصطلح الاتصال التنموي ليس له تعريفٌ محدّد ومفهومٌ واضحٌ متفق عليه. فقد ذكر "وايزبورد" بأنّ الإشكالية الرئيسية التي يدور حولها الاتصال التنموي

⁵⁷Christians, C., Glasser, T., &McQuail, D. (2009). History of Communication: Normative Theories of the Media : Journalism in Democratic Societies. Champaign, IL, USA: University of Illinois Press.200-201

⁵⁸رشيد، بتول ومراد، فاتن. مرجع سابق. 901

هي نقص المعلومات والمعرفة واختلال توازن القوى، فضلاً عن أنه يتقاطع في تحديد تشكيله كمفهوم أكثر من حقل علمي وظاهرة، فهناك التعددية الثقافية والنظريات النفسية والسياسية الاجتماعية، والنماذج السلوكية، والفردية في مقابل الجماعية، والتواصل الخطي في مقابل التواصل المشترك والمتفاعل، واعتبارات الجمهور السلبي والفاعل، والمشاركة كغاية أم وسيلة للتنمية.⁵⁹

بالإضافة إلى ذلك، فقد ذكر "رومانو A. Romano" (1998) في مقالته بعنوان "النظريات المعيارية للاتصال التنموي: من منظور الدولة في مقابل الممارسين في إندونيسيا" بأن عدم وضوح مفهوم الاتصال التنموي يرجع إلى تعدد التفسيرات حول الإشكاليات التي يعالجها هذا المفهوم، تحديداً الاختلافات السائدة حول تفسير العلاقة بين "الصحفي، والشعب، والسلطة" وهو المعنى الذي يشكّله الاتصال التنموي بحسب وصفه،⁶⁰ وبالرغم من أن الاتصال التنموي يساهم في تحقيق مصالح المواطنين من خلال إحاطتهم بالمعلومات حول القضايا التي تهمهم، والاحتفاء بالإنجازات التي تتم على مستوى التنمية، إلا أن الصحافة الغربية انتقدت نموذج الممارسة الصحفية للصحافة التنموية على أنها غير موضوعية Subjective ودعائية Propagandistic، وتركز على الأخبار الإيجابية بالدرجة الأولى، متناقضة مع قيم ومبادئ العدالة في الممارسة الصحفية، الأمر الذي يثير قضايا الحرية الصحفية وقلة انتقاد السلطة، بحكم العلاقة التي ستربط الصحافة بالحكومات حينها، ونقض معاني السلطة الرابعة.⁶¹

ومن جانب آخر، أشار "عثمان الأخضر العربي" بأن أبرز الانتقادات الموجّهة لهذه النظرية تتمحور في أنها اعتمدت على المجال الاقتصادي في التنمية وإهمال المجالات الأخرى، حيث ذكر بأن النظرية تركز على أن التنمية الاقتصادية ستقود المجتمع نحو تطوير البنية التحتية لوسائل الإعلام التي تُعتبر المحرك الأساسي للتغيير في المجالات الأخرى، والذي سينتج عنه خلق بيئة حرة وآمنة للممارسة الصحفية، تتيح الفرصة لتقديم الأفكار التطويرية للمجالات الأخرى كالسياسية والاجتماعية والثقافية وبثها في المجتمع. غير أن الواقع بيّن بأن تطوّر وسائل الإعلام في كثير من الدول النامية كتايلاند وسنغافورا والبرازيل وغيرها لم

⁵⁹Waisbord, S. op. cit.2

⁶⁰ Bowd, K. (2003). How Different is 'Different'? Australian Country Newspapers and Development Journalism. *Asia Pacific Media Educator*, 1(14), 9. 125-126

⁶¹Ibid. 127-128

يغيّر شيئاً في جانب حرية الصحافة والممارسة الإعلامية، وبالتالي فإنّه لم يؤثر في تطوّر الجوانب السياسية والاجتماعية كثيراً.⁶²

الاتصال التنموي هو النظرية الخامسة للصحافة:

في اتجاه آخر، ذكر "أليكسندر فلور Alexander Flor" بأنّ الاتصال التنموي هو النظرية الخامسة للصحافة. وقد استعان "فلور" بأطروحات "فريد سيبرت Fred Siebert" وزملائه "بيترسون Peterson" و"شرام" في عام (1956) في كتابهم "Four theories of the press: The authoritarian, libertarian, social responsibility, and Soviet communist concepts of what the press should be and do" لشرح مفاهيم النظريات الأربعة للصحافة والتي تنطلق منه آراءه التي تعتبر بأنّ الاتصال التنموي يستحق أن يكون النظرية الخامسة من بين تلك النظريات.⁶³ وقد أشار "سيفيرين وتنكارد" إلى هذه النظريات، ونذكرها:⁶⁴

1. النظرية السلطوية The Authoritarian Theory.
 2. النظرية الليبرالية Libertarian Theory.
 3. النظرية السوفيتية الشيوعية The Soviet-Communist Theory، وتسمى أيضاً بالنظرية الشمولية⁶⁵ Totalitarian Theory.
 4. نظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Theory.
- وتأتي أهمية الاتصال بشكل عام والاتصال التنموي بشكل خاص من اعتبارات وجود الاتصال كأساس في حقول علمية رئيسية كعلم الاقتصاد وعلم النفس والفيزياء الكمية والأحياء وعلم السيبرنطيقا Cybernation، والتي بنى "فلور" على أساسها فكرة أنّ الاتصال التنموي هو النظرية الخامسة للصحافة.

⁶²العربي، عثمان (1996). النظريات المعيارية: ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع. الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت. 80-81

⁶³Flor, A. (1995). Development Communication: The Fifth Theory of the Press. *University of the Philippines Open University*. 2

⁶⁴Severin, W. & Tankard, J. op. cit. 309-318

⁶⁵Ibid. 315

فباعتبار الاتصال كعملية تقوم على وجود عنصر "الرسالة" وهي المعلومة والإخبار، فهي تعتبر مكوّن رئيسي في الاقتصاد، خصوصاً وأنّ الاقتصاد قائم على البيانات والمعلومات والمعرفة - Information-based economy. وأمّا الأبعاد النفسية للاتصال فهي واضحة في متطلبات هرم الاحتياجات الأساسية للفرد التي وضعها إبراهيم ماسلو Abraham Maslow، وأنّ فكرة الارتقاء من مرحلة إلى مرحلة متقدّمة لا يمكن أن تتحقق إلا بالتفاعل بين الأفراد والبيئة، خصوصاً وأنّ مرحلة تحقيق الذات هي مرحلة تنطلق من قوّة الفرد على إثبات مكانته بين الأوساط بفعل قدراته التفاعلية والاتصالية. بالإضافة إلى ذلك، طرح "فلور" بأنّ للفيزياء الكمية Quantinum Physics نصيب من هذه الأطروحة، إذ إنّ الكون Universe ما هو إلا شبكة من التفاعلات والعلاقات بين عناصر مادية تشكّل نسيجاً من مكوّنات ما دون الذرية Sub-atomic Particles، تقوم بتشكيل علاقات وتفاعلات فهي انعكاس طبيعي لفكرة الاتصال.⁶⁶

أما علاقة علم الأحياء بالاتصال تبدو جلية في فكرة أنّ التطور والنمو البشري قد يكون قائم على التناسل والتكاثر والتغذية الطبيعية وغيرها من العناصر، إلا أنّ الفكرة الحديثة تؤكد أنّ تلك العناصر تتطلب أشكالاً من التفاعلات والعلاقات كمنطلقات، وعليه فإنّ الأساس الحقيقي للتطور والنمو البشري هي الاتصال الفعال. وأخيراً فإنّ علم السيبرنطيقا يؤكد أنّ التناقص بين أداء المكوّنات الآلية والتنظيم في إتمام المهام هو ما يؤدي إلى فاعلية التشغيل، وعليه فإنّ هذه المكوّنات يجب أن تكون متفاعلة بشكل شمولي لتكوين سلسلة من التشغيل المنتظم، وهي بالتالي علاقات هندسية متكاملة.⁶⁷

وعليه فقد وضع "فلور" نموذجاً يوضح المنطلقات الأساسية التي تؤكد فرضيته على أنّ الاتصال التنموي كنظرية خامسة، وذلك بتحديد جذور نشأة النظرية ومنطلقاتها الفكرية، وغايتها، وجمهور وسائل الإعلام المستهدفين ومن لهم الحق في استخدامها، ونمط ملكية وسائل الإعلام.

ويؤكد "فلور" بأنّ نظرية الاتصال التنموي تطوّرت كنظرية خامسة في العالم الثالث، بفعل برامج المساعدات والإغاثة والمشاريع التنموية المحليّة والدولية الموجّهة للعالم النامي. وجاءت من حيث الجذور مستلهمة من مقولة "المهاتما غاندي Mahatma Gandhi" "التحقيق الكامل لتطلعات الإنسان" Full

⁶⁶Flor, A. op. cit. 10-11

⁶⁷Ibid. 12-14

Realization of Man's Potentials، بالإضافة إلى أطروحات المنظرين الأوائل لنظريات التحديث والاتصال سييرز وروجرز وشرام ولازويل وكيوبرال، موضحاً بأنَّ النظرية تسعى إلى تحقيق التحول الاجتماعي نحو التقدّم والتطوّر، من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد والارتقاء به بحسب هرم "ماسلو". ثم قام فلور بوضع تصنيف للأطراف التي يحقُّ لها استخدام وسائل الإعلام لتحقيق التنمية والتي تفسّر أطراف العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالبيئة، بدءاً من الهيئات الحكومية المعنّية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، الأحكام الدينية والأعراف الشعبية، المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وكل أنواع الجمهور بمن فيهم الريفيون والفقراء والأميون. مشدّداً على منع الاحتكار وممارسة الدعاية الحكومية والإعلانات المضلّة والمضامين غير الأخلاقية، وذلك عبر تفسيره لنمط ملكيّة وسائل الإعلام، بحسب أطروحاته، بيد المؤسسات التنموية والجمعيات المحلية بالشراكة مع الحكومة.⁶⁸

وبناء على ما سبق، تبيّن للباحث بأنَّ أغلب الدراسات السابقة التي تمّ استعراضها تناولت بشكل عام دور الصحافة في معالجة الشأن التنموي والاقتصادي، وقد استندت هذه الدراسات عموماً على تحليل مضامين الصحافة المقروءة، وعليه فإنَّ الدراسات الوصفية المعتمدة على المنهج المسحي هي الأكثر استخداماً، وأداة تحليل المضمون الكمي هي أكثر أدوات جمع البيانات استعمالاً. وقد كشف الباحث عن وجود تركيز كبير في استخدام نظريات وضع الأجندة والتأطير الإعلامي كأطر نظرية للدراسات السابقة، وذلك لتناسبها مع طبيعة المنهجية والأداة المستخدمة، أخذاً في الاعتبار أهميّة نظرية الصحافة التنموية كإطار مساند في بعض الدراسات، وذلك لتناسقها مع بعض الموضوعات المطروحة. كما تضمّن الفصل الحالي الإطار النظري الذي تعتمد عليه الدراسة في معالجتها لمضامين صحيفة أخبار الخليج فيما يخصّ قضايا التنمية.

⁶⁸ibid. 7-8

الفصل الثالث

الصحافة والتنمية ورؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030

ويتناول الفصل المحاور التالية:

- أولاً: التجربة الصحفية في البحرين
- ثانياً: التنمية.. ملامحها وارتباطاتها
- ثالثاً: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030.. المنطلقات والمرتكزات

تُعَدُّ العلاقة بين الصحافة والتنمية من بين أهمِّ العلاقات عبر تاريخ التطوُّر الاجتماعي، وبما أنَّ الدراسة تتناول موضوعات مهمَّة في نطاق دراسة دور الصحافة في معالجة قضايا التنمية في البحرين، يأتي هذا الفصل لتبيان تفاصيل هذه الموضوعات للوصول إلى فهم الروابط التي تربط عناصرها، إذ يستعرض الفصل ثلاثة محاور أساسية ذات علاقة بموضوع الدراسة أولها الانطلاق من البعد العمومي للصحافة كعلم وأبعادها الفنية والتطبيقية التي لها علاقة بالجانب العلاجي فيه كممارسة، كما يتمُّ التطرُّق في هذا المحور لجوانب تاريخية مهمة لنشأة الصحافة البحرينية، كامتداد تأسيسها لفهم طبيعة نشوء جريدة أخبار الخليج التي تُعَدُّ أحد عناصر الدراسة. وأما المحور الثاني فيتناول كل ما له علاقة بالتنمية كمفهوم وأشكاله وارتباطاته، سواء على مستوى علاقته كمفهوم وممارسة مع الاتصال ووسائل الإعلام، أو على مستوى الأدوار المتبادلة مع سلطة الدولة، وذلك يحيلنا إلى فهم المحور الثالث للفصل الذي يتناول الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030 وأبعادها الاستراتيجية، مع التركيز تحليلياً على ما طرحه الرؤية من جوانب تعتبر من عناصر الدراسة القائمة.

أولاً: التجربة الصحفية في البحرين:

تعود الملامح الأولى لظهور الصحافة عند تكوُّن ظاهرة الإعلام التي ترتبط جوهرياً بدافع البحث والحصول على المعلومات ونقلها وتبادلها، متوازياً تاريخياً مع تطوُّر الحياة الاجتماعية لدى البشرية⁶⁹، الأمر الذي خضع للاعتبارات التطويرية اللاحقة التي جعلت من الصحافة كإحدى وسائل الاتصال الجماهيري، إذ أنَّ عصر الاتصال الجماهيري يبدأ مع اختراع المطبعة على يد الألماني "يوهان غوتنبرغ" Johannes Gutenberg في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، الذي قاد لاحقاً وبعد نصف قرن من الاختراع نحو تمهيد الطريق لصناعة الصحافة تتابعاً.⁷⁰

والإعلام هو جملة المعلومات التي يستدل بها من خلال وسيلة أو مجموعة من الوسائل كالكتاب والصحف والراديو والتلفزيون والسينما، أو أداة أو مجموعة من الأدوات كالمسرح والهاتف والشاشة وغيرها.⁷¹

⁶⁹ أبوزيد، فاروق (1999). مقبلة في علم الصحافة، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح. 15

⁷⁰ الموسى، عصام (2012). المدخل في الاتصال الجماهيري، عمان: إثراء للنشر والتوزيع. 44-46

⁷¹ مثنائي، رضا (2009). مجتمع المعلومات والتنمية: أية علاقة؟ تونس: مركز النشر الجامعي. 22

مفهوم الصحافة ومعالجتها:

لقد عرّف "فاروق أبوزيد" الصحافة من عدة مداخل وأوجه ومنطلقات تساهم بشكل ما في تحديد ملامح مفهوم الصحافة، فقد استند في أطروحاته لتعريف الصحافة من منطلق لغوي، بالإضافة إلى المنطلقات القانونية والأيدولوجية، فضلاً عن المنطلقات التقنية موضعاً بأن عملية تحديد المفهوم عموماً لا يمكن أن تتم دون النظر إلى مجموعة من العناصر الجوهرية المشكلة للصحافة، ولخصها في أن مهنة الصحافة ترتبط بالصحفي وممارسة عملية تحصيل الأخبار وجمع المعلومات ومعالجتها، وعلاقة ذلك بالاعتبارات السياسية والمؤسسية والفنية، وأن المادة الصحفية وما تحتويه من قوالب وأشكال وأبعاد فنية مستندة على أسس وقواعد علمية تطبيقية، وأن الصحيفة كوسيلة إعلامية لها أبعادها السياسية والقانونية والتجارية والمهنية، وأنها مسخرة لخدمة المجتمع والإنسانية.⁷²

والصحيفة كما عرّفها "أشرف صالح وشريف اللبان"، هي "ذلك المطبوع الدوري الذي يصدر على فترات زمنية منتظمة، يحمل رسالة إعلامية معيّنة من المؤسسة الصحفية الناشرة إلى جمهور القراء، كما تحمل الصحيفة عدداً من الفنون الصحفية التي تُقدّم من خلالها هذه الرسالة، سواء كانت خبراً أم تقريراً أم تحقيقاً أم حديثاً أم مقالاً أم صورة... إلخ"⁷³

وتحديد ملامح المعالجة الصحفية عموماً مبني على جانبين أساسيين، أولهما الجانب التحريري للكتابة الصحفية وثانيهما جانب الإخراج الفني.

1. فنون الكتابة الصحفية:

فبالرغم من الجدلية الفكرية التي طرحها "أبوزيد" حول التحرير في مقابل الكتابة الصحفية، واعتباره بأن التحرير هو مرحلة إعداد ما كُتب للنشر، وتفضيله لفكرة الكتابة الصحفية على اعتبارها مترجمة للممارسة الفنية⁷⁴، إلا أن أغلب أطروحات علم الصحافة تتفق على وجود قوالب فنية وأشكال محدّدة تُصاغ من خلالها

⁷² أبوزيد، فاروق (1999). مرجع سابق. 3-16

⁷³ صالح، أشرف واللبان، شريف (2001). الإخراج الصحفي: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: دار النهضة العربية. 17

⁷⁴ أبوزيد، فاروق (1990). فن الكتابة الصحفية، القاهرة: عالم الكتاب. 8-10

الرسائل الاتصالية في الصحف، على اعتبار أنها تختص بإعداد المضمون الصحفي للنشر وهي: الخبر الصحفي، والتحقيق الصحفي، والتقارير الصحفي، والحديث الصحفي، والمقال الصحفي.⁷⁵

2. الإخراج الفني للصحافة:

إنَّ الاعتبارات الأخرى للمعالجة الصحفية تنطلق من الجانب الفني للإخراج الصحفي، فبالرغم من أنَّ هناك محددات وعوامل فيزيائية وفسولوجية ونفسية وعقلية وأخرى متعلقة بالعادات القرائية والتي في مجملها تعطي للصحيفة رونقاً شكلياً معيَّناً⁷⁶، إلا أنَّ "أشرف صالح وشريف اللبان" أكَّداً بأنَّ الإخراج الصحفي يؤدي مجموعة من الوظائف المتكاملة مع بعضها البعض، أهمّها إيجاد الجاذبية واستغلال عناصر الإبراز لإثارة اهتمام القارئ بالقضايا ذات الاهتمام⁷⁷. فالإخراج الصحفي بحسب "غسان الحسن" هو علم وفن قائم على تخطيط وتوزيع الوحدات التيبوغرافية الطباعية، بهدف تحويل المادة المكتوبة إلى مادة مطبوعة قابلة للقراءة وترتيبها في حيز الصفحة واختيار عناصرها بأسلوب يغري القارئ ويلفت انتباهه،⁷⁸ وبالتالي فإنَّ المحددات المختلفة للإخراج الصحفي مرتبطة إجمالاً بما تحقِّقه عملية الإخراج من وظائف تساهم في تحقيق الأهداف الاتصالية ككل، وبالنظر لتلك الوظائف يستلزم علينا المرور لأهمِّ العناصر التي تخضع لها عملية الإخراج الصحفي وهي: العناوين، الصور، الألوان، الرسوم والأشكال، كثافة الحروف، والمساحات.⁷⁹

3. المصادر الصحفية:

يعرّف "أبوزيد" مصدر الخبر الصحفي عموماً بأنّه "الأداة التي تحصل من خلالها الصحيفة على الخبر الصحفي"⁸⁰، وبالرغم من أنَّ اللمحة الأولى للتعريف السابق تعتبر المصدر كأداة قد يقلل من قيمته التعريفية، إلا أنَّ الباحث يجد من خلال التعريف توضيحاً ضمناً بأنَّ المصدر هو وسيلة نقل المعلومة من منبعها الأصلي إلى الصحيفة.

⁷⁵ صالح، أشرف واللبان، شريف (2001). مرجع سابق. 21

⁷⁶ المرجع السابق. 31-45

⁷⁷ المرجع السابق. 24-27

⁷⁸ الحسن، غسان (2011). أيديولوجيا الإخراج الصحفي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. 20-21

⁷⁹ الصويغي، عبدالعزيز. مرجع سابق. 106

⁸⁰ أبوزيد، فاروق (2000). فن الخبر الصحفي، القاهرة: عالم الكتاب. 101.

لقد أوردت الأطروحات السابقة جانباً مهماً في تحديد ملامح المعالجة الصحفية وعناصرها، ولعلّ أطروحات نظرية "الأنواع الصحفية" التي أشار إليها "أديب خضور" تساهم بشكل ما عن تفسير عملها المتكامل كأشكال وفنون في صياغة واقع محدد، حيث تقوم هذه النظرية على افتراض أنّ الأنواع الصحفية هي أشكال مختلفة من الفنون الصحفية الهادفة إلى التعبير عن الواقع المتنوع للوصول لجمهور متنوع وأهداف متنوعة، على اعتبار أنّها تؤثر على القارئ كمنظومة متكاملة من الأشكال. وترتبط هذه النظرية بفكرة أنّ المادة الصحفية الواحدة تتشكّل من عدّة عناصر تشكّل في مجملها هويتها وهي: الموضوع، الشرح والتفسير، التعليق والتحليل والتقييم، الحقائق والوقائع، الأسلوب، الذاتية كعامل مؤثر، الحجم والمساحة.⁸¹

وتؤكد الفكرة بأنّ وجود هذه العناصر يكاد يكون حاضراً في أغلب المواد الصحفية، غير أنّ تفاوت نسبة حضور كل منها، كمّاً أو نوعاً، هو ما يحسم هوية المادة الصحفية، فعنصر الوقائع والحقائق على سبيل المثال، هو موجود وحاضر بطبيعة الحال في كل مادة صحفية، ولكن تعدّده كمّاً ونوعاً يجعل من المادة الصحفية تأخذ شكلاً خبيراً، وكذلك هو الحال بالنسبة لكثرة وجود عنصر الشرح والتفسيرات وحلول المعضلات في المادة الصحفية يعطيها طابعاً تحقيقياً، على أساس أنّ نوع القالب الصحفي هو الهوية الناتجة عن نسب تفاوت عناصر المادة الصحفية.⁸²

الصحافة الاقتصادية صحافة متخصصة:

1. الصحافة المتخصصة:

عرّف "عبدالرزاق الهيتي" (2010) في كتاب "الصحافة المتخصصة" بأنها "تلك الصحافة التي تكون على شكل صفحات جرائد أو في صفحات مستقلة، تعالج قضايا وموضوعات خاصة بمهنة أو قطاع من القطاعات، أو علم من العلوم أو فن من الفنون تُقدّم لجمهور عام من القراء".⁸³

⁸¹ خضور، أديب. (2000). مدخل إلى الصحافة: نظرية وممارسة، دمشق: دار الحارث. 56-60

⁸² المرجع السابق. 59

⁸³ الحروب، محمد (2012). معالجة الصحافة السعودية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليل مضمون، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق

الأوسط. 19

ونجد في التعريف تمازجاً واضح بين التخصصية في المضمون وعمومية الجمهور المستهدف، وذلك بالتالي متعلّق بطرق المعالجة الفنيّة للصحيفة وصياغة الأخبار، والذي يفرض إلى حدٍّ ما التزاماً ببساطة الطرح وعدم التعمّق في الاختصاص، سواء من خلال عدم استخدام المصطلحات والمفاهيم ذات العمق التخصصي دون تفسيرها في قوالب تسهل عملية الاستيعاب العام للأفكار المطروحة.

هذا ما أكّدته "ماجدة عبدالمرضي" في أنّ ظاهرة زخم المعلومات في ظلّ التفوّق العلمي في تقنيات الاتصال والمعلومات فرض على الصحافة المتخصّصة ضرورة توفير المعلومات المتخصّصة بتعمّق نوعي، مقترناً ذلك بأهميّة شرح وتفسير الأحداث المتخصّصة وتبسيط المصطلحات المستخدمة لتحقيق الأهداف المطلوبة.⁸⁴

2. الصحافة الاقتصادية:

الصحافة الاقتصادية بحسب "إبراهيم إسماعيل" بأنها "تلك الصحافة التي تهتمّ بالمضمون الاقتصادي بكل قضاياها الرئيسية والفرعية، وتركّز عليه بشكل مباشر، وعلى تأثيراته المختلفة على جوانب الحياة المتعدّدة، وتتسم بأنّها جادة تتعامل مع مضمون جاد، وتعتمد بشكل أساسي على المعلومات والبيانات والإحصاءات والأرقام، وهي تتخطى الحدث إلى تحليله وتفسيره وربطه بغيره من الأحداث أو المسبّبات والنتائج".⁸⁵ وبالتالي فإنّ الوظيفة العامة للصحافة الاقتصادية نقلاً عن "محمد قيراط" هو نشر الوعي والثقافة الاقتصادية في المجتمع، وعليه فإنّ الوظيفة الاستراتيجية لها هو دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام وربط رجال الأعمال والاقتصاد والمؤسسات والجمهور ببعضهم لخلق الوعي والمعرفة الاقتصادية، على اعتبار ذلك الركيزة الأساسية لنجاح العملية الاقتصادية والتنمية المستدامة في المجتمع، على أن تكون الرسالة الإعلامية المقدّمة مبنية على مهنيّة وحرفيّة ونقد بناءً.⁸⁶

⁸⁴عبدالمرضي، ماجدة (2010). الصحافة المتخصّصة: إشكاليات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة: دار العالم العربي. 248

⁸⁵أبوجامع، منى (2009). معالجة الصحافة الأردنية اليومية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن. 35

⁸⁶ الحروب، محمد. مرجع سابق. 22-23

لذلك نجد من خلال الطرح السابق ارتباطاً بين الصحافة المتخصصة والطبيعة المتخصصة للصحافة الاقتصادية، ويقترن ذلك أيضاً بعمومية الجمهور المستهدف الذي يعتبر طرفاً مساهماً في عملية التنمية الاقتصادية المبنية على بناء مسبق للعقلية الواعية بالثقافة الاقتصادية للمجتمع، فضلاً عن ذلك فإنّ الصحافة الاقتصادية تعتبر وسيطاً فاعلاً في الربط بين أطراف التنمية الاقتصادية كرجال الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة والجمهور، محققاً بذلك معادلة اتصالية هادفة لأنّ تكون الصحافة الاقتصادية مشاركاً في إيجاد البيئة الاقتصادية الخصبة المبنية على الشراكة والتكاملية، بشرط التزامها بالمهنية والموضوعية التي تخرجه كمهنة من إطار الطابع الدعائي إلى الطابع التثقيفي الهادف.

وكما أنّ الصحافة الاقتصادية تعتبر مهنة متخصصة، فقد وضع "أديب خضور" في كتابه "الإعلام المتخصص" عدداً من الاعتبارات التي يمكن لها أن تشكّل عوامل مؤثرة في الصحافة الاقتصادية، إجمالاً في اعتبارات ملكية المؤسسة الصحفية وسياساتها العامة، والتي تشكّل بعداً مهماً في خلق البيئة المهنية الموضوعية للصحفي، وذلك أيضاً يشمل خصائص الجمهور واتجاهاته ومواقفه من القضايا المطروحة.⁸⁷

3. مصادر الصحافة الاقتصادية تعكس طبيعة المواضيع:

تؤكد دراسة "منى أبوجامع" على أنّ مصادر الصحافة الاقتصادية تعتبر في حدّ ذاتها مجالات المواضيع التي تتناولها صفحاتها، فكما هو حال الصحافة عموماً في استنادها على مصادر حيّة كالفعاليات والمسؤولين في المؤسسات المختلفة والجمهور عموماً، فهناك مصادر أخرى ذات طبيعة متخصصة تشكّل في حدّ ذاتها موضوعات تحريرية ومنها:⁸⁸

1. المبيعات والمعاملات العقارية والإنشائية.
2. نشاط وحركة المصارف والبنوك وقطاعات التأمين وأسعار الصرف والأوراق المالية.
3. متغيرات سوق العمل والتوظيف والبطالة والأجور وكل ماله علاقة بذلك.
4. السياحة والفندقة والسفر والبنى التحتية.
5. القطاعات الزراعية والغذائية.

⁸⁷ أبوجامع، منى. مرجع سابق. 37

⁸⁸ المرجع السابق. 44-45

6. التجارة العامة ومنها قطاعات بيع التجزئة والجملة.

7. الابتكارات الصناعية والتكنولوجية في مختلف المجالات.

4. محددات المعالجة الصحفية في الصحافة الاقتصادية:

تشير دراسة "أبوجامع" بأنَّ الأرقام والنسب والجداول والرسوم البيانية تمثِّل روح مضامين مواد الصحافة الاقتصادية، مع غلبة المصطلحات التخصصية وتفسيراتها وشروح وتحليلات لتلك الأرقام لتتناسب مع قدرة الجمهور العام على الاستيعاب، إلى جانب أسماء المؤسسات والشركات والمنظمات المساهمة عموماً في نشر الوعي الاقتصادي.⁸⁹

ويرى الباحث أنَّ تلك المحددات تشكِّلها عدة عوامل ترتبط بموطنها، ومنها ما تطرحه الدول من اهتمامات خاصّة بموارد محدّدة قد تختلف عن غيرها، كتركيز دول على القطاع الخدمي في مقابل القطاع النفطي والصناعي، وذلك أيضاً مرهون بالخطط والرؤى الاستراتيجية التي تنتهجها الدول في سبيل التنمية على ضوء نهج الاقتصاد والإنتاج، وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة من ارتباط مصادر المواد الصحفية المتشكّلة من مجالات الاقتصاد، ومحدّدات معالجتها من منظور ما تطرحه الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، وهذا ما سينعكس لاحقاً في إطار عناصر المعالجة التي سبق طرحها، والتي تبدي اهتمامات الصحيفة محل الدراسة بالمضمون المطروح، سواء من خلال عناصر الإخراج أو الفنون المستخدمة في المعالجة عموماً.

تاريخ الصحافة البحرينية:

يقترن نشوء الفكر الصحفي في البحرين عموماً بعوامل متعلّقة بالتكوين الفكري للمجتمع. فقد ذكر "هلال الشايجي" (1989) بأنَّ حركة الوعي الفكري في البحرين نشأت في فترة النصف الأول من القرن الثامن عشر، والتي جسّدت نزعات المقاومة ضد المستعمر البريطاني آنذاك، مؤكّداً على دور السياسة في تكوين ذلك الوعي في منطقة الخليج عموماً، والبحرين خصوصاً.⁹⁰ حيث أشار "الشايجي" إلى أنَّ جذور ذلك

⁸⁹ المرجع السابق. 45-47

⁹⁰ الشايجي، هلال (1989). الصحافة في الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال، المنامة: بانوراما الخليج. 19-20

التكوين المتجسّد في ظاهرة الحاجة للمعرفة بدأت من خلال المراسلات والاتصالات الكتابية المتبادلة ذات الطابع الديني التثقيفي، والذي سرعان ما جاورته لاحقاً مظاهر المزيج القومي في الطرح الفكري للمجتمع، والمتأتي من خلال الصحف العربية الوافدة وتبادل الرسائل والمنشورات الأدبية، تحديداً من مصر، والذي ساهم بشكل قوي في تكون الحس العربي القومي.⁹¹

وظلّت موجة عملية التكوين الفكري الممهد للصحافة البحرينية مشروطة بالتحوّلات السياسية عموماً، فدخل الراديو للبحرين في ثلاثينيات القرن الماضي يعتبر عاملاً منشطاً، ساهم في تسارع وتيرة النهضة الفكرية والثقافية، والذي اعتبر لاحقاً المصدّر الأساسي للفكر القومي وتنشيط حركة الانفتاح والوعي السياسي.⁹²

الاقتصاد عامل محفّز لظهور الصحافة في البحرين:

لقد أشار "الشايحي" في مجمل أطروحاته إلى أنّ دور القطاع الاقتصادي كان حاضراً في كل مراحل التكوين الفكري والارتقاء الثقافي للمجتمع البحريني، ولعلّ بداياتها كانت من خلال استخدام السفن التجارية التي تعبر البحرين، من وإلى الأقطار الأخرى كالهند ومصر والعراق، المحمّلة بالمنشورات والرسائل والصحف والمطبوعات الإخبارية والتنويرية بشكل عام، ثم ساهم اكتشاف النفط في البحرين ما بين عام 1931 و1932 في صياغة تحوّل اقتصادي وتحسّن معيشي كبير على المستوى المحلي والخليجي، والذي واكبه في ذلك العقد من الزمن دخول الراديو، وساهم ذلك في تسارع وتيرة التنوير الفكري، الأمر الذي حدا بـ "عبدالله الزايد" لجلب أول مطبعة في البحرين في عام 1936.⁹³

في المقابل، أشار "منصور سرحان" (2006) أنّ هناك عدة عوامل أخرى ساهمت بشكل كبير في نشأة الصحافة في البحرين، وقد برّر ذلك في تأسيس المؤسسات التعليمية والثقافية، كظهور التعليم النظامي وشبه النظامي مابين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي تُوجّهت بتأسيس مدرسة الهداية

⁹¹ المرجع السابق. 71-82

⁹² المرجع السابق. 97-100

⁹³ المرجع السابق. 67-68.

الخليفية في مدينة المحرق عام 1919 كأول مدرسة نظامية في البحرين، بالإضافة إلى تأسيس الأندية والمكتبات الخاصة والتجارية والمطابع.⁹⁴

عبدالله الزايد وبداية الحركة الصحفية في البحرين:

لقد كانت رؤية "عبدالله الزايد" تتجاوز مبدأ التحصيل الربحي المادي من المطبعة، وقد بدا ذلك واضحاً عندما قرر في عام 1939 استخدامها لطباعة أول جريدة مطبوعة في تاريخ البحرين باسم "البحرين" ونشرها وتداولها على المستوى الشعبي، بهدف نشر الوعي الفكري ومبادئ الاستقلالية الفكرية بين أفراد المجتمع، لتكون هذه المبادرة هي أولى لبنات تأسيس الصحافة البحرينية، وبالرغم مما تعرّض له "الزايد" من ضغوطات سياسية رقابية وقانونية متتالية، أثّرت على طرحها ومضامينها ودورية صدورها مع استغلالها كأحدى وسائل الدعاية السياسية الاستعمارية⁹⁵، إلا أنّ هذا لا يقصي دور "الزايد" وجهوده في تعزيز المكانة الإعلامية للمجتمع، والتي أسفرت لاحقاً عن ولادة العصر الذهبي للصحافة البحرينية خلال العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي.

أبعاد نشوء الفكر الصحفي في البحرين:

للقوف على أطروحات كل من "الشايحي" و"سرحان"، نجد أنّ تحليلات الشايحي كانت أكثر عمقاً في استنباط العوامل، والمنطلقة من الأحداث العامة التي مهدت لنشوء الصحافة في البحرين، خصوصاً مع اعتباراته التي ارتكزت على العوامل السياسية والاقتصادية والظروف الإقليمية والعالمية، التي عدّها مؤثرات جوهرية في فكر وثقافة المجتمع المحلي. في حين أنّ أطروحات "سرحان" ارتكزت على تحليل الوضع المحلي لاستنباط عوامل نشوء الصحافة في البحرين، وذلك باستناده التطوّرات التراكمية التي شهدتها مجتمع البحرين.

ويمكن لنا من خلال الطرحين التوصل إلى أنّ هناك بعدان أساسيان ساهما في نشوء الصحافة البحرينية في إطار التطوّر الفكري والثقافي للمجتمع وهما:

⁹⁴ سرحان، منصور (2006). الصحافة في البحرين: رصد الصحف المتوقفة والجارية 1939-2005، المنامة: وزارة الإعلام. 17-25

⁹⁵ المرجع السابق. 103-115

1- البعد المعنوي والذي ينطلق من فكرة تطوّر الوعي المجتمعي عبر تكوّن الشخصية المثقفة المتطلعة نحو الاستقلالية الفكرية والانفتاح والتحرر، والذي جاء بالدرجة الأولى بفضل التأثيرات الخارجية في تعزيز النزعة الأيديولوجية المضادة للفكر الاستعماري الأجنبي، والذي تمّ عن طريق حصول المواطنين على الصحف العربية والاطلاع على مضامينها والتأثر بالأفكار المطروحة فيها والتفاعل مع القضايا الواردة فيها، مما خلق أرضية مشتركة ذات طابع اتحادي في مواجهة الهموم ذات الطابع العربي القومي، واندفاع المثقفين وعلى رأسهم عبدالله الزايد نحو نشر تلك الأفكار وبثّها في المجتمع، من منظور استغلاله لإمكاناته الاقتصادية التي سمحت له باستقدام مطبعة آلية من الهند في عام 1936، محققاً تطلّعات نشر الوعي الفكري والثقافي عن طريق إصداره لأول صحيفة في البحرين وهي صحيفة "البحرين" بعد ثلاث سنوات من جلبها، لنعّبره أولاً "غوتبيرغ البحرين" إن صحّ التعبير، وثانياً والد الصحافة البحرينية.

2- البعد المادي: والذي يقوم على طبيعة البيئة في المجتمع البحريني، والذي يقترن بتأسيس المؤسسات والأندية التعليمية والثقافية والأدبية والمكتبات التجارية والخاصة بالأفراد، والتي اعتبرت حواضن ساعدت على نماء العقلية الفكرية البحرينية، وأعطت المساحة لتلك الأبعاد المعنوية لتعزيزها وتقوية جذورها، مع الأخذ في الاعتبار ما أحدثه العامل الاقتصادي في اعتباره أحد وسائط التطوّر الفكري في المجتمع، وتحديدًا النقل البحري والسفن وتجارة اللؤلؤ والأسماك التي فتحت آفاق العالمية في بداياتها، ولاحقاً اكتشاف النفط في البحرين الذي عزّز من تسارع وتيرة تلك النهضة الفكرية، مضافاً إلى ذلك ما تمتعت به البحرين من استقرار سياسي نسبي حتى إبان فترة الاستعمار البريطاني.

وتأكيداً على ذلك، ذكر "الشايحي" بأنه خلال تلك المرحلة كانت البحرين "مركزاً للنشاط الثقافي والإعلامي في الخليج، ومنطقة للرخاء الاقتصادي النسبي نتيجة لاكتشاف النفط واستقرار الأحوال الاقتصادية، حيث افتتحت فيها أول سينما عامة في الخليج، وصدرت فيها أول صحيفة أسبوعية سياسية، وأول إذاعة، ورُوّدت المنامة بالكهرباء في بداية الثلاثينات، ومُدّت خطوط الاتصال التلفوني، ومغزى ذلك أنّ اتجاهات قوياً للتخصّص والحدّات، والتفاعل مع الاتجاهات الحديثة وتمثّلها، مما أضفى على المجتمع البحريني

قدراً من المرونة في تقبل المفاهيم الحديثة، بحيث شهدت هذه الجريدة على صفحاتها نشاطاً ثقافياً اشترك فيه كثير من مثقفي الخليج في تلك المرحلة، أضفى على الحياة الفكرية النشاط والاتساع والتواصل".⁹⁶

جريدة أخبار الخليج:

جريدة أخبار الخليج هي صحيفة بحرينية يومية سياسية جامعة، بدأت أولى إصداراتها في عام 1976 على يد مؤسسها ورئيس تحريرها "محمود المردى"، بمشاركة طاقم تحريري مكون من بحرينيين ومصريين، وتقوم الجريدة بتغطية الأخبار المحلية والإقليمية والعالمية، خصوصاً في تركيزها على كتابة التحقيقات الصحفية والتحليلات السياسية، بالإضافة إلى ترجمة المقالات السياسية والاقتصادية الصادرة عن الصحف ووسائل الإعلام ووكالات الأنباء الأجنبية، فضلاً عن الاهتمامات العامة والمتخصصة، كالمال والأعمال والتجارة والاقتصاد والثقافة والفن والرياضة.⁹⁷

إنَّ نشأة صحيفة أخبار الخليج تأتي بعد محاولات عديدة قام بها محمود المردى لإصدار صحيفة يومية، وعلى الرغم من نجاح هذه المحاولة مع أخبار الخليج إلا أنَّها لم تكن يومية بالفعل، حيث إنَّها كانت تحجب كل يوم سبت لصالح إصدار جريدة "الأضواء" الأسبوعية التي كانت تصدر قبل أخبار الخليج ويتولى المردى أيضاً تحريرها،⁹⁸ وظلَّت على هذا المنوال لغاية عام 1989 عندما بدأت منافستها جريدة "الأيام" بالصدور اليومي.⁹⁹

وتبدأ محاولات المردى الفعلية بانخراطه في العمل الصحفي في عام 1950 عندما ساهم في إصدار مجلة "صوت البحرين" التي استمرت حتى 1954، والتي واكبتها جريدة "القافلة" من 1952 ولغاية 1954. وبالرغم مما تعرّضت له كلتا الصحيفتين من ظروف استدعت إيقافها، إلا أنَّ ذلك لم يوقف محاولات المردى عندما استأنف إصدار جريدة "الوطن" عام 1955 التي لم تكمل عامها حيث أوقفت في 1956، وظلَّت تلك المحاولة عندما أصدر بعدها مباشرة في نفس العام جريدة "الشعلة" التي صدر منها عدد واحد فقط. ومنذ

⁹⁶ الشايجي، هلال. مرجع سابق. 189

⁹⁷ سرحان، منصور (2006). مرجع سابق. 73-74

⁹⁸ المرجع السابق. 65

⁹⁹ المرجع السابق. 73

1956 ولغاية 1965 توقفت كل حركات إصدار ونشر الصحف المحلية، وما لبث أن صدر قانون الصحافة حينها، حتى بادر المردي بإطلاق جريدة "الأضواء" الأسبوعية عام 1965 وجريدة "أضواء الخليج" اليومية عام 1969، غير أن الأخيرة لم تكمل عاماً من صدورها حيث تم إيقافها عام 1970، وبالرغم من أن أضواء الخليج تعتبر أول محاولة لإصدار جريدة يومية، إلا أن ذلك تحقق بعد ست سنوات بصور جريدة أخبار الخليج عام 1976، فضلاً عن إصداره لنسخة باللغة الانجليزية باسم "Gulf Daily News" عام 1978 واللذان لا تزالان تصدران.¹⁰⁰

وبالتالي، يكتب لمحمود المردي الفضل في محاولاته لإصدار جريدة يومية حتى تكلفت هذه الجهود إصداره لأول جريدة يومية مستمرة حتى يومنا هذا. ويمكن لنا أن نستنتج أن جريدة أخبار الخليج لم تكن وليدة اللحظة، بل جاءت بعد إرهابات استطاعت من خلالها ترجمة الشخصية الكفاحية لمؤسسها، والتي كانت تتطلع نحو ترسيخ مبدأ الحق في المعرفة، المستنبطة من التكوين الفكري للمجتمع البحريني المتأثر بالانفتاح الثقافي والمتعشش لنشر الحرية الفكرية، رغماً عن سيطرة المستعمر على الشؤون القانونية والتنظيمية ومفاصل أخرى في البلاد حينها، بدليل أن تلك الإحباطات توقفت بعد استقلال البحرين في عام 1971، التي تعتبر مرحلة مفصلية في تاريخ البحرين العام، ضمن تركيبة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مستتيرة، خلقت أجواء سهّلت على محمود المردي في الحصول على الريادة وتحقيق تلك التطلعات بإصدار أول صحيفة يومية شاملة ومستمرة في تاريخ البحرين، وتعنى بكل ما يهم القارئ البحريني والخليجي والعربي وفي شتى المجالات. ولا شك بأن ريادة جريدة أخبار الخليج أعطاها طابع العراقلة على مستوى الطرح، إذ أنها، وعلى مدى عمرها، واكبت العديد من الأحداث المهمة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، الأمر الذي صقل من نتائجها المعرفي على المستوى الشعبي، حتى اعتبرت صحيفة النخبة في البحرين، لما لها من بُعد معمق في تقديم التحليلات السياسية والاقتصادية ومعالجة القضايا الاجتماعية التي تهّم الأفراد، فضلاً عن أنها وريثة جهاد فكري وصحفي على مدى ثلاثة عقود منذ بدء العمل الصحفي مع عبدالله الزايد، التي تولدت منها عدة مبادرات صحفية لاحقة كما نراها في أيامنا هذه.

¹⁰⁰ سرحان، منصور (2010). مؤسسو ورؤاد الصحافة في مملكة البحرين، المنامة: وزارة الثقافة والإعلام. 27-38

الصحافة البحرينية في السنوات الأخيرة:

إنَّ للأبعاد السياسية والاقتصادية والفكرية دور محوري في نشأة الصحافة في البحرين، فإنَّ التطوُّرات المتتالية لتلك الأبعاد تعكس ظلالها دائماً على تطوُّر وسائل الإعلام عموماً والصحافة خصوصاً. وبناءً على ما ورد في أطروحات نظريات التحديث أو الحداثة التي سبق وأنَّ أشرنا لها، التي تؤكِّد على علاقة التطوُّر التقني لوسائل الاتصال الحديثة بتطوُّر وسائل الإعلام وممارساتها، والتي تتكامل في تشكُّلها مع ما تقدِّمه التغييرات في البنى الاقتصادية والسياسية، فإنَّ الإصلاح السياسي للبحرين منذ مطلع القرن الحالي ساهم وبشكل كبير في تعزيز مساحة حرية التعبير وإبداء الرأي، والمقترن عموماً بتوسيع هامش المشاركات السياسية وضمنان التعددية الفكرية والدينية واحترامها في ظلِّ القانون ومبادئ حقوق الإنسان، الأمر الذي فرض على وسائل الإعلام البحرينية واقعاً جديداً ظهرت ملامحه فيما تطرحه من قضايا وأحداث.

ويدعم ذلك الرأي هو إصدار ما يربو عن خمس جرائد، لا يزال معظمها جارياً، خلال الفترة ما بين 2000 و2005، وهي فترة انطلاق المشروع الإصلاحي التي قادها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مما يستدعي تسميتها بالطفرة في العمل الصحفي، إذا ما قورنت بالفترة الزمنية التي تخلَّلت صدور جريدتي أخبار الخليج والأيام التي تقارب 13 سنة، فضلاً عن صدور جريدة "الوسط" اليومية عام 2002، والتي تمثِّل صوت المعارضة في البحرين، وهذا كلُّه إلى جانب تواصل حركة إصدار المجلات والنشرات المختلفة، وتأسيس الكيانات والجمعيات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي التي تسعى للحفاظ على حقوق مهنة الصحافة وممارستها، عبر استصدار قانون جديد ومتطوِّر للصحافة والنشر والإعلام لمملكة البحرين.¹⁰¹

ثانياً: التنمية.. ملامحها وارتباطاتها:

الاتصال والنظام الاجتماعي:

إنَّ العلاقة القوية التي تربط الاتصال بالنظام الاجتماعي رسمت صورة واضحة لدى الكثير من الفلاسفة والمنظرين في مختلف المجالات الفكرية، خلَّصت في مجملها إلى أنَّ المجتمع بمكوِّناته ونظمه

¹⁰¹ سرحان، منصور (2006) مرجع سابق. 73-74

المختلفة يقوم مقام الجسد الذي يتكون بطبيعة الحال من أعضاء وأجزاء عضوية، كل عضو له وظائفه الخاصة والتي لا يستقيم حال النظام الكلي للجسم إلا بإحداث التناسق العام بين عملياته، وأنَّ أيَّ خلل قد يطرأ في هذه العلاقة التناسقية قد يؤدي إلى إخلال التوازن الوظيفي العام وإحداث الأعراض المرضية السلبية، ويعتبر الجبل الشوكي هو الحلقة الاتصالية العصبية لتنسيق الأجزاء المكوّنة للجسم بين المركز في العقل والأطراف والأعضاء، وطبقاً لهذا التصرُّو فإنَّ الاتصال يقوم مقام العصب الحيوي لمكوّنات النظام الاجتماعي في إحداث التنسيق والتوازن المطلوب.¹⁰²

وللنظام الحاكم دور مهم في خلق التغيير والتجديد والتطوير في المجتمعات وبين أفراد الشعب، فالدولة هي الكيان السياسي وهي مؤسسة متجذّرة في المكان بحسب علم الجغرافيا السياسية، التي أكّدت على البعد المكاني للدولة ككيان، وحاجة هذه الدولة إلى تأصيل البناء الشبكي التفاعلي لتحريك الطاقة السلطوية، لتعيد إلى الاعتبار أهميّة البعد الاتصالي في الموضوع، خصوصاً مع فكرة الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت Auguste Comte، حول اعتبار التاريخ كتطوّر في مشروعه السوسيولوجي "الفيزياء الاجتماعية"، التي تمثّل علماً متكاملاً للتطوّر الاجتماعي على مراحل متتالية، وتألّفه بين مفاهيم تقسيم العمل والتطوّر والتنمية والنمو والتحسين والتناغم وعدمه الخاضع للبعد المتدرج في التشكيل¹⁰³.

التنمية Development:

تعني التنمية التحسين والبناء،¹⁰⁴ وهي مصطلح مشتق من النمو، أي: نما ينمو: نموّاً (نمو): بمعنى: زاد وكثر (نما النبات، نما العدد)، كما تفيد: ارتفع، و "التنموية" هي الصفة لتؤكد على النمو وأهمية البعد الاستمراري الدائم فيه، كأن نقول نمى، فضلاً عن شمولية المضمون لجميع مجالات الحياة وليس الاقتصار على مجال محدّد ذاته.¹⁰⁵

¹⁰² عمر، معن (1992). البناء الاجتماعي: أنساقه ونظمه، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. 46-50

¹⁰³ ماتيلار، أرمان وميشيل (2005). تاريخ نظريات الاتصال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 29-31

¹⁰⁴ شيبان، نبيل وكنج، دينا (2004). قاموس شيبان لعلوم الإدارة، بيروت: مطبعة كركي. 278

¹⁰⁵ دار المشرق (2001). المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت: المكتبة الشرقية. 1455

وبالرغم من أنَّ مصطلح "التنمية" هو مصطلح اقتصادي من حيث النشأة¹⁰⁶، إلا أنَّ تعدّد توصيفاته اللاحقة، والتي تشمل مجالات مختلفة كالسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، أدى إلى تعدّد التعريفات التي توضّحه كمفهوم، فقد طرح "بويغا Gboyega" (2003) تعريفاً للتنمية بأنّها محاولات تحسين الوضع المعيشي للبشرية لضمان بقاءه، من خلال التركيز على تحسين الوضع المادي للمواطنين بشكل يضمن ثراءهم واستمرارية ذلك، كما يشمل تعريفه أهميّة توفير إمكانية استغلال الموارد الأساسية للحياة والقضاء على ظاهرة الفقر وعدم المساواة، مع اعتبارات توفير الأمان والاستقرار وفتح آفاق الطموح الفردي للأفضل. من جانبه أكّد "نايومي Naomi" (1995) بأنّ التنمية عموماً لا تعني بالنمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً اعتبارات التوزيع العادل للثروات وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والسكن وغيرها من المتطلبات الأساسية للحياة، ويستفيد منه الأفراد والجماعات. ومن جانب آخر ينظر "كرايسمان Chrisman" (1984) بأنّ التنمية هي عملية تقدّم مجتمعي، تتم عبر تحسين الوضع المعيشي للأفراد، من خلال بناء علاقة شراكة قوية بين كافة القطاعات والمؤسسات والجماعات في المجتمع الواحد، أخذاً في الاعتبار أنّ التنمية ليست ذات بعد اقتصادي فحسب، بل توطر كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تغطي كافة أبعاد الحياة ومجالاتها.¹⁰⁷

وعليه فإنّ التنمية الوطنية هي عملية تراكمية للتقدّم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية لأمة أو دولة ما، والتي يمكن تحقيقها عبر صياغة الخطط التنموية التي تعتبر مجموع الاستراتيجيات التنموية التي تضعها الدولة، لتحقيق الهدف المعني في اختصاص التنمية.¹⁰⁸

مفهوم "التنمية المستدامة Sustainable Development":

وقد استحدثت برامج الإنماء التي تشرف عليها الأمم المتحدة عام 1987 مفهوم "التنمية المستدامة"، على اعتباره عملية نماء اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على قيام المجتمعات والدول بتدوير ما لديها من موارد طبيعية، وإعادة استغلالها بدلاً عن إنضابها، ليشهد المفهوم في عام 1992 تطوراً أكثر بحثاً أصبح

¹⁰⁶ جلال، محمد (2007). النظام السياسي في مملكة البحرين: الإصلاح في إطار الهوية، النماة: مركز البحرين للدراسات والبحوث. 101

¹⁰⁷ Lawal, T. & Oluwatoyin, A. (2011). National Development in Nigeria: Issues, Challenges and prospects. *Public Adm. Policy Res*, 3(9). 237-239

¹⁰⁸ Ibid. 238

يعني استخدام الموارد المتجددة والقابلة لتجديد لدفع عملية النمو الاقتصادي في نطاق الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي للأرض، مما جعل لهذا المفهوم بعداً استراتيجياً مهماً تبنته العديد من الدول والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية في تأطير سياساتها المتعددة المجالات، حتى أضحي هذا المفهوم أحد الاستراتيجيات التنموية للأمم المتحدة ونشاطاتها المختلفة،¹⁰⁹ على اعتبار أن هذا المفهوم الذي طرح في المؤتمر الدولي المنعقد في ريو دي جانيرو، معني بالتلبية العادلة لمتطلبات التنمية والبيئة للأجيال والمستقبل، ويندرج مع هذا المفهوم مفاهيم أخرى كـ "المسؤولية" و"التضامن الوطني والدولي" كمرجعيات مركزية للقرارات السياسية¹¹⁰.

التنمية حق من حقوق الإنسان:

وانطلاقاً من أهمية التنمية كمفهوم نظري وعملي، فقد سعت العديد من الدول النامية إلى اعتبار التنمية حقاً من حقوق الإنسان، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1986 في قرارها رقم 41/128 "إعلان الحق في التنمية"، وذلك بعد مداولات استمرت لمدة عقد من الزمن، عندما رفعت مجموعة من الدول النامية المعروفة باسم مجموعة الـ 77 إلى جانب حركة عدم الانحياز، وبمساندة بعض الدول الاشتراكية في طرح هذا المطلب، على اعتبار أن الحق في التنمية هو الجيل الثالث في تطوّر الفكر الدولي المرتبط بحقوق الإنسان، والذي يركز على أن ترسيخ الحق في التنمية مقرون بترسيخ الحقوق الإنسانية الأخرى كالحريات والتعليم والمعرفة ومناهضة العنف ومكافحة الفساد وغيرها من الحقوق.¹¹¹

دور الحكومة في إحداث التنمية:

إنّ ملامح دور الحكومة في التنمية عموماً يمكن استخلاصه مما جاء به مفهوم "التنمية المستدامة" الذي تمّ استعراضه سابقاً، وذلك بالنظر إلى ثلاثة أبعاد أساسية، أولها اعتماد هذا المفهوم على أبعاد بيئية مرتبطة بموارد الأرض التي تتطلب تحكماً وإدارة وتصرفاً حكيماً، وربط ذلك ثانياً ببلورة تلك الموارد اقتصادياً لوضعه على مقياس النمو الإنتاجي العام، وكل ذلك يأتي اعتماداً على أهداف تسعى لضمان بقاء واستمرارية

¹⁰⁹ غدنز، أنتوني (2005). علم الاجتماع، ترجمة: فايز، الصياغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 640

¹¹⁰ ميشو، إيف (2005). ما التكنولوجيا؟ ترجمة: الحاج، محمد وإدرسي، عبدالهادي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. 829

¹¹¹ الغنم، محمد وجلال، محمد (2007). نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث. 310-306

النسل البشري، وأن تقود تلك العملية ثالثاً نحو دفع المجتمع والنظام الاجتماعي بشكل مستمر ومتواصل نحو التغيير والتحديث بما يكفل تسهيل العملية الانتقالية للبشرية من حال إلى حال أفضل ومن مرحلة إلى مرحلة أكثر تقدماً وتطوراً، على اعتبارها عملية ذات طابع دائم، وبالتالي فإن حجم العناصر المطلوبة لتحقيق ذلك، كالجهد والمال والوقت يُعدّ ضخماً، مما جعله يدخل ضمن مهام وأهداف الدول على اعتبارها قادرة على توفير تلك العناصر وتسخيرها لغاية تحقيقها.

وبالتالي الوتيرة المتسارعة للتغيير والتطور عموماً يجعل من الصعوبة بما كان تتبع أثرها وتبنيها بالاعتماد على الأفراد بذاتهم داخل التكوين الاجتماعي ما لم يكن للدولة ممثلة في السلطة والنظام السياسي الحاكم قابلية صياغة طرق منهجية تنفيذية واقعية على شكل استراتيجيات. وفي هذا السياق فإن الدولة ملزمة بتنمية مجتمعاتها في ظلّ توافر الإمكانيات الأساسية من خلال الاستراتيجيات الواضحة.

الاتصال والتنمية:

ذكر كل من "أرماند وميشيل ماتيلار" Armand & Michèle Mattelart أيضاً حول مفهوم التنمية الذي تبلور مجدداً بعد الحرب العالمية الأولى في أدبيات علم اجتماع الحداثة أو التحديث، بعدما كان ملازماً للفكر الاستعماري، من خلال النظريات الانتشارية أو نظريات البثّ، والتأكيد على تمنطق النموذج البيولوجي الشبكي للتنظيم الاجتماعي، السانسييموني الجذور -نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي كلود هنري سانسييمون Claude Henri de Saint-Simon، في نهاية القرن التاسع عشر، والتسليم بدور أنظمة الاتصال على اعتبارها وسائط فاعلة في عملية التطور والتنمية¹¹². وعلى اعتبار أنّ الحداثة والتطور في المجتمع مرهونان بالعملية الانتقالية التي تقودها قوة الاتصال والإعلام، فقد طرح دانييل لرنر في نظريته "اجتياز المجتمع التقليدي" فكرة أنّ عملية التحضر "Modernization" هي اتجاه عقلاني قائم على الانتقال من نمط حياة تقليدي إلى نمط حياة جديد تزداد فيه مساهمات الأفراد في الكيانات العامة للبلد. ويرى بأنّ عملية التحضر هي عملية عالمية تحدث في كل المجتمعات، الأمر الذي يؤسس لمفهوم الحتمية التاريخية، موضّحاً أنّ هذه العملية مرتبطة طردياً مع ارتفاع المستويات العلمية والمعرفية والمساهمة الفاعلة في البناء

ماتيلار، أرماند وميشيل، مرجع سابق. 31¹¹²

الاقتصادي والسياسي¹¹³. وبالتالي فإنَّ الاتصال والتنمية مفهومان مترابطان، فمفهوم التنمية والتحديث طرحه إيفيريت روجرز في نظريته "نشر المبتكرات" اعتبر فيه التنمية بأنَّها "نوع من التغيير الاجتماعي، حيث يتم حقن النظام الاجتماعي بأفكار جديدة، بهدف تحقيق زيادة في المدخول وتحسين المستويات المعيشية اعتماداً على طرائق في الإنتاج أكثر تحديثاً، وتنظيم اجتماعي أكثر أداءً".¹¹⁴

قضايا التنمية:

تعتبر التنمية من الأحداث المعاصرة، وبالتالي يمكن حصر معناها في إطار ما تعنيه القضايا المعاصرة بحسب طرح "منير حجاب" بأنَّها "كل الموضوعات التي تعبّر عن مشكلات أخلاقية أو اجتماعية أو فقهية، لها صفة الحداثة وتتعدّد فيها الآراء ووجهات النظر المختلفة"¹¹⁵. وبالتالي، فإنَّ قضايا التنمية هي تلك الموضوعات التي تعبّر عن مشكلات أو أحداث تنموية وتحتمل تعددية الرأي والطرح، أي تعدّد المعالجات.

اشتراطات علاقة وسائل الإعلام بالتنمية الاقتصادية:

إنَّ الأبعاد الاقتصادية تعتبر من مقاييس النمو على اعتباره نتيجة كميّة تراكمية لعملية الإنتاج في المجتمعات¹¹⁶، فهذا يحيل إلى أهمية دور الاتصال ووسائل الإعلام بالتنمية الاقتصادية، حيث طرح كل من "كوين ولسون Coyne & Lesson" (2004) في دراستهم المطبّقة على نماذج من الدول النامية الشرق أوروبية والأفريقية حول دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية، والتي خلصت إلى أهميّة تطبيق مبدأ انتقال السلطة والحكومة عموماً من مرحلة "التضارب" Conflict إلى مرحلة "التنسيق" Coordination مع وسائل الإعلام لتفعيل ذلك الدور، وذلك عبر إتباع عدد من الإرشادات، أهمّها خصخصة مؤسسات ووسائل

¹¹³مكاوي، حسن والسيد، ليلي (2004). الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 270-271

¹¹⁴ماتيلار، أرمان وميشيل، مرجع سابق. 63

¹¹⁵حجاب، منير (2004) المعجم الإعلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. 424

¹¹⁶فونوني فاردي، جيرارد (2013) مقدمة في التحليل الاقتصادي، ترجمة: العزاوي، محمد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 58-59

الإعلام واستقلاليتها، والسماح بالاستثمار الخارجي في صناعة الإعلام، مع وضع مطالب الجمهور ضمن أولويات ما طرحه مضامين وسائل الإعلام.¹¹⁷

يمكن استخلاص فكرة مهمة من طرح "كوين و ليسون" ترتبط باستقلالية المؤسسة الصحفية على اعتبار ذلك أحد دعائم حرية التعبير عن الرأي، وأن ذلك ضمن الحقوق المكفولة في الدساتير المتطورة وخصوصاً دستور مملكة البحرين، غير أن فكرة فتح باب الاستثمار الأجنبي في وسائل الإعلام قد يثير بعض التساؤلات التي قد تدخل في نطاق الأمن القومي والوطني، خصوصاً في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تعاني منها بعض الدول النامية، فضلاً عن فكرة تنفيذ مطالب الجمهور فإنها تثير اعتبارات الإعلام كسلعة استهلاكية تجارية، تقوم على أسس الترفيه لا التثقيف الذي يطمح لخلق التغيير المطلوب التي تسعى له الدول بشكل عام.

التنمية الوطنية واستراتيجياتها:

لا تستطيع أي دولة تحقيق التقدم المستمر في إطار تراكمي دون وضع استراتيجية واضحة بعيدة المدى، على أن تسعى هذه الاستراتيجية نحو مواجهة المشاكل الراهنة بعد تشخيصها بدقة، وبالتالي وضع تصوّر لأهداف مستقبلية تسعى الدولة لتحقيقها عبر مراحل زمنية محدّدة، والذي يتم عن طريق وضع الخطط والبرامج التفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، مع ضرورة متابعة ما يطرأ من تغييرات ومستجدات بفعل ظروف راهنة ومشاكل ظهرت بفعل هذه الخطط، على اعتبار أن منطق هذه العملية يؤلّد بعض الإشكاليات التي تستدعي حلها لضمان استمرارية نهج التطور، وعليه، فإن الرؤية الاستراتيجية لأي دولة هي التي تؤدي إلى نجاح القيادة السياسية في إدارة التغيير وإحداث النقطات التطويرية، في إطار نظام سياسي قوي ومجتمع متماسك.¹¹⁸

¹¹⁷ Coyne, C. & Lesson, P. (2004) Read All About It! Understanding the Role of Media in Economic Development . *Kyklos*, 57(1), 41

¹¹⁸ الغنم، محمد و جلال، محمد (2003). نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث. 123

اعتبارات لتحقيق استراتيجيات التنمية الوطنية:

تؤكد أطروحات "لاوال وأولواتوين Lawal & Oluwatoyin" (2011) بأن الإصرار والعزيمة الصادقة لدى المسؤولين في الدول هو من أهم عناصر نجاح تحقيق التنمية، وأن فشل كثير من برامج وخطط واستراتيجيات التنمية هو تقاعس المسؤولين عن الالتزام بمسئولية تحقيقها بالشكل الصحيح، وعليه فقد وضع الباحثان مجموعة من الاعتبارات التي تساعد على نجاح أي استراتيجية تنموية وهي¹¹⁹:

- الالتزام الصادق والتام من قبل القيادات السياسية والمسؤولين على تنفيذ الاستراتيجيات، وأخذ مسألة التنمية الوطنية على محمل الجد لتحقيق المصلحة العامة للوطن.
- فتح باب الخصخصة وحرية الاستثمار التجاري الخاص للمشاريع التنموية في البلد.
- ضمان بقاء واستمرارية الاستراتيجيات الحالية والبناء عليها، لا هدمها واستحداث غيرها مع كل تغيير قيادي في المؤسسات والأنظمة السياسية.
- استغلال الموارد الأساسية التي تتمتع بها البلاد واستثمار مخرجاتها في مشاريع أخرى تضمن استدامة التنمية، كالزراعة في اليابان كانت مورداً أساسياً ساعد في نهضة البلاد الصناعية والاقتصادية التي نراها حالياً.
- تنمية مهارات المورد البشري في المجتمع، المهنية والمعرفية، وتأهيلها تأهيلاً كاملاً يساعد على تحقيق وتنفيذ برامج التنمية.
- الحاجة إلى تطوير اتجاهات الأفراد والجماعات في المجتمع، وجعل عقلياتهم أكثر مرونة وتقبلاً لكل تغيير ستحدثه عمليات التنمية، وذلك بالتعامل في إطار المواطنة الواحدة، لضمان المشاركة والتفاعل في تحقيق التطلعات التنموية للصالح العام.

¹¹⁹Lawal, T. & Oluwatoyin, A. op. cit. 239-240

ثالثاً: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030.. المنطلقات والمرتكزات

الإصلاح السياسي والاقتصادي في البحرين:

لقد ظهرت بوادر الرغبة في الإصلاح السياسي في البحرين منذ تولّى الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم بعد وفاة والده الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في مارس عام 1999، لتبدأ منها مرحلة التحول نحو الديمقراطية، والتي ارتكزت لاحقاً في فبراير عام 2001 على طرح ميثاق العمل الوطني للاستفتاء الشعبي حاصداً اعتماداً شعبياً قدره 98%، والذي أصبح الوثيقة المرجعية الأولى للنظام السياسي. في حين أنّ المستند الثاني هي التعديلات الدستورية التي طرحت تحديثاً في نظام الحكم وتحويل البحرين من إمارة إلى مملكة دستورية في فبراير عام 2002، ليكون بالتالي الوثيقة المرجعية الثانية لشرعية الحكم في البحرين، مؤسساً بذلك أولى مراحل الحياة الديمقراطية في مايو ثم أكتوبر من نفس العام بإجراء الانتخابات البلدية ثم النيابية.¹²⁰

وفي الحقيقة لقد بُنيت جزئيات الإصلاح الاقتصادي في البحرين على ما تطرحه العولمة ومبادئها الرأسمالية بضرورة مواكبة العصر وما يفرضه من تجديد، إذ أنّها قائمة على الحرية الاقتصادية والتي تركز على التنافسية كجوهر عملياتها، وبما أنّ هذه العولمة لها خصائص الشمولية والعالمية، فقد أُصِغَتْ التكنولوجيات بمختلف أصنافها بذات الصبغة، الأمر الذي استجدى ضرورة وحتمية تبني خطوات سريعة لمواكبة الموجات المتسارعة في التطور، وإلزام الحكومات والدول المختلفة باستغلال مقدراتها لبناء تلك المقومات (الحرية الاقتصادية والتنافسية)، للانخراط داخل النسيج العالمي الذي أصبح واقعاً فرضته تلك الظروف.¹²¹

ويرى "عبدالله العروي" أنّ تجربة الدولة في البعد المعاصر مرتبطة بتجربة الحرية، وتطرح هذه الرؤية قضية العولمة واشتراطاتها الاقتصادية التي تدعو إلى توفير البيئة التنافسية الحرة، والتي تتأصل في جذور

¹²⁰ جلال، محمد (2007). مرجع سابق. 71

¹²¹ المرجع السابق. 73

التنمية والتطور العام في المجتمعات، لاسيما في الجانب التقني والاتصالي، بالقياس مع الحرية كمبدأ في أشكالها الأخرى خصوصاً في الجانب المعرفي.¹²²

وعليه ترافقت جهود الإصلاح السياسي والديمقراطي مع جهود أخرى للإصلاح الاقتصادي، وقد ضمنت هذه الإرادة تحقيق إنجازات اقتصادية عززتها مشاريع وبرامج اقتصادية نوعية تساعد على تعزيز ثقافة الاستثمار، ووضعت البحرين على الخريطة العالمية للاستثمار، واشتملت مبادرة الإصلاح الاقتصادي على مبادرات لإصلاح سوق العمل، وإصلاح التعليم، وتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية عبر العديد من المؤسسات والخطط والبرامج، التي أدت في نهاية المطاف إلى تحقيق تنوع اقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن توفير الكثير من فرص العمل للمواطنين وتحسين مستوى معيشة الفرد البحريني.

الهيكلية التشريعية الممهدة للتنمية الاقتصادية في البحرين:

إن من أهم الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية المستدامة لأي دولة هي سعي الحكومات بشكل عام نحو خلق بيئة تنافسية في أقطارها لتشجيع نمو الاستثمارات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات مختلفة، من خلال مجموعة متجانسة من السياسات والتشريعات التي تهيئ المناخ اللازم لذلك بصورة متوازنة مع دعم البنية التحتية للتطور العام.

وبالنظر في تطلّعات مملكة البحرين نحو خلق هذه البيئة الاندماجية، يستوجب علينا الرجوع إلى الأساسيات التي تمهّد لإنشاء هذه البنية التنافسية والتي قام بقيادة نهجها مجلس التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين.¹²³

فطبقاً للمادة الثالثة من المرسوم رقم (9) لسنة 2000 بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية يختص المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية بوضع الاستراتيجية المستقبلية للتنمية الاقتصادية في الدولة، ومتابعة تنفيذها مع الوزارات ومؤسسات الدولة ذات الصلة، وتحقيق التكامل في أوجه النشاط

¹²² بركات، حليم (2009). المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 330

¹²³ <http://www.bahrainedb.com/ar/Pages/default.aspx#.Viz48NlrLIU>

الاقتصادي، وخلق المناخ الاقتصادي الحر، ويختص المجلس بوجه خاص في رسم السياسات والإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحديد الاتجاهات والأولويات والإجراءات، التي تعزز القدرة التنافسية في البحرين في المجال الاقتصادي والتنموي بشكل عام، وتقييم ومتابعة القدرة التنافسية لها، وذلك بتحديد الأساليب والوسائل المناسبة التي تساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، وخلق وتشجيع مجالات الاستثمار للمستثمرين من داخل وخارج البحرين، والعمل على توظيف الإمكانيات التسويقية القائمة بالشكل الأمثل واستغلالها على أفضل وجه. كما يقوم المجلس اقتراح مجالات الأنشطة والخدمات التي يمكن توظيفها والتي تجعل البحرين مركزاً إقليمياً متميزاً في هذه الخدمات، وتحديد الأولويات المطلوب تنفيذها على المدى القصير والبعيد، والإشراف على عملية الترويج للبحرين في الداخل والخارج، وتحديد المهام والشرائح المستهدفة وخطط الترويج المستقبلية؛ بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة التي تمكّن المستثمر من إنجاز معاملته في أسرع وقت ممكن¹²⁴.

ولخصوصية الجانب الاتصالي في قدرته على رفد وبناء مقومات وحاجيات النشاط الاقتصادي والنهوض به كأحد أولويات السياسة التنموية¹²⁵، فقد أثمرت الجهود التشريعية عن تبني أول خطوة نحو تنمية الجو التنافسي للاتصالات والمعلومات، بتأسيس هيئة تنظيم الاتصالات بموجب المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002، أو كما يسمى بقانون "الاتصالات"، الذي أكد بأن هيئة تنظيم الاتصالات هي هيئة مستقلة تشمل واجباتها وصلاحياتها بشكل أساسي، حماية مصالح المستهلكين وتشجيع المنافسة الشريفة والفعالة بين المشغلين المرخص لهم أو الذين يتم الترخيص لهم لاحقاً، بحيث تسعى إلى تطوير سوق قائم على المنافسة من أجل تقديم خدمات اتصالات مبتكرة للمجتمع، ومن خلال تشجيع الاستثمار المجزي اقتصادياً واحترام مصالح المستهلكين، وتعزيز المبادرات التي تحافظ على البيئة وحمايتها، ودعم والمساهمة في تنمية الأنشطة الاجتماعية والتجارية في مملكة البحرين. ومن أبرز خطوات تنفيذ أهداف وتطلعات الهيئة، تمت في 2003 منها منح رخصة ثانية لتوفير خدمات الهواتف المتنقلة المتمثلة في شركة "MTC-Vodafone" "زين" حالياً، والقضاء على الاحتكار التجاري في قطاع الاتصالات، الذي كانت شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية "بتلكو" تترعب على عرشه، وفتح قطاع خدمات القيمة المضافة وتوفير خدمة الإنترنت للمنافسة

¹²⁴<http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=D0900>

¹²⁵مثناني، رضا (2009). مرجع سابق. 367

وإنشاء بدالة إنترنت البحرين. ثم شهد عام 2004 فتح قطاع الخدمة الوطنية الثابتة للمنافسة، وفتح قطاع المرافق والخدمات الدولية للمنافسة، فتح قطاع خدمات (الفيسات) VSAT ورخصة خدمة المناداة Paging ورخصة الإتاحة العامة لخدمة الراديو النقال. PAMR أيضاً للمنافسة¹²⁶.

رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030:

إنَّ الاستراتيجية كمصطلح يمتدُّ لجذور عسكرية، ولكن في العصر الحديث، تجاوز ذلك المجال حتى وصل لمجالات أخرى كالسياسة والاقتصاد والإدارة، مرتبطاً بمصطلح التخطيط ارتباطاً وثيقاً، حيث عرف لاحقاً بكل بساطة هو فن تطبيق الوسائل لإنجاز الغايات. كما عُرِفَ بأنه خطة لتنفيذ هدف طويل الأمد متضمنة عناصر مهمة وهي: مستقبل أفضل، واقعية وقابلية التحقيق، خطوات منطقية واضحة صالحة للتنفيذ.¹²⁷

وتشير أدبيات علم التخطيط بأنَّ صياغة الرؤى الاستراتيجية جاءت منبثقة عن فكرة "التصوُّر Visioning". فقد طرح "روبرت شيبلي Robert Shipley" (2001) توضيحاً لماهية التصوُّر، على اعتباره مفهوماً يستخدم بشكل موسَّع في عمليات التخطيط منذ العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، وهي تعتبر بكل بساطة، بحسب وصفه، إيجاد صورة للمستقبل تقوم بمقام أهداف أو إرشادات تساعد في عملية اتخاذ القرارات التخطيطية. وعليه فقد حلَّ "شيبلي" أدبيات التصوُّر في التخطيط متوصِّلاً إلى أنَّه تكتيك مستحدث يقوم على رسم صورة واضحة المعالم للشكل الذي سيكون عليه المستقبل، سواء على مستوى المؤسسات أو المجتمعات والدول وفي مختلف الاختصاصات، على اعتباره دليلاً ملزماً يرشد عمليات التخطيط نحو تحقيقها، على أساس اعتبارات مهمة أولها وضوحها وواقعيتها، ومدى انخراط المجتمع، أفراداً وجماعات، في تشكيلها أو المساهمة في تحقيقها.¹²⁸

¹²⁶<http://www.tra.org.bh/ar/home.asp?dfiling=1>

¹²⁷ عبدالغفار، محمد (2014). التخطيط الاستراتيجي وأهميته للأمن الوطني والأمن الإقليمي. دراسات، 1(1)، 68-69

¹²⁸ Shipley, R (2002) Visioning in Planning: Is the Practice Based on Sound Theory? *Environment and Planning*, 34(1) 7-16

لقد سعت البحرين من خلال المشروع الإصلاحي نحو تشكيل بنية سياسية واقتصادية جديدة ومتكاملة، مبنية على تراكمات سابقة، ناتجة عن دورها الريادي في مجالات مختلفة على مر التاريخ الحديث والمعاصر. وبناءً على ذلك تراكمت طموحات حديثة نوعاً ما لدى القيادات السياسية والاقتصادية بتبني أطر استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة، متواكبة مع ما تشكّله تلك الإصلاحات في الأنظمة الرئيسية للمجتمع المحلي ومتطلبات المجتمع الدولي.

وقد استعرض كل من "محمد الغتم ومحمد جلال" (2003) طرحاً مهماً حول أسس بناء رؤية استراتيجية لمملكة البحرين، تتواكب مع ما تحقق وما سيتحقق من إنجازات بفعل الإصلاح السياسي والاقتصادي للبحرين، بالانطلاق إلى استعراض مجموعة من المقومات التي يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار كفرص عند صياغة تلك الاستراتيجية، أبرزها: المقوم الثقافي الذي يتميز به مجتمع البحرين في خلقه للتجانس والتسامح واحترام الاختلافات الثقافية والفكرية والدينية والاجتماعية، والمقوم السياسي على اعتبار أن البحرين جزء من المنظومة الخليجية وبالتالي جزء من المنظومة العربية، وأخيراً المقوم الاستراتيجي والاقتصادي الذي ينطلق من موقع البحرين الاستراتيجي المتميز، والذي فرض على المجتمع طابع انفتاحي سمح بتطوير علاقاته الاقتصادية التاريخية مع مختلف الأقطار، واستغلال ذلك في تشكيل العقلية الواعية والمرنة في تقبل التغيير، والذي انعكس على توجه واضح نحو الاهتمام في المورد البشري والمعرفي للمجتمع، واستحداث وسائل غير تقليدية لتوليد الثروة، سواء مع اعتبارات الثروة النفطية أو الاتجاه نحو الخدمات الحيوية كقطاع اقتصادي معتمد.¹²⁹

وبالنظر إلى تلك المقومات فقد أشار الكاتبين لوجود مجموعة من التحديات التي يجب تدارسها عند وضع تلك الرؤية الاستراتيجية، أهمها إلى جانب التحديات السياسية الدولية والمشاركة السياسية المحلية، تحديات البطالة، والتنمية والتطوير الاقتصادي، والفساد المالي والإداري والأخلاقي، وأخيراً التطور الاجتماعي.¹³⁰

¹²⁹ الغتم، محمد وجمال، محمد (2003). مرجع سابق. 126-127

¹³⁰ المرجع السابق. 129-132.

وبالفعل ففي أكتوبر 2008 تمّ تدشين رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، آخذة في الاعتبار استغلال المقومات التي تمتلكها البحرين عموماً وتراعي التحدّيات التي تحيط بها، مركّزة على أساس أن الاقتصاد هو المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في مختلف المجالات الأخرى.

فرؤية البحرين 2030 تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني، على اعتبارها رؤية اقتصادية شاملة لمملكة البحرين، تبين التوجّه نحو التنمية المتواصلة للاقتصاد، بغرض بناء حياة أفضل للمواطنين. وترتكز على الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي والتنمية بشكل مستمر، كما تتضمن مجموعة من المبادئ هي الاستدامة والتنافسية والعدالة، التي تُوجّه نحو تطوير العديد من القطاعات التي تتميز بإمكانات نمو كبير.¹³¹

وتنصّ رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030 على الآتي: "إننا كمملكة نطمح في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً، ترسم الحكومة معالمه، ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته بشكل يوسّع الطبقة الوسطى من المواطنين البحرينيين الذين ينعمون بمستويات معيشية عالية، جزاء زيادة معدلات الإنتاجية والوظائف ذات الأجور العالية. وسوف يعتمد كل من مجتمعنا وحكومتنا مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، لكي نتهيأ لكل مواطن بحريني السبل التي تمكّنه من تجسيد قدراته الكاملة وعيش حياة كريمة وآمنة."¹³²

وقد تعمّقت الرؤية في مضامينها نحو تشكيل طموحات رئيسية تقود نحو عملية التنمية الاقتصادية، وأول هذه الطموحات هي على المستوى الاقتصادي، والتي تركز على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية والمهارات البشرية ومكافحة البطالة وتحسين الأجور عبر الحوكمة، وتطوير الإدارات الداخلية للشركات المملوكة للدولة بشكل سليم، وتوفير الحوافز لزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص ورفع مستوى الابتكار لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع خلق فرص عمل ووظائف ذات أجور متوسطة إلى عالية بضمنان مساواة وتكافؤ فرص عمل البحرينيين في القطاع الخاص ورفع مستوياتهم من خلال التدريب.

¹³¹ مجلس التنمية الاقتصادية (2009). رؤيتنا: من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030، المنامة:

مجلس التنمية الاقتصادية. 10

¹³² المرجع السابق. 3

بالإضافة إلى تنوع الاقتصاد ومصادره من خلال الاستفادة من المجالات والقطاعات من القيمة الخدمية غير النفطية، خصوصاً المالية والمصرفية، على أن يكون تحويل الاقتصاد وتطويره بشراكة القطاعين العام والخاص، وتنمية حضور القطاع الخاص وتشجيع الإبداع والابتكار في أعمال التجارة بتمويل المشاريع التجارية الصغيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، مع التركيز على الاقتصاد العلمي والمعرفي.¹³³

أما الطموحات الثانية فهي على المستوى الحكومي، وترتكز على وضع سياسات حكومية مبتكرة، عبر تعيين وتوظيف كفاءات قيادية قادرة على وضع استراتيجيات بعيدة المدى، والتعاقد مع كفاءات ومصادر خارجية out-sourcing والقطاع الخاص لتعزيز القدرات الحالية، ورفع إنتاجية القطاع العام لتقديم خدمات نوعية أكثر كفاءة، من خلال حوكمة أنظمة ديوان الخدمة المدنية، وإيجاد نظام رقابي يضمن الشفافية ومكافحة الفساد الإداري والمالي والسعي لتسوية المنازعات التجارية، وتأسيس الهيئات القضائية والرقابية لتسهيل النمو الاقتصادي، وتعزيز استدامة التمويل الحكومي بخفض الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتحديد مصادر إيرادات الحكومة المتكررة، وخفض الإنفاق غير الفعال مع التركيز على استثمار الإيرادات النفطية بطرق تضمن الرخاء والازدهار المستقبلي، وتأسيس بنية تحتية جاذبة للاستثمار من خلال تحسين التخطيط العام لاستخدام الأراضي وشبكات النقل والكهرباء والبنية التحتية السليمة بمشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات البنية التحتية.¹³⁴

وأخيراً هناك الطموحات على مستوى المجتمع، وتتلخص هذه الطموحات في الاتجاه نحو رفع مستوى المساعدات الاجتماعية، من خلال تقديم الدعم الإسكاني والإعانات للمحتاجين ودعم المواهب وتمييزها في كافة مراحل التعليم، مع تشجيع التبرعات وكافة أشكال الدعم الخيري، بالإضافة إلى تقديم خدمات رعاية صحية ذات نوعية عالية لتحفيز الأسلوب المعيشي السليم، مع وضع هيئة مستقلة لمراقبة نظام الرعاية الصحية وجذب الاختصاصيين المؤهلين وتشجيع أخلاقيات الأداء المميز. فضلاً عن ذلك تسعى الرؤية في هذا المستوى نحو الارتقاء بمستوى التعليم للحصول على المهارات المحققة لطموحات البحرينيين، وذلك عبر رفع كفاءة المعلمين، وتوفير نوعية تدريب عالية ومهارات تطبيقية متقدمة، مع ضمان المراجعة المنتظمة

¹³³ المرجع السابق. 14

¹³⁴ المرجع السابق. 16-19

لأداء مؤسسات التعليم والتدريب ومقارنتها مع المنافسين، والتوجيه بتشجيع البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي لبناء اقتصاد قائم على المعرفة. كما يدخل في نطاق المجتمع توفير البيئة الآمنة عبر تطوير الأمن وشرطة خدمة المجتمع للحدّ من الجرائم، والدفع نحو تشجيع الثقافة الوطنية لتوعية المجتمع لإيجاد مناخ معيشي واجتماعي وثقافي آمن وجذاب. كما يشمل هذا المستوى على توفير البيئة الطبيعية الجيدة من خلال حماية المساحات الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، وتطبيق أنظمة كفاءة استخدام الطاقة (المباني والأجهزة الكهربائية)، وحثّ المصانع لاستخدام تقنيات خفض انبعاث الكربون والحدّ من التلوث والحصول على مصادر طاقة بديلة أكثر استدامة. وأخيراً يأتي سعي الرؤية نحو الحفاظ على الإرث الثقافي المجتمعي الذي يميّز به شعب البحرين عبر توفير أماكن عامة للعائلات، وتوفير مرافق وخدمات حديثة للنشاط الرياضي والثقافي، وتطبيق قوانين وإقامة الفعاليات المحافظة على الهوية والثقافة، وتأكيد ذلك بتحويل المواقع الأثرية والإسلامية، وجعلها أكثر بروزاً في ثقافتنا، مما يشجع الأجيال للبحث والتعمّق في معرفة تراث الوطن الثقافي.¹³⁵

إنّ ما تطرحه الرؤية من عناصر تمّ اختزالها في طموحات، ما هو إلا ترجمة للعلاقة التبادلية التي تربط ركائز العملية التنموية في المجتمعات وهي الاقتصاد والحكومة والمجتمع، فالنظام الاجتماعي بنسقه يتطلب جهداً سياسياً ممهّداً لتوليد التغيير المنشود، وهذا الجهد هو تعبير عن جدّية المساعي نحو التنمية، وبالتالي فإنّ مشروع الإصلاح السياسي ضامناً مهماً لإجراء التنمية، وذلك عبر فرضه رؤية استراتيجية تنطلق من توليد نظام اقتصادي منتعش بفعل الحرية المكفولة دستورياً، ومنشّطاً لدور القطاع الخاص في إحداث التنمية، وكل ذلك مآله إصلاح النهج الحكومي وتحسين مخرجاته لتبني دور مهم في تحقيق الرؤية، مع مراعاة تلبية احتياجات المجتمع في شتى ميادينها كما هو معروف في هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية، بدءاً من الحاجات الأساسية كالسكن والدعم الخيري والاستقرار والصحة والأمن والأمان، في ظلّ بيئة طبيعية وصحية قابلة للمعيشة، وصولاً لضمان التربية والتعليم الراقين ومراعاة الحفاظ على الموروثات الثقافية القيم والمثل العليا.

¹³⁵ المرجع السابق. 20-23

وختاماً، فقد استعرض الفصل في مجمله عناصر مهمة لفهم أهداف الدراسة ودوافعها المتعلقة بدور الصحافة البحرينية في التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030، وقد جاء الفصل مستوفياً لثلاثة محاور، حيث جاء الأول محققاً لفهم أبعاد الصحافة وأسسها العلمية والمهنية وما يتعلق بالمعالجات المختلفة في ضوء البعد الفني في الكتابة والجانب الشكلي في الإخراج، بالإضافة إلى فهم تخصصية الصحافة الاقتصادية التي هي مجال الدراسة، بالإضافة إلى استعراض ملامح نشوء الصحافة في البحرين وعوامل تكوينها وظروف تطورها التي توصلت إجمالاً إلى ولادة الصحيفة محل الدراسة وهي جريدة "أخبار الخليج" كأول صحيفة يومية مستمرة. ثم استعرض المحور الثاني مفهوم التنمية، وذلك عبر تبيان وظيفة الاتصال في تحديث وتطوير النظام الاجتماعي كأساس لمفهوم التنمية، وما تعرض له من تطورات في إظهار البعد المستدام فيه واعتباره كحق من حقوق الإنسان، التي بينت أهمية دور السلطة في ترسيخه، عبر نظم ومنهجيات واستراتيجيات وطنية فاعلة. ومن ذلك المنطلق جاء المحور الثالث مستعرضاً الجانب التنموي في الرؤية الاقتصادية 2030، باستعراض جذوره التأسيسية من خلال الإصلاح السياسي الذي تبنى في جزئياته إصلاحاً شاملاً للبعد الاقتصادي، فارضاً على الواقع مواكبة التحوّلات العالمية في صياغة الخطط الاستراتيجية والأهداف العملية، التي تسعى لتحقيق الرؤية الطموحة في بناء واقع معيشي راقٍ للمواطن، عبر العمل على صياغة أهداف إجرائية تغطي مستويات الجانب الاقتصادي كمحرك أساسي لعجلة التنمية، إلى جانب المستويين الحكومي والمجتمعي كعناصر جوهرية لعملية التنمية، موضحين بتلك الرؤية نمط العلاقة التي تربط أقطاب العملية التنموية في المجتمع وهي الاقتصاد والسلطة والمجتمع.

الفصل الرابع

الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة

ويتناول هذا الفصل محورين أساسيين وهما:

- أولاً: الدراسات السابقة والنظريات التفسيرية المستخدمة
- ثانياً: الأسس المنهجية والإجراءات

يستعرض الفصل الحالي جانباً مهماً في الدراسة يتمحور حول المنهجية التي تم الاستناد عليها لتطبيق الإجراءات المحققة لأهداف الدراسة، والتي دُعِمت بأوجه الاستفادة من أطروحات بعض الدراسات السابقة في تشكيل الجانب المنهجي للدراسة القائمة.

أولاً: الدراسات السابقة والنظريات التفسيرية المستخدمة:

اعتمد الباحث على أطروحات دراسة "محمد علي محمود أحمد" (1999) والتي جاءت بعنوان "دور الصحافة الليبية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من الصحف الليبية في الفترة من 1992-1996" في صياغة فئات التحليل المرتبطة بالشكل التحريري والتي تجيب عن "كيف قيل؟"، في حين أنه ارتكز جزئياً في صياغة فئات الموضوع، والتي تجيب عن "ماذا قيل؟"، على ما تطرحه رؤية مملكة البحرين 2030، وعلى بعض الجوانب من أطروحات الدراسات الآتية:

- دراسة "منى أبو جامع" (2009) بعنوان "معالجة الصحافة الأردنية اليومية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية".
- دراسة "خالد زايد" (2011) بعنوان "تغطية الصحافة البحرينية اليومية لمشروع مجلس التنمية الاقتصادية 2030: دراسة تحليلية".
- دراسة "مريم الهاجري" (2011) بعنوان "دور الصحافة المحلية في ترتيب قضايا ومؤشرات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية".
- دراسة "محمد الحروب" (2012) بعنوان "معالجة الصحافة السعودية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليل مضمون".

كما استند الباحث على نظرية التأطير الإعلامي لتغطّي البعد الشكلي للمعالجة الصحفية للدراسة والقائمة على فكرة بروز النص كمرتكزات لأهمّية القضايا واهتمام الصحيفة بذلك، إلى جانب نظرية الاتصال التنموي لتفسير أهمّية وسائل الإعلام في التنمية وتكاملها مع جهود الدولة في إيجاد التنمية.

ثانياً: الأسس المنهجية والإجراءات:

المنهج المستخدم:

تقوم هذه الدراسة على البحث في مضامين صحيفة أخبار الخليج، فالمنهج الذي سيغطي مراحل الدراسة هو منهج الدراسات المسحية التي تنتمي إلى فئة البحوث الوصفية، والتي تسعى نحو وصف الظواهر المحيطة، أخذاً في الاعتبار بأنها أكثر المجالات قابلية للتطبيق في مجال بحوث الإعلام والاتصال¹³⁶.

مجتمع الدراسة والعينة:

مجتمع الدراسة هو الصحافة المطبوعة، وبعد أن استقرَّ الباحث على مجتمع البحث، فعليه أن يختار العينة¹³⁷ وهي صحيفة أخبار الخليج والتي تعتبر ذات دورية يومية، فقد اعتمدت عملية اختيار العينة على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، باتخاذ أسلوب الأسبوع الصناعي، والتي ستكون بدايتها في يوم الجمعة 24 أكتوبر 2008، وهو اليوم الموالي لإطلاق الرؤية الاقتصادية 2030، ليكون العدد الثاني في الأسبوع الثاني الصادر يوم السبت 1 نوفمبر 2008، والعدد الثالث في الأسبوع الثالث يوم الأحد الموافق 9 نوفمبر 2008، وهكذا، لتنتهي فترة العينة في يوم السبت 30 أكتوبر 2013 بواقع إصدار واحد من كل أسبوع، وليصبح عدد عيّنات مجتمع البحث 230 إصداراً متضمّناً 1863 مادة صحفية تمَّ إخضاعها للتحليل.

أداة الدراسة:

وبما أن الدراسة تنتمي إلى المنهج المسحي، ومجتمع البحث هو مضامين صحيفة أخبار الخليج، فإنَّ الأداة المستخدمة هي "تحليل المضمون".

¹³⁶ مزاهرة، منال (2011). بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية. 108

¹³⁷ الكامل، فرج (2001). بحوث الإعلام والرأي العام: تصميمها وإجراؤها وتحليلها، القاهرة: دار النشر للجامعات. 195

تساؤلات الدراسة وفرضياتها:

تسعى هذه الدراسة لمعرفة ما هي خصائص التغطية الصحفية لقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030؟ وذلك من خلال عناصر الإبراز، الفنون الصحفية والمصادر، وأساليب المعالجة لقضايا التنمية من حيث شكل الطرح وسياقه واتجاهه.

وعليه فإنّ الدراسة تفترض بأنّ هناك علاقة بين خصائص التغطية والتطور الزمني للتغطية الصحفية لقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 عبر سنوات الدراسة، وأنّ هناك علاقة بين الأشكال الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 والمصادر الصحفية وسبل تطوير الجانب الحكومي والمجتمعي، وأنّ هناك علاقة بين مساحات التغطية الصحفية المستخدمة في معالجة قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 وقطاع العمل وسبل تطوير الاقتصاد ومصادر تنميته.

وحدات التحليل:

تقوم الدراسة على تحليل جانبيين أساسيين لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها وهما، الجانب الشكلي والجانب الموضوعي لمحتوى صحيفة الدراسة، وعليه فإنّ وحدات التحليل المستخدمة هي وحدة الفكرة والموضوع ووحدة المقاييس والمساحة.

وتقوم وحدة المقاييس والمساحة بالإجابة عن سؤال "كيف قيل؟" والتي تحدّد فئات مساحة النشر، وموقع الخبر في الصفحة، ونوع العناوين وكثافة حروفها وألوانها، إلى جانب استخدامات الصور والأشكال الفنية المستخدمة، والمصادر المستخدمة، واتجاه المضمون، وامتداده المكاني. في حين أنّ وحدة الفكرة والموضوع تقوم بالإجابة عن سؤال "ماذا قيل؟" والتي تحدّد فئات قطاع العمل، وطرق تنمية الاقتصاد ومصادره، إلى جانب سبل تطوير الجانب الحكومي وتطوير الجانب المجتمعي.

في سياق إعداد استمارة تحليل المضمون الخاصّة بموضوع البحث، قام الباحث بحصر بعض المفاهيم والمصطلحات وصياغة تعريفات إجرائية لها بما يتناسب مع متطلّبات البحث. وشملت التعريفات

الإجرائية مفاهيم مثل المعالجة الصحفية، قضايا التنمية، ورؤية مملكة البحرين 2030، بالإضافة إلى تعريفات لفئات استثمارتي تحليل المضمون.

التعريفات الإجرائية:

المعالجة الصحفية: ويقصد بها أسلوب تغطية الصحيفة محل الدراسة لقضايا التنمية من حيث الأبعاد الموضوعية المتعلقة بمضامين الرؤية الاقتصادية 2030، بالإضافة إلى الأبعاد الفنية الشكلية والتيبوغرافية لإخراج المادة الصحفية.

قضايا التنمية: يعرف الباحث إجرائياً قضايا التنمية هي تلك الموضوعات التي تغطيها الصحيفة محل الدراسة، وتتناول جوانب التنمية الاقتصادية وفق ما جاء في رؤية مملكة البحرين حتى عام 2030 من بنود.

رؤية مملكة البحرين 2030: يعرفها الباحث إجرائياً بأنها الدليل المعتمد لمعالجة تغطية الصحيفة محل الدراسة لقضايا التنمية، بناء على ما تتضمنه من بنود على اعتبارها هي الخطة الاستراتيجية التي دشنتها مملكة البحرين لإحداث التنمية الشاملة والمستدامة حتى عام 2030، وترتكز الرؤية على تحويل الاقتصاد من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد شامل وتنافسي، بالاعتماد على القطاع الخاص لتولي مهمة التنمية، ويستهدف الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد من خلال زيادة معدلات الأجور الناتج عن زيادة مستويات الإنتاجية.

فئات تحليل المضمون:

وعليه فقد صمّم الباحث استثمارتين لتحليل المضمون الاتصالي وتحقيق الأهداف البحثية، الأولى لتحليل العناصر التيبوغرافية الفنية للمضمون، والثانية لتحليل العناصر التخصصية المتعلقة بقضايا التنمية وفق الرؤية الاقتصادية 2030.

الخصائص التيبوغرافية للتغطية (كيف قيل؟)

أولاً: شكل التغطية: وهي عبارة عن العناصر الشكلية الظاهرة للمضمون والتي يمكن من خلالها تحديد حجم اهتمام الصحيفة بالموضوعات محل الدراسة. وتنقسم إلى:

1. فئة المساحة: ويُقصد به الحجم الحقيقي للمضمون الاتصالي محل التحليل، حيث يحدّد مدى اهتمام الصحيفة محل الدراسة بالقضية المطروحة محل التحليل. وقد وضع الباحث ثلاثة أحجام كبداية وهي:

1.1. أقل من 30 سم × 3 أعمدة

1.2. من 30 سم × 3 أعمدة

1.3. أكثر من 30 سم × 3 أعمدة

2. فئة موقع الخبر في الصفحة: ويُقصد به موقع نشر المضمون الاتصالي داخل الصفحة، وقد صنّفها الباحث في موقعين:

2.1. النصف العلوي

2.2. النصف السفلي

3. فئة نوع العناوين: هي أصناف العناوين التي تحتويها المادة الاتصالية محل التحليل. وتنفرع إلى:

3.1. عنوان رئيسي

3.2. عنوان رئيسي وعناوين فرعية

4. كثافة حروف العناوين: ويُقصد به كثافة حروف العناوين في المادة الاتصالية محل التحليل، وتعتبر من

عناصر إظهار وإبراز وتمييز العنوان. وقد يكون ذلك بشكلين:

4.1. مكثّف

4.2. غير مكثّف

5. لون العناوين: ويُقصد به اللون الذي يخصّص لحروف العناوين في المادة الاتصالية محل التحليل،

وتعتبر أيضاً من عناصر إظهار وإبراز وتمييز العنوان. وقد تأتي على شكلين:

5.1. أسود

5.2. ملوّن

6. الصور: ويُقصد بها العناصر المرفقة والمصاحبة بالمادة الصحفية محل التحليل، والتي تستخدم للإيضاح وزيادة التأكيد ومصادقية المادة المنشورة. وقد تكون الصورة:

- 6.1 موضوعية: وهي التي تتحدث عن القضية محل التحليل.
- 6.2 شخصية: وهي قد تتضمن شخص أو أكثر من لهم علاقة بالقضية محل التحليل
- 6.3 رسم: وهي قد تتضمن رسماً فنياً أو بيانياً أو مخططاً
- 6.4 بدون: وهي عندما لا تتضمن المادة الصحفية صوراً

ثانياً: مضمون التغطية: ويقصد بها طبيعة المضمون وطريقة عرض التغطية. وتتضمن:

1. فئة الشكل الصحفي: ويقصد به الفنون الصحفية التي تستخدمها الصحيفة محل الدراسة في تغطيتها لقضايا التنمية. وتنقسم إلى:

1.1 خبر: يقصد به هو وصف تقريرى موضوعي واضح ودقيق وصادق وموضوعي بدون تحيز لقضية ما.

1.2 حديث صحفي: يقصد به هو الحوار الذي يجريه الصحفي مع شخص ما للحصول على بيانات أو معلومات حول قضية ما.

1.3 تحقيق صحفي: هي إحدى الفنون الصحفية التي تتناول قضية معينة بالشرح والتفسير المركز، مع أسلوب عرض يساعد على جذب انتباه القارئ.

1.4 مقال صحفي: هو أحد الفنون الصحفية التي يحاول فيها الكاتب أن يدلي بوجهة نظره ورأيه لتحليل وتوضيح قضية ما تهم الرأي العام.

1.5 تقرير صحفي: هو أحد الفنون الصحفية التي تقوم على تفسير الخبر وجعله أكثر تفصيلاً

1.6 صورة وتعليق: ويُقصد به الصورة التي تنشرها صحف الدراسة حول قضية من قضايا التنمية، وقد تكون مصاحبة بتعليق.

1.7 مؤشرات: ويقصد بها الأرقام والإحصاءات وأسعار الأسهم والنقد والتي تعبر عن الحالة الراهنة والمتغيرة للسوق الاقتصادي والتجاري.

2. فئة المصدر: يعرفها الباحث إجرائياً بأنها المصادر التي اعتمدتها الصحيفة محل الدراسة في تناولها لقضية من قضايا التنمية. وقسمها الباحث إلى أحد عشر مصدراً وهي:
- 2.1 وكالة أنباء البحرين: هي المصدر الرسمي للأخبار في مملكة البحرين، وتعتمدها وسائل الإعلام المختلفة في الحصول على المعلومات.
- 2.2 وكالات أنباء عربية: هي المصادر العربية الرسمية أو غير الرسمية للأخبار التي اعتمدتها الصحيفة محل الدراسة في الحصول على المعلومات.
- 2.3 وكالات أنباء أجنبية: هي المصادر غير العربية الرسمية أو غير الرسمية للأخبار التي اعتمدتها الصحيفة محل الدراسة في الحصول على المعلومات.
- 2.4 محرر: هو الشخص الذي يعمل في الصحيفة محل الدراسة ويقوم بجمع المعلومات وكتابة المواد الصحفية المختلفة.
- 2.5 مندوب: هو الشخص الذي يعمل لحساب الصحيفة محل الدراسة لتغطية القضايا المختلفة داخل البحرين وتقديم الأخبار والتقارير للمعالجة الصحفية، وغالباً ما يكون ذو نشاط متحرك غير ثابت.
- 2.6 مراسل: هو الشخص الذي يعمل لحساب الصحيفة محل الدراسة لتغطية القضايا المختلفة خارج البحرين وتقديم الأخبار والتقارير للمعالجة الصحفية، وغالباً ما يكون ذو نشاط متحرك غير ثابت.
- 2.7 كتب ودراسات ودوريات علمية: هي القضايا المنشورة في الصحيفة محل الدراسة والمستقاة من تقارير الكتب والدراسات والدوريات العلمية المختلفة.
- 2.8 قراء: ويقصد بها مساهمات القراء ورسائلهم التي تناقش قضية تهم المجتمع.
- 2.9 مؤسسات: ويقصد بها القضايا المنشورة في الصحيفة محل الدراسة، والمستقاة من التصريحات والبيانات الصحفية الصادرة من المؤسسات والإدارات المعنية بالنشر الصحفي والعلاقات العامة والإعلامية المختلفة.
- 2.10 وسائل أخرى: هي المصادر التي لم ترد في هذه الاستمارة.
- 2.11 بدون مصدر: هي القضايا التي تنشرها صحيفة الدراسة دون الإشارة إلى مصدر محدّد.

3. فئة الاتجاه: ويعرّفها الباحث إجرائياً بأنها اتجاه المادة الصحفية محل الدراسة فيما يخص قضايا التنمية. وصنّفها الباحث إلى:

3.1. مؤيد: أي أنّ المادة الصحفية محل التحليل مؤيدة لقضايا التنمية المنشورة.

3.2. محايد: أي أنّ المادة الصحفية محل التحليل لم تكن مؤيدة أو معارضة لقضايا التنمية المنشورة.

3.3. معارض: أي أنّ المادة الصحفية محل التحليل لم تكن مؤيدة لقضايا التنمية المنشورة.

4. فئة السياق: يعرّفها الباحث إجرائياً بأنها السياق الذي تتحدث عنه القضية التنموية محل الدراسة. وقد وضع الباحث عدة مجالات وهي:

4.1. اقتصادي: وهي القضايا التنموية التي تأتي في السياق الاقتصادي أو التجاري أو المالي.

4.2. سياسي: وهي القضايا التنموية التي تأتي في السياق السياسي ويشمل الحرية والدبلوماسية.

4.3. اجتماعي: وهي القضايا التنموية التي تأتي في السياق الإنساني، والاجتماعي، فردي، وجماعي.

4.4. فني وتقني: وهي القضايا التنموية التي تأتي في السياق التقني المعلوماتي والاتصالات سواء الجانب المادي كالآلات والتشغيل المكني، أو المعنوي كخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4.5. بيئي وصحي: هي القضايا التنموية التي تأتي في سياق بيئي وصحي وطبي ودوائي.

4.6. ثقافي وعلمي: هي القضايا التنموية التي تأتي في سياق علمي ومعرفي وتعليمي وثقافي وفكري.

4.7. أمني: هي القضايا التنموية التي تأتي في سياق الأزمات الأمنية والاضطرابات والأمان والاستقرار.

5. فئة الامتداد المكاني: يعرّفها الباحث بأنها الطبيعة المكانية والجغرافية للقضية محل التحليل. وقسّم الباحث ذلك إلى:

5.1. محلي: هي القضايا التنموية المحصورة في الجانب المحلي والوطني.

5.2. إقليمي: هي القضايا التنموية التي تشمل إقليم الخليج والدول العربية.

5.3. دولي: هي القضايا التنموية التي تشمل دول العالم فيما عدا دول الخليج والدول العربية.

خصائص التغطية بحسب موضوعات الرؤية الاقتصادية 2030 (ماذا قيل؟):

بحسب الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى عام 2030، هناك ثلاثة مبادئ أساسية تقوم عليها الاستراتيجية وهي الاستدامة والتنافسية والعدالة، وقد رأت الرؤية بأنّ هناك ثلاثة أطراف رئيسية هي المعنية بتحقيق الرؤية وإنجازها وهي (الاقتصاد، والحكومة، والمجتمع)، وعليه فقد خلصت الرؤية إلى وضع مجموعة من الطموحات مخصّصة لكل طرف من الأطراف المذكورة سابقاً.

أولاً: الاقتصاد: هي كل القضايا التي تضمنتها الصحيفة محل الدراسة حول المهام التي تحقق الرؤية في الجانب الاقتصادي. وتنقسم إلى:

1. فئة القطاع: يعرفها الباحث بأنها طبيعة المضمون الاتصالي من حيث الانتماء. فقد تكون:
 - 1.1. القطاع العام: وهي كل الموضوعات المعنية بقضايا التنمية التي تقوم بها الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.
 - 1.2. القطاع الخاص: وهي كل الموضوعات المعنية بقضايا التنمية التي تقوم بها الشركات والمؤسسات الخاصة والأهلية الربحية وغير الربحية.
 - 1.3. مشترك: وهي كل الموضوعات المعنية بقضايا التنمية التي تقوم جهات من القطاعين العام والخاص بشكل تعاوني ومشترك.
2. فئة طرق تنمية الاقتصاد: وهي تلك الموضوعات التي نشرتها الصحيفة ولها علاقة بتحسين إنتاجية الاقتصاد والمهارات العاملة، ويندرج تحتها:
 - 1.1. التطوير الإداري الداخلي للشركات: وهي كل الموضوعات المعنية بتطوير العمل الإداري الداخلي للمؤسسات والشركات، كالحوكمة وانتخابات مجالس الإدارة والمساهمين والتعيينات والترقيات الداخلية الخاصة بالشركات، بالإضافة إلى موضوعات تخصّ رؤوس الأموال وعمليات التوسعة وفتح الفروع والتجديدات والاندماجات.
 - 1.2. فرص العمل والوظائف والأجور: وهي كل الموضوعات المعنية بسوق العمل والبطالة، أو بخلق فرص العمل واستحداث الوظائف ذات الأجور المتوسطة إلى العالية، ومساواة وتكافؤ فرص العمل للبحرينيين وموضوعات العلاقات العمالية والإضرابات.

- 1.3. التدريب والتطوير المهني: وهي كل الموضوعات المعنية برفع مستوى الكفاءات والوظائف من خلال التدريب وورش العمل والتطوير المهني.
- 1.4. الاستثمار: وهي كل الموضوعات المعنية بالاستثمار وجذب الاستثمار وتشجيعه سواء المحلي أو الأجنبي في البحرين.
- 1.5. الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات البينية: وهي كل الموضوعات المعنية بتوقيع الاتفاقيات والعقود التجارية بين المؤسسات لتحسين مستوى تقديم الخدمات والإنتاجية.
- 1.6. الدراسات والتقارير والنشرات: وهي كل الموضوعات المعنية بنشر أخبار عن التقارير والنشرات والدراسات على المستوى الاقتصادي والتجاري والتصنيفات الدولية، والتي يستفاد منها في الاستناد على معطياتها لتحسين أداء المؤسسات.
- 1.7. تدشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة: وهي كل المبادرات التي تدلّ على النشاط الابتكاري في سبيل التنمية.
- 1.8. الإنتاجية والجودة في الأداء: هي كل الأنشطة التي تستعرض النمو أو الانخفاض في معدلات الأداء، على اعتبار أنّ عرضها يساهم في دفع التنمية أو تراجعها.
3. فئة مصادر تنمية الاقتصاد: وهي تلك الموضوعات التي نشرتها الصحيفة حول مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية التي تعتبر مصادر متنوعة وقيمة، وفيها:
- 3.1. الخدمات المالية والبنكية والمصرفية: وهي كل الموضوعات المعنية بقطاع البنوك والتأمين والقروض والأسهم والسندات المصرفية.
- 3.2. النقل والسفر والسياحة والفندقة والترفيه: هي كل الموضوعات المعنية بقطاع الضيافة والترفيه والسياحة والفنادق.
- 3.3. المعارض والمؤتمرات والفعاليات هي كل الموضوعات المعنية بقطاع الفعاليات كالمعارض والمؤتمرات واللقاءات والندوات.
- 3.4. الخدمات اللوجستية والتصدير والاستيراد: وهي كل الموضوعات المعنية بالتخزين وتصدير السلع واستيرادها وعمليات التوزيع.

- 3.5. الطاقة: وهي كل الموضوعات المعنية بالإنتاج النفطي ومشتقاته والغاز والبيتروكيماويات والكهرباء والماء.
- 3.6. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي كل الموضوعات المعنية بالجانب التقني للمعلومات الحديثة والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- 3.7. العقارات والإنشاءات: هي كل الموضوعات المعنية بجانب بيع وشراء وتسجيل وبناء المشاريع العقارية والأراضي والإنشاء والتعمير والمقاولات.
- 3.8. الإعلان والنشر والتسويق: وهي كل الموضوعات المعنية بتوفير خدمات التسويق والإعلان والطباعة والنشر والعلاقات العامة والإعلام.
- 3.9. الصناعات الثقيلة: وهي كل الموضوعات المتعلقة بصناعات الحديد والصلب والمعادن ومواد البناء.
- 3.10. الصناعات الخفيفة والحرف: وهي كل الموضوعات المتعلقة بالصناعات الخفيفة كالمنتجات الورقية، كالأثاث والمقتنيات والزينة والإكسسوارات، بالإضافة إلى الصناعات التراثية كالحرف والمجوهرات.
- 3.11. الغذاء والدواء والتموين: وهي كل الموضوعات المتعلقة بإنتاج الغذاء وتوفير خدمات المطاعم والمقاهي.
- 3.12. أخرى: وهي كل الموضوعات المتعلقة بالتجارة العامة والمتنوعة.
- ثانياً: الحكومة: هي كل القضايا التي تضمنتها الصحيفة محل الدراسة حول المهام التي تحقق الرؤية في الجانب الحكومي، وتنقسم إلى:

1. فئات سبل تطوير الجانب الحكومي:

- 1.1. فئة السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية: وهي تلك الموضوعات التي نشرتها الصحيفة حول صياغة ووضع الخطط والقرارات والسياسات والمبادرات والاستراتيجيات التطويرية لأداء الحكومة، كتلك المعنية بطرح المبادرات والخطط والاستراتيجيات للمشاريع المستقبلية المختلفة،

بالإضافة إلى الإنجازات وبرامج التقييم والمتابعة والتنفيذ، سواء السابقة أو الآنية وعلى كافة المستويات.

1.2. فئة تطوير الكفاءات الحكومية: وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول تحسين أداء العاملين في القطاع الحكومي، كتحسين الكوادر والقيادات وتطوير أنظمة ديوان الخدمة المدنية: وهي كل الموضوعات المعنية ببرامج وسياسات ديوان الخدمة المدنية.

1.3. فئة الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة: وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول الجوانب القانونية والتشريعية والرقابية الصادرة من المؤسسات الحكومية لتحسين أداءها، سواء كانت التشريعات والقوانين المنظمة كالرسوم والجمارك والضرائب، إلى جانب العدالة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري والمالي والرقابة والانتخابات والقضاء والمحاكم والمناقصات وتسوية المنازعات الاقتصادية والتجارية والصناعية.

1.4. فئة تطوير البنية التحتية: وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول جهود الحكومة في تحسين البنية التحتية للبحرين، كالتهيئة العمرانية وتوزيع الأراضي، وتطوير الطرق وصيانة المباني وشبكات الصرف الصحي: وهي كل الموضوعات المعنية بتطوير وإنشاء الشوارع والطرق الرئيسية والثانوية والجسور والمواقف وصيانتها وفق معايير السلامة المرورية لتنظيم التنقلات، وإنشاء وصيانة المباني الحكومية، وشبكات المجاري والصرف الصحي في مناطق البحرين، وكل ما يتعلق بخطط النقل والمواصلات والمنافذ والمطارات والموانئ ووسائل النقل البري والبحري والجوي والبريد.

ثالثاً: المجتمع: هي كل القضايا التي تهمّنتها الصحيفة محل الدراسة حول المهام التي تحقق الرؤية في جانب تطوير المجتمع والمصلحة العامة للأفراد. وتنقسم إلى:

1. فئات سبل تطوير الجانب المجتمعي: وتنقسم إلى:

1.1. فئة الحلول والمساعدات الاجتماعية: وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول مختلف البرامج والأنشطة لدعم المحتاجين وتقديم المساعدات المادية والعينية لضمان الحياة الكريمة، كتطوير المشاريع الإسكانية، وتقديم الإعانات والمساعدات والتبرعات الخيرية للمحتاجين، على مستوى الأفراد والمؤسسات لتحقيق التكافل والموازة الإنسانية والأخوية.

- 1.2. **فئة الرعاية الصحية:** وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول الحياة الصحية للأفراد، كالخدمات الصحية والطبية، أو كل ما يتعلق بتحفيز أسلوب الحياة السليم بتقديم البرامج والأنشطة التثقيفية والتوعوية لتحقيق أسلوب حياة صحي سليم.
- 1.3. **فئة التعليم والمعرفة:** وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول الارتقاء بالتعليم والمعرفة في المجتمع، وتشمل جهود الروضات والمدارس والتربية والتعليم والجامعات والمعاهد والبحث العلمي والتدريب الأكاديمي.
- 1.4. **فئة الأمن والأمان والاستقرار والتعايش:** وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول إحلال الأمن والاستقرار المجتمعي وإيجاد مناخ معيشي آمن للأفراد، وذلك يشمل كل قضايا الشرطة والسلامة والنجدة والمرور والجرائم والجنايات والحوادث والكوارث والدفاع المدني والبرامج والجهود المضادة وإدارة الأزمات وفرض النظام، بالإضافة إلى البرامج التوعوية حول التعايش السلمي كمبادرات الوحدة الوطنية والحوار بين مختلف الأديان والمذاهب والفئات في المجتمع.
- 1.5. **فئة البيئة الطبيعية:** وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول البيئة البحرية والبرية والجوية، كقضايا الزراعة والثروة البحرية والحيوانية والحياة الفطرية والتربة والأسماك واللحوم منها الدواجن والمواشي، بالإضافة إلى قضايا المساحات الطبيعية كالحدايق والمنتزهات والمنتجعات الطبيعية والمفتوحة وأماكن الترويح العامة، فضلاً عن القضايا المعنية بتقنيات مكافحة التلوث والحفاظ على البيئة.
- 1.6. **فئة الثقافة والتراث والآثار والهوية:** وهي تلك الموضوعات التي تنشرها الصحيفة حول الثقافة والفنون والتراث والأدب والحفاظ على الموروثات الحضارية والعادات والتقاليد والثقافة والهوية الوطنية والشعبية والتاريخ والآثار والمتاحف والقلاع.
- 1.7. **فئة منظمات المجتمع المدني:** وهي تلك الموضوعات المعنية بقضايا الجمعيات والكيانات العامة والمهنية والمتخصصة، كالتقابات وجمعيات الاقتصاديين وحماية المستهلك والمؤسسات العوائل التجارية وغيرها.
- 1.8. **فئة الرياضة:** وهي كل الموضوعات المعنية بمرافق الأندية والجمعيات الرياضية وأنشطتها المتنوعة.

اختبار الصدق والثبات

الصدق:

يسعى اختبار الصدق لتأكيد صحة أداة البحث أو المقياس المستخدم في الدراسة وصلاحيتها، سواء في جمع البيانات أو قياس المتغيرات بدرجة عالية من الكفاءة والدقة، والذي يُنصح بالاعتماد على صدق المحكّمين.¹³⁸ وعليه فقد قام الباحث بمخاطبة عدد من أساتذة الإعلام بجامعة البحرين بغرض تحكيم الاستمارتين وهم التالية أسماؤهم:

1. أ. د. أشرف صالح
2. د. رضا مثناني
3. د. عبدالكريم الزباني
4. د. عدنان بومطيع
5. د. شعيب الغباشي

وقد أسفرت عملية التحكيم إجمالاً عن بعض الملاحظات، والتي أخذها الباحث في عين الاعتبار لإجراء التعديلات اللازمة على الفئات، والتي خلصت إلى الشكل النهائي للفئات، وهذه الملاحظات كانت كالآتي:

- دمج بعض العناصر المتشابهة في الموضوع أو الفكرة لتجنّب التداخل بين الفئات.
- إلغاء فئة (شكل النصوص)، وذلك لأنّ طبيعة النصوص محل التحليل واحدة من حيث الكثافة والحجم.
- إضافة فن التقرير الصحفي ضمن فئة الفنون التحريرية.
- استبعاد فئة الامتداد الزمني للمادة وتقسيماته (خبر قديم، آني، مستقبلي)، على اعتبار أنّ الأخبار في مجملها آنية.

¹³⁸المرجع السابق. 56

الثبات:

والثبات هو مدى تقارب القراءات للقياس عند كل مرة تستخدم فيها الأداة¹³⁹، ولكي يتحقق الباحث من ثبات أداة تحليل المضمون المستخدمة في الدراسة، فقد لجأ إلى القيام باختبارين: الأول هو الثبات عبر الباحث، والثاني الثبات عبر الزمن، وذلك على 5% من حجم العينة الخاضعة للتحليل والبالغ عددها 1863 مادة صحفية، أي باختبار فئات الاستمارتين وإعادة تحليل مضامين 105 قوالب صحفية من مجموع قوالب الدراسة. وقد تمّ استخدام معادلة "أزروف وماير Azurrof & Mayer" لاحتساب نسبة الاتفاق والاختلاف في النتائج، مع استبعاد فئات (المساحة، موقع الخبر في الصفحة، أنواع العناوين، كثافة حروف العناوين، الألوان، استخدام الصور) من الاختبار لأنها ليست فئات اختلاف، وفيما يلي المعادلة وتطبيقاتها:

معادلة أزروف وماير لاحتساب الاتفاق:

$$\text{نسبة الاتفاق} = 100 \times \frac{\text{عدد الإجابات المتفق عليها}}{\text{عدد الإجابات المتفق عليها} + \text{عدد الإجابات المختلف عليها}}$$

1- اختبار الثبات عبر الباحث

احتساب الاتفاق في فئة (الشكل الصحفي)

$$100 \times \frac{85}{20 + 85} = 81\%$$

¹³⁹ ويمر، روجر ودومينيك، جوزف (2013). مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة: أبو اصبع، صالح ومنصور، فاروق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 304-303

احتساب الاتفاق في فئة (المصادر)

$$100 \times \frac{90}{15 + 90} = \%86$$

احتساب الاتفاق في فئة (الاتجاه)

$$100 \times \frac{88}{17 + 88} = \%84$$

احتساب الاتفاق في فئة (السياق)

$$100 \times \frac{82}{23 + 82} = \%78$$

احتساب الاتفاق في فئة (الامتداد المكاني)

$$100 \times \frac{96}{9 + 96} = \%91$$

احتساب الاتفاق في فئة (القطاع)

$$100 \times \frac{92}{13 + 92} = \%88$$

احتساب الاتفاق في فئة (طرق تنمية الاقتصاد)

$$100 \times \frac{77}{28 + 77} = \%73$$

احتساب الاتفاق في فئة (مصادر تنمية الاقتصاد)

$$100 \times \frac{83}{22 + 83} = \%79$$

احتساب الاتفاق في فئة (تطوير الجانب الحكومي)

$$100 \times \frac{41}{18 + 41} = \%69$$

احتساب الاتفاق في فئة (تطوير الجانب المجتمعي)

$$100 \times \frac{11}{7 + 11} = \%61$$

مجموع الاتفاق في الفئات الخاضعة للاختبار

$$100 \times \frac{745}{81 + 745} = \%81$$

وبناء على ما سبق، فقد أسفرت نتائج اختبار الثبات عبر الباحث عن وجود اتفاق وقدره 81% بين الإجابات المعطاة لفئات تحليل المضمون.

2- اختبار الثبات عبر الزمن

احتساب الاتفاق في فئة (الشكل الصحفي)

$$100 \times \frac{101}{4 + 101} = \%96$$

احتساب الاتفاق في فئة (المصادر)

$$100 \times \frac{92}{13 + 92} = \%88$$

احتساب الاتفاق في فئة (الاتجاه)

$$100 \times \frac{91}{14 + 91} = \%87$$

احتساب الاتفاق في فئة (السياق)

$$100 \times \frac{99}{6 + 99} = \%94$$

احتساب الاتفاق في فئة (الامتداد المكاني)

$$100 \times \frac{102}{3 + 102} = \%97$$

احتساب الاتفاق في فئة (القطاع)

$$100 \times \frac{100}{5 + 100} = \%95$$

احتساب الاتفاق في فئة (طرق تنمية الاقتصاد)

$$100 \times \frac{81}{24 + 81} = \%77$$

احتساب الاتفاق في فئة (مصادر تنمية الاقتصاد)

$$100 \times \frac{86}{19 + 86} = \%82$$

احتساب الاتفاق في فئة (تطوير الجانب الحكومي)

$$100 \times \frac{52}{7 + 52} = \%88$$

احتساب الاتفاق في فئة (تطوير الجانب المجتمعي)

$$100 \times \frac{15}{3 + 15} = \%83$$

مجموع الاتفاق في الفئات الخاضعة للاختبار

$$100 \times \frac{819}{98 + 819} = \%89$$

وبالتالي، فقد أسفرت نتائج اختبار الثبات عبر الزمن عن وجود اتفاق وقدره 89% بين الإجابات المعطاة لفئات تحليل المضمون.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في القياسات:

في مرحلة جمع وتفريغ البيانات، تم استخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Stastical Package for Social Sciences" لقياس التكرارات والنسب المئوية للفئات، والذي من خلاله تم إجراء اختبار "بيرسون كاي-تربيع Pearson Chi-Square" لتبيان وجود العلاقات بين الفئات المقارنة، واحتساب "معامل التوافق Contingency Coefficient" لقياس قوة العلاقة بين هذه الفئات. وبعد أن قام الباحث بحصر نتائج تحليل الاستمارتين وتفريغها في جداول باستخدام برنامج Excel، قام د. أشرف أحمد عبدالمغيث الأستاذ المشارك بجامعة البحرين مشرف الأطروحة بعملية التحليل الإحصائي وما توصلت إليه الدراسة من نتائج إحصائية كمية.

لقد تناول الفصل الحالي جزءاً جوهرياً في جسم الدراسة، والذي يقوم على طرح الأبعاد المنهجية والتطبيقية التي استعان بها ونفذها الباحث في الدراسة ، حيث أشار الفصل في المحور الأول لأوجه الاستفادة المنهجية من الدراسات السابقة والنظريات، ثم استعرض كل الجوانب المنهجية الإجرائية للدراسة على اعتبارها دراسة وصفية، قامت على تحليل مضمون عينة مكونة من 1863 مادة صحفية مستخرجة من الصفحات الاقتصادية في 320 صحيفة من صحف الدراسة، عبر أساليب إحصائية تعتمد على التكرار والنسب المئوية، مع ذكر جوانب وحدات فئات التحليل التي شكلت بها استمارتي تحليل المضمون المستخدمة بغرض جمع البيانات، واللذان أخضعتا لاختبار الصدق والثبات.

الفصل الخامس

نتائج تحليل المضمون

يتناول هذا الفصل المحاور الآتية:

- أولاً: الإجابة عن تساؤل "كيف قيل؟"
- ثانياً: الإجابة عن تساؤل "ماذا قيل؟"
- ثالثاً: العلاقة بين خصائص التغطية والتطور الزمني للتغطية عبر سنوات الدراسة.
- رابعاً: العلاقة بين الأشكال الصحفية المستخدمة وقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030، والمصادر الصحفية، وسبل تطوير الجانب الحكومي والمجتمعي.
- خامساً: العلاقة بين مساحات تغطية قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030، وقطاع العمل، وسبل تطوير الاقتصاد ومصادر تنميته.
- سادساً: مناقشة النتائج.

يقوم هذا الفصل من الدراسة بتوضيح نتائج تحليل المضمون من منطلق الإجابة عن تساؤلات الدراسة وإثبات فرضياتها الرئيسية، وذلك باستعراض جداول التكرار والنتائج الإحصائية في نطاق تحديد الخصائص الشكلية التيبوغرافية للمضمون إلى جانب والخصائص الموضوعية، فضلاً عن إثبات العلاقات بين هذه الخصائص، وذلك للوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات التي توضح كيفية معالجة الصحيفة محل الدراسة لقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030.

أولاً: الإجابة عن تساؤل "كيف قيل؟":

جدول رقم (1)		
المساحة التي تشغلها قضايا التنمية الاقتصادية في صحيفة أخبار الخليج		
المساحة	ك	%
أقل من 30 سم × 3 عمود	1146	61.5
من 30 سم × 3 عمود	370	19.9
أكثر من 30 سم × 3 عمود	347	18.6
المجموع	1863	100

يشير الجدول رقم (1) إلى أن أغلب قضايا التنمية الاقتصادية في جريدة أخبار الخليج يتم صياغتها في مساحة أقل من 30 سم × 3 عمود بنسبة 61.5%، في حين أن المساحات الأخرى تشكّل فقط ما نسبته 38.5% فقط. أي بأن قضايا التنمية الاقتصادية تتركز في مساحات أقل نسبياً من بقية القضايا المطروحة. ويتفق ذلك مع ما طرحته دراسة "منى أبوجامع" (2009) في قلّة المساحة التحريرية المتاحة للأخبار الاقتصادية عموماً في صحف الدراسة، في حين أن ذلك يتعارض مع ما جاءت به نتائج دراسة "خالد علي زايد" (2011)، من أن صحيفة الأيام أولت اهتماماً كبيراً بمشروع مجلس التنمية الاقتصادية 2030، وذلك من خلال تخصيصها لمساحة واسعة للنشر.

جدول رقم (2)		
موقع الخبر في الصفحة		
الموقع	ك	%
النصف العلوي	1073	57.7
النصف السفلي	788	42.3
المجموع	1861	100

ويظهر في الجدول رقم (2) بأن أغلب قضايا التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية البحرين 2030 تنشر في النصف العلوي من الجريدة بنسبة 57.7%، ويتفق ذلك مع طرح "خالد علي زايد" (2011) في أن موضوعات مشروع مجلس التنمية الاقتصادية 2030 يتم نشرها في مواقع أكثر بروزاً في الصفحات، فضلاً عن دراسة "محمد علي محمود أحمد" (1999) التي أظهرت بأن 76.8% من قضايا التنمية الاقتصادية في ليبيا تنشر في مواقع رئيسية من الصفحة، أي في النصف العلوي من الصفحات المخصصة لذلك.

جدول رقم (3)		
نوع العنوان		
نوع العنوان	ك	%
عنوان رئيسي فقط	729	39.1
عنوان رئيسي وعناوين فرعية	1134	60.9
المجموع	1863	100

إلى جانب العناصر الأخرى فإن العناوين تعتبر أحد أهم العناصر التي تساعد في إبراز الموضوعات، فقد أظهر جدول رقم (3) بأن 60.9% من قضايا التنمية الاقتصادية تضمنت عنوان رئيسي إلى جانب عناوين فرعية، في حين أن 39.1% من قضايا التنمية الاقتصادية تضمنت عنوان رئيسي فقط.

جدول رقم (4)		
كثافة حروف العناوين		
كثافة الحروف	ك	%
مكتّف	1590	85.3
غير مكتّف	273	14.7
المجموع	1863	100

فضلاً عن ذلك فإنّ 85.3% من تلك العناوين أخذت شكلاً مكتّفاً في حروفها كما هو مبين في الجدول رقم (4)، وبالتالي فإنّ الدراسة توضّح بأنّ عناوين قضايا التنمية الاقتصادية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 في جريدة أخبار الخليج أكثر ثراءً ووضوحاً.

جدول رقم (5)		
استخدام الألوان		
الألوان	ك	%
أسود	547	29.4
ملوّن	1316	70.6
المجموع	1863	100

ويشير الجدول رقم (5) إلى أنّ نسبة غالبية وقدرها 70.6% من مضامين قضايا التنمية الاقتصادية جاءت ملوّنة، على اعتبار أنّ الألوان هي أحد عناصر الجذب، ويشمل ذلك ألوان العناوين والصور المصاحبة للمضمون كأحد عناصر الجذب، التي تساعد على استرعاء انتباه القارئ في ظلّ هيمنة اللون الأسود والأبيض في الصفحات بشكل عام.

جدول رقم (6)		
استخدام الصور		
نوع الصور	ك	%
صور موضوعية	736	39.5
صور شخصية	553	29.7
رسم	263	14.1
بدون	311	16.7
المجموع	1863	100

ويتضمن الجدول رقم (6) نسبة استخدام الصور ونوعيتها في مضامين قضايا التنمية الاقتصادية، حيث أشارت النتائج إلى أنَّ 39.5% من موضوعات الدراسة تحمل صوراً موضوعية ترتبط بالحدث أو القضية المطروحة، إلى جانب 29.7% تحمل صوراً شخصية لأفراد لهم علاقة بالقضية المطروحة، غير أنَّ 16.7% من القضايا المطروحة لم ترفق بشكل أو صورة معبرة للمضمون، في حين أنَّ الرسوم التكوينية أو البيانية أو الرموز والجدول الرقمية جاءت في 14.1% فقط. وهذه النتائج تتفق مع دراسة كل من "بتول رشيد وفاتن مراد" (2012) بالبحث في مضامين صحيفة "المدى" العراقية والتي أظهرت بأنَّ الصور الموضوعية للقضايا هي الأكثر استخداماً من الجداول والرسوم البيانية.

جدول رقم (7)		
الفنون التحريرية المستخدمة		
القالب	ك	%
خبر صحفي	1349	72.5
حديث صحفي	18	1
مقال صحفي	73	3.9
تقرير صحفي	262	14.1
مؤشرات	159	8.5
المجموع	1861	100

ويظهر الجدول رقم (7) بأنّ الخبر الصحفي هو أغلب الفنون التحريرية المستخدمة لطرح قضايا التنمية الاقتصادية في جريدة أخبار الخليج، حيث بلغت نسبتها 72.5% من مجمل الفنون التحريرية المطروحة، يليه قالب التقرير الصحفي جاء بنسبة 14.1%، في حين أنّ قوالب الحديث الصحفي ومقالات الرأي إلى جانب المؤشرات بلغت نسبة استخدامهم جميعاً 13.4% فقط من أشكال القوالب الفنية، وتدل هذه النتائج على أنّ عدم وجود تعمّق في تغطية أخبار التنمية، وذلك بالاختصار على استخدام الخبر المبسّط غير المركّب في طرح قضايا التنمية. وتتفق هذه النتائج مع ما جاءت به دراسة "مريم الهاجري" (2011)، و"محمد أجتبي" (2009) ودراسة "محمد علي محمود أحمد" (1999) حول أنّ قالب الخبر الصحفي هو أكثر القوالب استخداماً في تغطية الشأن الاقتصادي عموماً، في حين أنّ دراسة كل من "بتول رشيد وفانت مراد" (2012) تشير إلى أنّ قالب التقرير الصحفي هو الأكثر استخداماً في استعراض قضايا التنمية الاقتصادية في العراق، في مقابل تأكيدها على انعدام استخدام قالب المقالات الصحفية وأعمدة الرأي، متفقة مع ما جاءت به دراسة "أي كي سينغ A. K. Singh" (2011) حول أنماط التغطية الصحفية لبرنامج التنمية الحكومي في الهند.

جدول رقم (8)		
المصادر		
المصدر	ك	%
وكالة أنباء البحرين	21	1.1
وكالات أنباء عربية	17	0.9
وكالات أنباء أجنبية	6	0.3
محرر	136	7.3
مندوب	98	5.3
مراسل	3	0.2
كتب ودراسات ودوريات علمية	95	5.1
مؤسسات	657	35.3
وسائل أخرى	209	11.2
بدون مصدر	621	33.3
المجموع	1863	100

في جانب المصادر الصحفية، يشير الجدول رقم (8) إلى أنَّ 35.3% من الأخبار مستقاة من المؤسسات، على اعتبارها أخبار صادرة عن الإدارات المعنية بالاتصال والعلاقات العامة، في حين أنَّ 33.3% من المضامين جاءت بدون ذكر مصدر الخبر. وتتفق هذه النتائج مع ما جاءت به دراسة "محمد الحروب" (2012) في امتناع الصحف السعودية عن ذكر مصادر أخبارها عند تغطية الشأن الاقتصادي، كما أنَّها جاءت متفقة مع دراسة "ديبا جويشر Dipa Joisher" (2006) و"آرفيند ديدي Arvind Diddi" (2003) في اعتماد عيّنات الدراسة على البيانات الصحفية وتصريحات المسؤولين، الصادرة من المؤسسات كمصدر رئيسي للمضامين الإخبارية الاقتصادية، غير أنَّها لم تتفق مع دراسة "محمد أجتبي" (2009)، التي بيّنت اعتماد الصحف الإماراتية على المندوب الصحفي في تغطية أخبار تخص الشأن الاقتصادي، فضلاً عن دراسة "محمد علي محمود أحمد" (1999) في الاعتماد على المحررين الداخليين، ثم وكالة أنباء ليبيا كمصادر رئيسية لأخبار التنمية الاقتصادية. إنَّ اعتماد الصحيفة على مصادر مجهولة أو دون تحديدها قد يؤثر سلباً على مصداقية القضايا المطروحة، أخذاً في الاعتبار أنَّ المجال الاقتصادي يتطلب دقّة في الطرح وذلك لارتباطه بمصالح مالية واستثمارية كبيرة، محلية وعالمية، تتطلب جواً إعلامياً عالي المهنيّة.

جدول رقم (9)		
الاتجاه		
الاتجاه	ك	%
إيجابي	1045	56.4
مجرد	614	33.1
سلبي	195	10.5
المجموع	1854	100

أما فيما يخص طبيعة اتجاهات مضامين التنمية الاقتصادية في جريدة أخبار الخليج، فقد بيّن الجدول رقم (9) بأنَّ 56.4% من القضايا جاءت إيجابية، في حين أنَّ 10.5% فقط تعتبر ذات طابع سلبي، حيث تركز القضايا السلبية على موضوعات هبوط الأسهم والبورصة والأوراق المالية غالباً. وتتفق

هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة "محمد علي محمود أحمد" (1999) بأن ما يربو عن 90% من طرح الصحافة الليبية حول التنمية الاقتصادية تأخذ طابعاً إيجابياً، إلا أن ذلك ليس متسقاً مع دراسة "جون راتليف John Reed Rattliff" (2001) حول الأخبار الاقتصادية والإدراك العام للاقتصاد الأمريكي، حيث أشارت إلى أن أغلب الأخبار الاقتصادية الخاضعة للدراسة كانت سلبية طوال فترة الدراسة.

جدول رقم (10)		
السياق والإطار الذي جاء فيه المضمون		
السياق	ك	%
اقتصادي	1430	77.2
سياسي	30	1.6
اجتماعي	70	3.8
فني/تقني	155	8.4
بيئي/صحي	81	4.4
ثقافي/علمي	82	4.4
أمني	4	0.2
المجموع	1852	100

ويلاحظ في الجدول رقم (10) بأن 77.2% من قضايا التنمية في أخبار الخليج جاءت في سياق اقتصادي بحت، وذلك على اعتبار أن رؤية مملكة البحرين 2030 لها أبعاد اقتصادية تأسيسية أكثر وضوحاً، مما استرعى تركيز الطرح الإعلامي في تغطية الجانب الاقتصادي، خصوصاً وأن التحليل جاء في الصفحات الاقتصادية المتخصصة، تليها قضايا في سياق تقني وفني خصوصاً مع اعتبارات ما تحمله الرؤية من تطوير أبعاد تقنية المعلومات والاتصالات، بينما احتل السياق السياسي والأمني 1.8% فقط من مجمل الطرح التنموي.

جدول رقم (11)		
الامتداد المكاني للمضمون		
%	ك	الامتداد المكاني
63.9	1189	محلي
22.4	417	إقليمي
13.7	255	دولي
100	1861	المجموع

ويظهر الجدول رقم (11) بأن 63.9% من قضايا التنمية تعتبر قضايا محلية، في حين أن 36.1% فقط هي نسبة القضايا ذات الأبعاد الإقليمية والدولية معاً، والمتأتية من خلال المؤتمرات والمعارض التي تتم خارج البحرين والاتفاقية والعقود الدولية، سواء التي تبرم في البحرين مع أطراف دولية أو خلال الزيارات الرسمية للخارج.

ثانياً: الإجابة عن تساؤل "ماذا قيل؟":

جدول رقم (12)		
قضايا التنمية بحسب قطاع العمل		
%	ك	القطاع
20.6	383	قطاع عام
58.6	1090	قطاع خاص
20.8	387	شراكة بين القطاعين
100	1860	المجموع

ويطرح الجدول رقم (12) فكرة مهمة في أن 58.6% من قضايا التنمية تتناول موضوعات تخص القطاع الخاص، وهي بالتالي تتوازي مع ما تدعو إليه رؤية مملكة البحرين 2030 في وجوب إعطاء القطاع الخاص القيادة في عجلة التنمية في البحرين، وكما أن الشراكة بين القطاعين كانت أيضاً من أسس الرؤية، إلا أن النتائج أظهرت بأن فقط 20.8% من مضامين صحيفة الدراسة تناولت قضايا تخص شراكة القطاعين، والتي تأتي إجمالاً مع الاتفاقيات والتعاقدات الاقتصادية بين المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة في تسيير بعض الأعمال والخدمات، كاتجاه مهم نحو خصخصة بعض قطاعات العمل الحكومي. ويتقارب نسبياً مع تلك المعطيات ونسبة 20.6% موضوعات تخص المؤسسات الحكومية، تحديداً جهود غرفة الصناعة والتجارة.

جدول رقم (13)		
طرق تنمية الاقتصاد		
الطرق	ك	%
التطوير الإداري الداخلي للمؤسسات	219	11.8
فرص العمل والوظائف والأجور	46	2.5
التدريب والتطوير المهني	74	4.0
الاستثمار	131	7
الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات البيئية	374	20.1
الدراسات والتقارير والنشرات	325	17.4
تدشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة	353	18.9
الإنتاجية والجودة في الأداء	341	18.3
المجموع	1863	100

ويتناول جدول رقم (13) السبل التي تتخذها قطاعات المجتمع في التنمية، حيث جاءت النتائج متقاربة نسبياً بالتأكيد على أن 20.1% من جهود التنمية المستعرضة في مضامين صحيفة أخبار الخليج، هي من خلال إبرام الاتفاقيات والعقود وإجراء اللقاءات والاجتماعات والمباحثات في الشأن الاقتصادي والتجاري، وتليها مضامين تدشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة، ومضامين حول الإنتاجية والجودة في الأداء كإحدى مؤشرات الابتكار في التنمية والاقتصاد عموماً بنسبة

37.2% لكليهما، يضاف على ذلك مضامين تخصّ الدراسات والتقارير والنشرات التطويرية حازت على نسبة 17.4%، بينما احتلّت مضامين فرص العمل والوظائف والأجور والتدريب والتطوير المهني ما مجموعه 6.5%، إلى جانب مضامين تخصّ أنشطة الاستثمار 7% فقط من مجمل طرح الصحيفة.

جدول رقم (14)		
مصادر تنمية الاقتصاد		
مصادر التنمية	ك	%
الخدمات المالية والبنكية والمصرفية	690	37
النقل والسفر والسياحة والفندقة والترفيه	81	4.3
المعارض والمؤتمرات والفعاليات	82	4.4
الخدمات اللوجستية والتصدير والاستيراد	16	0.9
الطاقة	124	6.7
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	141	7.6
العقارات والإنشاءات	216	11.6
الإعلان والتسويق والنشر	31	1.7
الصناعات الثقيلة	56	3
الصناعات الخفيفة والحرفية	29	1.6
الغذاء والدواء والتموين	49	2.6
أخرى	348	18.7
المجموع	1863	100

ويظهر الجدول رقم (14) الذي يتناول مصادر التنمية الاقتصادية والمطروحة في مضامين صحيفة الدراسة بأن أغلب الموضوعات تنتمي لفئة الخدمات المالية والبنكية والمصرفية بنسبة قدرها 37%، بينما تتوزّع بقية النسب على الفئات الأخرى بشكل متفاوت، فلو جمعنا كل قطاعات صناعة الخدمات كـ (النقل والسفر والسياحة والفندقة والترفيه والمعارض والمؤتمرات والفعاليات والخدمات اللوجستية والتصدير والاستيراد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلان والتسويق والنشر) نجد بأنّها جاءت بنسبة 18.8%، في حين أنّ المصادر الأخرى والمعنيّة بالتجارة العامة بلغت 18.7%، مما يعني أنّ التركيز عموماً على قطاع الخدمات ككل يساوي 74.5% من مجمل طرح الصحيفة، في حين أنّ 25.5% موزّعة على

قطاعات الإنشائية والعقارية والصناعات الثقيلة والخفيفة واستخراج الطاقة وتوليدها كالنفط والغاز والكهرباء والماء. وهذا يأتي متوازياً مع طرح الرؤية 2030، في الاتجاه نحو بناء اقتصاد قائم على الخدمات كأساس للتنمية.

جدول رقم (15)		
سبل تطوير الجانب الحكومي		
سبل التطوير	ك	%
السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية	571	55.7
تطوير الكفاءات الحكومية	150	14.6
الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة	188	18.3
تطوير البنية التحتية	117	11.4
المجموع	1026	100

وفي باب سبل تطوير الجانب الحكومي والمنبثق من رؤية 2030، فقد أظهر الجدول رقم (15) بأنّ السياسات والمبادرات والاستراتيجيات المستقبلية هي أكثر المضامين طرحاً في صحيفة الدراسة بنسبة 55.7%، في حين تتفاوت النسب وتتقارب في المضامين الأخرى، فالمضامين التي تخصّ الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة والآليات التنظيمية، كسن القوانين التي تنظّم العمل الاقتصادي جاءت بنسبة 18.3%، تليها مضامين جهود تطوير الكفاءات الحكومية كتدريب وتطوير الكوادر وهيكله الخدمة المدنية بنسبة 14.6%، في حين أنّ مضامين تطوير البنية التحتية للمملكة شغلت 11.4% فقط من قضايا التنمية في الصحيفة محل الدراسة.

جدول رقم (16)		
سبل تطوير الجانب المجتمعي		
%	ك	سبل التطوير
23.8	103	الحلول والمساعدات الاجتماعية
9.9	43	الرعاية الصحية
19.4	84	التعليم والمعرفة
8.5	37	الأمن والأمان والاستقرار والتعايش
14.8	64	البيئة الطبيعية
2.8	12	الثقافة والتراث والآثار والهوية
18.7	81	منظمات المجتمع المدني
2.1	9	الرياضة
100	433	المجموع

أما في باب سبل تطوير الجانب المجتمعي، فقد بيّن الجدول رقم (16) بأنّ مضامين الحلول والمساعدات الاجتماعية شكّلت أغلبية طرح الصحيفة بنسبة 23.8% في جانب التنمية، خصوصاً مع قضايا تخصّ الحلول الإسكانية والدعم الخيري والمساعدات عن طريق المنح والهبات المقدّمة لخدمة المجتمع، تليها مضامين التعليم والمعرفة فيما يتعلّق بالجامعات والمعاهد والمدارس والمؤسسات التربوية بنسبة 19.4%، ثمّ قضايا منظمات المجتمع المدني وأنشطتهم المختلفة، بما يتوازى مع طرح الرؤية كجمعية حماية المستهلك وجمعية الاقتصاديين البحرينية وجمعية رجال الأعمال وجمعية الشركات العائلية وغيرها بنسبة 18.7% من طرحا لصحيفة. في حين تتفاوت النسب بين قضايا الرعاية والخدمات الصحية والأمن والأمان والاستقرار والتعايش وقضايا الثقافة والتراث والهوية الوطنية وقضايا الرياضة بنسبة إجمالية قدرها 23.3% فقط، أخذاً في الاعتبار تدنّي نسبة قضايا الرياضة 2.1% والثقافة 2.8% عموماً بسبب تخصيص ملحق خاص بالأولى وتضمين الأخيرة في الصفحات العامة والمحلية.

ثالثاً: العلاقة بين خصائص التغطية والتطور الزمني للتغطية عبر سنوات الدراسة:

جدول رقم (17)										
مساحة المضمون خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
69.2	234	66.7	182	61.4	194	60.1	264	54.7	272	أقل من 30 سم × 3 عمود
15.1	51	17.6	48	18.4	58	21.0	92	24.3	121	30 سم × 3 عمود
15.7	53	15.8	43	20.3	64	18.9	92	20.9	104	أكثر من 30 سم × 3 عمود
100	338	100	273	100	316	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي² Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (23.22) بدراجات حرية (8) عند مستوى معنوية (0.003)، أي أنه ثبت عدم وجود علاقة بين (مساحة المضمون في صفحات الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.111)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة جداً.										

وبما أن المساحة تعتبر أحد عناصر الإبراز التي تعكس اهتمام الصحيفة بالمضمون المطروح من خلال نشره في مساحة كبيرة نسبياً، فقد جاء الجدول رقم (17) ليبيّن التباين في الأحجام والمساحة المتاحة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2008-2013، حيث أظهرت النتائج بأن السنة الأولى الممتدة من 2008-

2009 كانت أكثر اهتماماً بنشر المضامين في مساحات أكثر من 30سم×3عمود بنسبة 20.9% مع تقارب النسب في السنوات الأخرى. كما أظهرت النتائج أيضاً بأن عام 2009 تضمن أكثر مضامين ذات المساحة المقدرة بـ 30سم×3عمود، إلا أن النتائج أظهرت بأن 2013 احتوى على مضامين نشرت على مساحة أقل من 30سم×3عمود وبنسبة قدرها 69.2%، فضلاً عن ذلك فقد أشارت النتائج إلى ثبات في معدلات النشر على المساحات الصغيرة مع تناقص ذلك عبر الزمن باستمرار على كافة المساحات.

جدول رقم (18)										
موقع المضمون في صفحات الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
الموقع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
النصف العلوي	301	60.6	248	56.5	184	58.6	160	58.6	180	53.3
النصف السفلي	196	39.4	191	43.5	130	41.4	113	41.4	158	46.7
المجموع	497	100	439	100	314	100	273	100	338	100

وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (4.862) بدرجات حرية (4) عند مستوى معنوية (0.302)، أي أنه ثبت عدم وجود علاقة بين (موقع المضمون في صفحات الجريدة وسنوات الدراسة).

وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.051)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

ويظهر الجدول رقم (18) بأن أكثر الفترات نشرًا لمضامين قضايا التنمية في النصف العلوي من الصحيفة هي السنة الأولى لإطلاق الرؤية 2030، أي عام 2009 الذي احتوى على ما يقدر بـ 60.6% في مقابل 53.3% لعام 2013. وأما المضامين المنشورة في النصف السفلي من الصفحات، فقد بين الجدول نتائج عكسية حيث تم في 2013 نشر ما قدره 46.7% من الموضوعات في النصف السفلي، في مقابل 39.4% في عام 2009، وبالتالي فإن النتائج تشير إلى ثبات مواقع نشر قضايا التنمية عبر الزمن لصالح النصف العلوي من الصحيفة.

جدول رقم (19)										
نوع العناوين المستخدمة في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
42.6	144	35.5	97	42.4	134	39.4	173	36.4	181	عنوان رئيسي فقط
57.4	194	64.5	176	57.6	182	60.6	266	63.6	316	عنوان رئيسي وعناوين فرعية
100	338	100	273	100	316	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (6.168) بدراجات حرية (4) عند مستوى معنوية (0.187)، أي أنه ثبت عدم وجود علاقة بين (نوع العناوين المستخدمة في مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.057)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

ويبين الجدول رقم (19) نوع العناوين المستخدمة في فترة الدراسة، حيث أظهرت النتائج بأن عامي 2011 و2013 تضمن نسب متقاربة لا تتجاوز 43% باستخدام العناوين الرئيسية فقط في مضامين قضايا التنمية، بينما تقاربت نسب استخدام العناوين الرئيسية مع العناوين الفرعية في القضايا محل الدراسة في عامي 2009 و2012.

جدول رقم (20)										
كثافة حروف عناوين المضمون في صفحات الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
86.4	292	89	243	82.9	262	86.8	381	82.9	412	مكثف
13.6	46	11	30	17.1	54	13.2	58	17.1	85	غير مكثف
100	338	100	273	100	316	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (7.837) بدرجات حرية (4) عند مستوى معنوية (0.098)، أي أنه ثبت عدم وجود علاقة بين (نوع العناوين المستخدمة في مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.065)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

ويظهر في الجدول رقم (20) وصفاً لطبيعة كثافة حروف عناوين موضوعات الدراسة خلال السنوات من 2009 ولغاية 2013، حيث أظهرت النتائج بأن نسبة استخدام الحروف المكثفة في العناوين متقاربة ففي عام 2012 بلغت 89% - وهي الغالبة -، في مقابل أن أقل نسبة الاستخدام لحروف مكثفة في العنوان كانت في عامي 2009 و2011. أما الحروف غير المكثفة فقد بيّنت النتائج بأن نسب استخدامها متقاربة جداً ومتطابقة، إذ أن عامي 2009 و2011 تضمّنوا أعلى نسبة وقدرها 17.1% لكل منهما، بينما عام 2012 هو الأقل، من حيث استخدام الحروف غير المكثفة بنسبة 11% فقط.

جدول رقم (21)										
استخدام الألوان في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
24.6	83	21.6	59	28.8	91	30.5	134	36.2	180	أسود
75.4	255	78.4	214	71.2	225	69.5	305	63.8	317	ملون
100	338	100	273	100	316	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (23.266) بدرجات حرية (4) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (استخدام الألوان في مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.111)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

ومن حيث استخدام الألوان في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة، فقد بين الجدول رقم (21) بأن موضوعات التنمية المنشورة بالألوان عام 2012 احتوت على أعلى نسبة استخدام حيث بلغت 78.4%، في حين أن 63.8% هي أقل نسبة استخدام للألوان وجاءت في عام 2009، مؤكدين بذلك بأن أغلب موضوعات الدراسة في عام 2009 نشرت باللون الطباعي الأسود، في مقابل أقل نسبة كانت في 2012 بلغت 21.6%.

جدول رقم (22)										
طبيعة الصور المستخدمة في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
38.2	129	39.2	107	44.3	140	40.3	177	36.8	183	صور موضوعية
30.2	102	30.8	84	23.1	73	28.9	127	33.6	167	صور شخصية
16	54	17.6	48	15.5	49	12.3	54	11.7	58	رسم
15.7	53	12.5	34	17.1	54	18.5	81	17.9	89	بدون
100	338	100	273	100	316	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (21.529) بدراجات حرية (12) عند مستوى معنوية (0.043)، أي أنه ثبت عدم وجود علاقة بين (طبيعة الصور المستخدمة في مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.107)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

ويظهر الجدول رقم (22) مقارنة بين سنوات الدراسة من حيث طبيعة الصور المستخدمة في مضامين الدراسة، حيث تبين بأن الصور الموضوعية كانت أكثر استخداماً في عام 2011 بنسبة 44.3%، في مقابل 36.8% كأقل نسبة استخدام للصور الموضوعية في عام 2009. كما تأتي أكبر نسبة استخدام للصور الشخصية في عام 2009 بنسبة 33.6% في مقابل أن عام 2011 تضمن أقل نسبة استخدام للصور الشخصية بنسبة 23.1% فقط. ويظهر كذلك أن أكبر نسبة استخدام للرسوم والأشكال البيانية والتوضيحية جاءت في 2012 بنسبة 17.6%، في حين أن أقلها كان بنسبة 11.7% في 2009. وفضلاً عن كل ذلك فإن 2010 حمل مضامين صحفية خالية من الصور بتاتاً بنسبة 18.5% كنسبة عظمى مقارنة ببقية السنوات.

جدول رقم (23)										
الفنون التحريرية المستخدمة في مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
74.6	252	72.9	199	76.3	241	73.3	322	67.7	335	خبر صحفي
0	0	0	0	0	0	1.1	5	2.6	13	حديث صحفي
3.3	11	3.3	9	1.6	5	3.2	14	6.9	34	مقال صحفي
13.3	45	16.1	44	14.2	45	14.1	62	13.3	66	تقرير صحفي
8.9	30	7.7	21	7.9	25	8.2	36	9.5	47	مؤشرات
100	338	100	273	100	316	100	439	100	495	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (44.420) بدراجات حرية (16) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (القوالب الفنية المستخدمة في مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.153)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

أظهر الجدول رقم (23) الذي يبين استخدام الأشكال الفنية في الكتابة الصحفية خلال سنوات الدراسة بأن 2011 تضمن أخباراً صحفية أكثر من بقية السنين بمعدل 76.3% بالمقارنة بعام 2009 الأقل نسبياً في ذلك بمقدار 67.7%، في حين أن التقرير الصحفي كقالب فني استخدم في 2012 بمعدل 16.1%، تليه المؤشرات التي تحمل أرقام ونسب وإحصائيات اقتصادية التي استخدمت كقالب بكثافة بمعدل 9.5% في عام 2009. ويوضح ذلك اعتماد الصحيفة عموماً على الأشكال الأقل تعقيداً في نشرها لقضايا التنمية، مع تناقص في معدلات نشر المقالات والفنون الأخرى التي تتطلب عمقاً تحليلياً في استعراض الحقائق.

جدول رقم (24)										
مصادر مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
1.2	4	1.5	4	2.5	8	0.5	2	0.6	3	وكالة أنباء البحرين
0	0	0	0	0	0	1.6	7	2.0	10	وكالات أنباء عربية
0	0	0	0	0.3	1	0.7	3	0.4	2	وكالات أنباء أجنبية
5.0	17	7.7	21	3.2	10	8.9	39	9.9	49	محرر
3.3	11	2.2	6	3.5	11	5.9	26	8.9	44	مندوب
0.9	3	0	0	0	0	0	0	0	0	مراسل
8.0	27	8.1	22	3.8	12	3.0	13	4.2	21	كتب ودراسات ودوريات علمية
37.3	126	39.2	107	34.8	110	30.3	133	36.4	181	مؤسسات
11.2	38	11.4	31	9.2	29	10	44	13.5	67	وسائل أخرى
33.1	112	30	82	42.7	135	39.2	172	24.1	120	بدون مصدر
100	338	100	273	100	316	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (132.335) بدراجات حرية (36) عند مستوى معنوية (0.000)، أي انه ثبت وجود علاقة بين (مصادر مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تمَّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنَّ قوة العلاقة قد بلغت (0.258)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

وبيّن الجدول رقم (24) مصادر مضامين قضايا التنمية خلال فترة الدراسة، إذ بينت النتائج بأنّ عام 2009 أشار إلى أن أكثر المصادر اعتماداً هي تلك التي تصدر من المؤسسات بنسبة 36.5%، بينما تغيّر ذلك في 2010 و2011 لتصبح أكثر المضامين الإخبارية دون مصدر بنسبة تتراوح ما بين 39.2% و42.7%، ثم يعاود عامي 2012 و2013 الاعتماد على التصريحات الصادرة من المؤسسات في نسب تتراوح بين 37.3% و39.2%. وذلك في ظلّ قلّة الاعتماد على المراسل الصحفي ووكالات الأنباء عموماً، مع تفاوت الاعتمادية على المندوبين والمحريين الصحفيين خصوصاً في عام 2009، مع ذكر أنّ الاعتماد على الدوريات والكتب والتقارير الصادرة من مراكز بحثية فضلاً عن الصحف ووسائل الإعلام كوسائل أخرى يعتبر حاضراً لما تقدّمه هذه النوعيّة من المصادر من معلومات ومؤشرات هامّة على صعيد التنمية للجانب الاقتصادي خصوصاً عام 2009 و2013، وعليه فإنّ الصحيفة يزداد اعتمادها على المصادر المجهولة في طرح قضايا التنمية في ظلّ تناقص الاعتماد على المصادر الداخلية أو الذاتية كالمحريين والمندوبين الصحفيين.

جدول رقم (25)										
اتجاه المضمون خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
64.8	219	64.5	176	62.2	191	52.4	230	46.1	229	إيجابي
31.1	105	30	82	31.9	98	35.3	155	35	174	مجرّد
4.1	14	5.5	15	5.9	18	12.3	54	18.9	94	سلبي
100	338	100	273	100	307	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (82.957) بدراجات حرية (8) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنّه ثبت وجود علاقة بين (اتجاه مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تمّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنّ قوة العلاقة قد بلغت (0.207)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

ويظهر في الجدول رقم (25) اتجاهات مضامين صحيفة الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، والتي بيّنت بأن عامي 2012 و2013 يعتبران أكثر الأعوام تَضُمُّناً للأخبار الإيجابية بنسبة متقاربة بين 64.5% و64.8%، في حين أنّ عام 2009 تضمّن أكثر مضامين سلبية بنسبة 18.9%، بينما تتقارب نسب المضامين المجردة في كل سنوات الدراسة بمعدّلات من 30% إلى 35%، وعليه فإنّ النتائج بيّنت بأنّ معدّلات النشر السلبي لقضايا التنمية تتخفّض مع مرور الزمن في مقابل زيادة معدّلات النشر الإيجابي.

جدول رقم (26)										
الإطار والسياق الذي جاء فيه مضمون الجريدة خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
73.4	245	77.5	210	78.1	246	78	341	78.4	388	اقتصادي
2.4	8	1.8	5	3.5	11	0.7	3	0.6	3	سياسي
2.4	14	1.1	3	2.9	9	4.1	18	5.3	26	اجتماعي
9.3	31	7.0	19	9.8	31	8.9	39	7.1	35	فني/تقني
6.3	21	6.3	17	3.5	11	2.5	11	4.2	21	بيئي/صحي
3.9	13	5.5	15	2.2	7	5.7	25	4.4	22	ثقافي/علمي
0.6	2	0.7	2	0	0	0	0	0	0	أمني
100	334	100	271	100	315	100	437	100	495	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (49.806) بدراجات حرية (24) عند مستوى معنوية (0.001)، أي أنّه ثبت وجود علاقة بين (الإطار أو السياق الذي جاء فيه مضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تمّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنّ قوة العلاقة قد بلغت (0.162)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

يلاحظ في الجدول رقم(26) الذي يبيّن السياق الذي جاءت فيه موضوعات التنمية خلال فترة الدراسة، تقارب نسب الأخبار الواردة في سياق اقتصادي لكل أعوام الدراسة، تحديداً 2009 ولغاية 2012 بنسب تتراوح ما بين 77.5% و 78.4% بخلاف 2013 التي شهدت انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى نسبة 73.4%، في حين أنّ السياق التقني والفني كان أكثر تركيزاً في الأعوام 2010 و 2012 و 2013 مع نسب متقاربة تتراوح ما بين 8.9% و 9.3%. وذلك في ظلّ انعدام الموضوعات ذات السياق الأمني، تحديداً في الفترة ما بين 2009 و 2011، في مقابل تدني السياق السياسي في الموضوعات محل الدراسة.

جدول رقم (27)										
الامتداد المكاني للمضمون خلال سنوات الدراسة										
2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
64.8	219	67	183	72	226	60.6	266	59.4	295	محلي
21.6	73	19.4	53	16.9	53	25.5	112	25.4	126	إقليمي
13.6	46	13.6	37	11.1	35	13.9	61	15.3	76	دولي
100	338	100	273	100	314	100	439	100	497	المجموع
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (17.741) بدرجات حرية (8) عند مستوى معنوية (0.023)، أي أنّه ثبت وجود علاقة بين (الامتداد المكاني لمضمون الجريدة وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تمّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنّ قوة العلاقة قد بلغت (0.097)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

فقد أشار الجدول رقم (27) حول الامتداد المكاني خلال فترة الدراسة بأنه بالرغم من سيطرة المضامين المحلية خلال فترة الدراسة، إلا أنَّ عام 2013 هو أكثر الأعوام ذكراً للموضوعات ذات الشأن المحلي بنسبة 64.8%، في حين أنَّ الموضوعات ذات البعد الإقليمي كانت أكثر حضوراً في 2009 و2010 بنسب لا تتجاوز 25.5%، مع ذكر أنَّ الموضوعات ذات البعد الدولي كانت أكثر وروداً في عام 2009 بنسبة 15.3%. وبالتالي فإنَّ النتائج تبين زيادة في معدل الأخبار المحلية مقابل انخفاض في معدل الأخبار الدولية عبر الزمن.

جدول رقم (28)										
القطاع الذي تناوله المضمون خلال سنوات الدراسة										
السنة		2009		2010		2011		2012		2013
الوصف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قطاع عام	77	15.5	83	19	98	31	62	22.7	63	18.6
قطاع خاص	313	63	268	61.5	150	47.5	153	56	206	60.9
شراكة بين القطاعين	107	21.5	85	19.5	68	21.5	58	21.2	69	20.4
المجموع	497	100	436	100	316	100	273	100	338	100
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (34.827) بدرجات حرية (8) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (القطاع الذي تناوله المضمون وسنوات الدراسة). وبقياس قوة العلاقة تمَّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنَّ قوة العلاقة قد بلغت (0.136)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.										

ويظهر الجدول رقم (28) حول القطاع الذي تناوله المضمون خلال سنوات الدراسة بأن عام 2009 كان أكثر السنوات ذكراً لموضوعات تتعلق بالقطاع الخاص بنسبة 63%، إلا أن ذلك بدأ بالتراجع مع تقدّم السنوات حتى وصل لمعدل 56% ليعاود الصعود مجدداً في 2013. وعلى عكس ذلك النمط فقد بدأت مضامين القطاع العام في 2009 بنسبة منخفضة وقدرها 15.5%، وتلاها زيادة نسبية حتى وصلت في 2012 لمعدل 22.7%، غير أن 2013 شهد تراجعاً ليصل مجدداً لمعدل 18.6%. أما المضامين التي تناولت موضوعات الشراكة بين القطاعين بدت متقاربة نسبياً خلال فترة الدراسة بنسب تتراوح بين 19.5% و21.5%، وعليه فإنّ معدل قضايا القطاع العام كانت تزداد عبر الزمن في مقابل انخفاض معدل قضايا القطاع الخاص.

جدول رقم (29)

طرق تنمية الاقتصاد كعضون خلال سنوات الدراسة

السنة	2009			2010			2011			2012			2013		
	ك	%	ك	ك	%	ك	ك	%	ك	ك	%	ك	ك	%	%
الوصف															
التطوير الإداري الداخلي للمؤسسات	48	9.7	59	13.4	42	13.3	27	9.9	43	12.7					
فرص العمل والوظائف والأجور	16	3.2	9	2.1	7	2.2	8	2.9	6	1.8					
التدريب والتطوير المهني	27	5.4	20	4.6	8	2.5	9	3.3	10	3					
الاستثمار	30	6	25	5.7	20	6.3	26	9.5	30	8.9					
الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات البيئية	89	17.9	95	21.6	79	25	52	19	59	17.5					
الدراسات والتقارير والنشرات	93	18.7	73	16.6	43	13.6	45	16.5	71	21					
تشيين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة	85	17.1	79	18	64	20.3	60	22	65	19.2					
الإنتاجية والجودة في الأداء	109	21.9	79	18	53	16.8	46	16.8	54	16					
المجموع	497	100	439	100	316	100	273	100	338	100					

وبإجراء اختبار بيرسون كاي² Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (39.771) بدرجات حرية (28) عند مستوى معنوية (0.069)، أي أنه ثبت عدم وجود علاقة بين (طرق تنمية الاقتصاد كعضون وسنوات الدراسة). ويقاس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح للقياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.145)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

ويظهر في الجدول رقم (29) طرق تنمية الاقتصاد خلال سنوات الدراسة، حيث أظهرت النتائج بأنَّ عام 2011 تضمَّن أكبر نسبة في ذكر طرق تنمية الاقتصاد بنسبة 25% من خلال الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات البيئية، تلاها عام 2012 بنسبة 22% للمضامين الخاصة بتدشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة، في حين أنَّ الأعوام 2009 و2010 و2013 ارتكزت على مضامين متقاربة وبنسب متشابهة بين 21% و21.9% أخذاً في الاعتبار 2013 الذي تضمَّن مضامين حول الدراسات والتقارير والنشرات كأكثر طرق تنمية الاقتصاد ذكراً. وأما الأقل تركيزاً فهي من نصيب الموضوعات التي تتعلق بفرص العمل والوظائف والأجور من جهة، والتدريب والتطوير المهني بنسب تتراوح ما بين 1.8% و3.3% خلال كل سنوات الدراسة.

جدول رقم (30)

مصادر الاقتصاد كمضمون خلال سنوات الدراسة

2013		2012		2011		2010		2009		السنة			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك				
38.2	129	33.7	92	33.9	107	41.2	181	36.4	181	الخدمات المالية والبنكية والمصرفية			
4.4	15	2.9	8	4.1	13	3.2	14	6.2	31			النقل والسفر والسياحة والفندقة والترفيه	
6.2	21	4	11	0.9	3	5.7	25	4.4	22				
0.3	1	0.7	2	0	0	2.1	9	0.8	4	الخدمات اللوجستية والتصدير والاستيراد			
6.8	23	6.2	17	7	22	6.4	28	6.8	34			الطاقة	
7.7	26	6.2	17	7.3	23	9.1	40	7	35				
10.9	37	19	52	12	38	6.2	27	12.5	62	العقارات والإنشاءات			
1.8	6	2.2	6	1.9	6	2.3	10	0.6	3			الإعلان والتسويق والنشر	
3.6	12	4.4	12	5.7	18	1.8	8	1.2	6				
2.4	8	5.1	14	3.2	10	1.4	6	0.8	4	الصناعات الخفيفة والحرفية			
2.4	8	5.1	14	3.2	10	1.4	6	2.2	11			الغذاء والدواء والتموين	
16	54	13.6	37	21.5	68	19.4	85	20.9	104				
100	338	100	273	100	316	100	439	100	497	المجموع			

وبإجراء اختبار بيرسون كاي² Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (106.054) بدراجات حرية (44) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مصادر الاقتصاد كمضمون وسنوات الدراسة).

وبيقاس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.232)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

وبيّن الجدول رقم (30) مصادر الاقتصاد المعتمدة كمضمون خلال سنوات الدراسة، حيث بينت النتائج بأن عام 2010 هو الأنشطة من حيث ذكر موضوعات حول مصادر الاقتصاد، تحديداً الخدمات المالية والبنكية والمصرفية، بنسبة 41.2%، مع تفاوتها في بقية السنوات بين 33.7% و 38.2%. بينما يظهر بأن الأعوام 2011 و 2012 و 2013 شهدت أقل نسب بعدلات لا تتعدى 1% خصوصاً في فئة الخدمات اللوجستية والتصدير والاستيراد ثلثها فئة المعارض والمؤتمرات والفعاليات، في مقابل أن عامي 2009 و 2010 اعتمدا على ذكر موضوعات تخص الغذاء والدواء والتموين والإعلان والتسويق والنشر والصناعات الثقيلة والأخرى الخفيفة والحرفية بنسب منخفضة ومتفاوتة تتراوح بين 0.6% و 1.8%.

جدول رقم (31)

مضامين تطوير الجانب الحكومي في الجريدة خلال سنوات الدراسة

السنة	2009		2010		2011		2012		2013	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية	166	56.8	104	45.4	102	56.7	94	63.5	105	59.3
تطوير الكفاءات الحكومية	41	14	52	22.7	19	10.6	14	9.5	24	13.6
الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة	49	16.8	54	23.6	31	17.2	24	16.2	30	16.9
تطوير البنية التحتية	36	12.3	19	8.3	28	15.6	16	10.8	18	10.2
المجموع	292	100	229	100	180	100	148	100	177	100

وبإجراء اختبار بيرسون كاي² Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (31.325) بدرجات حرية (12) عند مستوى معنوية (0.002)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (القطاع الذي تناوله المضمون وسنوات الدراسة).

وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.172)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

وبيّن الجدول رقم (31) موضوعات تطوير الجانب الحكومي خلال سنوات الدراسة، إذ أظهرت النتائج بأن أكثر الموضوعات ذكراً خلال فترة الدراسة هي التي تتعلق بفترة السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية في نسب أدناها عام 2010 بمعدل 45.4% وأعلىها عام 2013 بنسبة 59.3%، أما موضوعات تطوير الكفاءات وموضوعات الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة الحكومية فتبين بأن عام 2010 هو الأكثر إيراداً لها بنسب تتراوح بين 22.7% و 23.6%، في حين أن موضوعات تطوير البنية التحتية كانت أكثر حضوراً في مضامين عام 2011 بنسبة 15.6%. وعليه فإن النتائج تبنت وجود زيادة في قضايا تطوير الكفاءات عبر الزمن مقابل انخفاض في معدل قضايا الأنظمة والتشريعات مع ثبات معدل قضايا البنية التحتية عبر الزمن.

جدول رقم (32)

مضامين تطوير الجانب المجتمعي خلال سنوات الدراسة

2013		2012		2011		2010		2009		السنة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوصف
14.9	10	15.7	8	25.9	21	25	28	29.5	36	الحلول والمساعدات الاجتماعية
17.9	12	7.8	4	0	0	7.1	8	15.6	19	الرعاية الصحية
19.4	13	33.3	17	17.3	14	19.6	22	14.8	18	التعليم والمعرفة
6	4	9.8	5	18.5	15	8	9	3.3	4	الأمن والأمان والاستقرار والتعايش
17.9	12	25.5	13	22.2	18	11.6	13	6.6	8	البيئة الطبيعية
0	0	0	0	0	0	3.6	4	6.6	8	الثقافة والتراث والآثار والهوية
5.9	3	16	3	16	13	21.4	24	23.8	29	منظمات المجتمع المدني
6	4	2	1	0	0	3.6	4	0	0	الرياضة
100	67	100	51	100	81	100	112	100	122	المجموع

وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (86.662) بدرجات حرية (28) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين تطوير الجانب المجتمعي وسنوات الدراسة).

وبيّنا قوة العلاقة تمّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنّ قوة العلاقة قد بلغت (0.408)، وبالتالي فهي علاقة متوسطة.

ويظهر الجدول رقم (32) مضامين تطوير الجانب المجتمعي خلال سنوات الدراسة، حيث تبين بأن فئة موضوعات الحلول والمساعدات الاجتماعية كانت أكثر حضوراً في عام 2009 بنسبة 29.5% في مقابل 14.9% كأقل معدل في عام 2013، في حين أن موضوعات التعليم والمعرفة كانت أكثر حضوراً في مضامين عام 2012 بنسبة 33.3% بعكس 2009 بنسبة 14.8%. لكن الملاحظ هو تدني نسب موضوعات الثقافة والتراث والآثار والهوية وموضوعات الرياضة بصفة صغرى، كما هو الحال في الأعوام 2011 و2012 و2013 بالنسبة لموضوعات الثقافة والتراث والآثار والهوية و2009 و2011 لموضوعات الرياضة، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع نسبة موضوعات الأمن والأمان والاستقرار والتعاضد بنسبة 18.5% في عام 2011 تزامناً مع الأحداث السياسية.

رابعاً: العلاقة بين الأشكال الصحفية المستخدمة وقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030، والمصادر الصحفية، وسبل تطوير الجانب الحكومي والمجتمعي:

جدول رقم (33)											
مضامين قطاع العمل في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة											
مؤشرات	تقرير صحفي		مقال صحفي		حديث صحفي		خبر صحفي		القالب		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
0	0	19.8	52	21.9	16	11.1	2	23.3	313		قطاع عام
98.1	156	56.9	149	28.8	21	88.9	16	55.4	746		قطاع خاص
1.9	3	23.3	61	23.3	36	0	0	21.3	287		شراكة بين القطاعين
100	159	100	262	100	73	100	18	100	1346		المجموع

وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (157.506) بدرجات حرية (8) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين قطاع العمل في مقابل نوع القالب الفني المستخدم). وقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.280)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

كما يبين الجدول (33) مقارنة بين مضامين قطاع العمل ونوع القالب الفني المستخدم في صياغتها، حيث أظهرت النتائج بأن موضوعات القطاع العام غالباً ما تأتي على شكل خبر صحفي بنسبة 23.3% مع غياب استخدام هذه الموضوعات للمؤشرات الرقمية والإحصائية، بعكس القطاع الخاص الذي كثيراً ما تتدرج موضوعاته ضمن قالب المؤشرات بنسبة 98.1% يليه من حيث الاستخدام قالب الحديث الصحفي بنسبة 88.9%، بيد أن موضوعات الشراكة بين القطاعين تنشر عادة على شكل تقارير ومقالات صحفية بنسبة 23.3% لكل منهما، مع انعدام استخدام قالب الحديث الصحفي لطرح هذه الموضوعات.

جدول رقم (34)

مضامين طرق تنمية الاقتصاد في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة												
مؤشرات			تقرير صحفي		مقال صحفي		حديث صحفي		خبر صحفي		الغالب	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0	0	5.0	13	15.1	11	11.1	2	14.3	193		طرق تنمية الاقتصاد	
0	0	6.9	18	0	0	0	0	2.1	28		التطوير الإداري الداخلي للمؤسسات	
0	0	2.7	7	0	0	0	0	5	67		فرص العمل والوظائف والأجور	
0	0	8	21	2.7	2	27.8	5	7.6	103		التدريب والتطوير المهني	
0	0	13.4	35	12.3	9	0	0	24.5	330		الاستثمار	
0	0	12.2	32	20.5	15	0	0	5.9	79		الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات البيئية	
0	0	12.2	32	20.5	15	0	0	22	297		الدراسات والتقارير والنشرات	
0	0	12.2	32	20.5	15	50	9	22	297		تنشيد وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات	
0	0	24.4	64	28.8	21	11.1	2	18.7	252		جيدة ومبتكرة	
0	0	100	262	100	73	100	18	100	1349		الإنتاجية والجودة في الأداء	
0	0	100	262	100	73	100	18	100	1349		المجموع	

وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2، Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (995.481) بدرجات حرية (28) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين طرق تنمية الاقتصاد في مقابل نوع الغالب الفني المستخدم).

وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.590)، وبالتالي فهي علاقة متوسطة تميل للقوة.

وبيّن الجدول رقم (34) بأنّ الخبر الصحفي كقالب تمّ استخدامه بشكل رئيسي في تغطية موضوعات الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات، وموضوعات تشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة في نسب تتراوح بين 22% و 24%، في حين أنّ 50% من استخدام الحديث الصحفي يدخل في موضوعات تشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة. ويّين الجدول بأنّ 28.8% من المقالات الصحفية تأتي تحت موضوعات الإنتاجية والجودة في الأداء و 20.5% منها يناقش الدراسات والتقارير والنشرات، مع ذكر أنّ التقارير الصحفية كثيراً ما كانت تكتب في طرح الإنتاجية والجودة في الأداء.

جدول رقم (35)

مضامين مصادر الاقتصاد في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة

مؤشرات		تقرير صحفي		مقال صحفي		حديث صحفي		خبر صحفي		القائبات
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
98.1	156	16	42	13.7	10	27.8	5	35.4	477	الخدمات المالية والبنكية والمصرفية
0	0	8	21	0	0	0	0	4.4	60	النقل والسفر والسياحة والفندقة والترفيه
0	0	6.1	16	0	0	16.7	3	4.7	63	المعارض والمؤتمرات والفعاليات
0	0	0	0	0	0	0	0	1.2	16	الخدمات اللوجستية والتصدير والاستيراد
1.9	3	7.6	20	11	8	0	0	6.9	93	الطاقة
0	0	9.9	26	6.8	5	0	0	8.2	110	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
0	0	1.9	5	21.9	16	16.7	3	14.2	192	المعارف والإنشاءات
0	0	2.3	6	0	0	0	0	1.9	25	الإعلان والتسويق والنشر
0	0	8.8	23	0	0	0	0	2.4	33	الصناعات الثقيلة
0	0	0.4	1	0	0	11.1	2	1.9	26	الصناعات الخفيفة والحرفية
0	0	4.6	12	2.7	2	16.7	3	2.4	32	الغذاء والدواء والتموين
0	0	34.4	90	43.8	32	11.1	2	16.5	222	أخرى
100	159	100	262	100	73	100	18	100	1349	المجموع

وبإجراء اختبار بيرسون كاي² Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (502.413) بدرجات حرية (44) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين مصادر الاقتصاد في مقابل نوع القالب الفني المستخدم).

وتُقاس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.461)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

في المقابل فإن الجدول رقم (35) يظهر بأن قالب الخبر الصحفي وقالب الحديث الصحفي يستخدمان غالباً عند طرح الموضوعات المتعلقة بالخدمات المالية والبنكية والمصرفية والآخر المعارض والمؤتمرات والفعاليات بنسب تتراوح بين 16.7% و 35.4%، بينما قالب المقال الصحفي يغطي غالباً موضوعات المصادر الأخرى كالتجارة العامة من جهة وموضوعات تخص الأنشطة العقارية والإنشائية، مع ذكر أن التقرير الصحفي كقالب غالباً ما يدخل مع موضوعات المصادر الأخرى، وأن المؤشرات كقالب فني يستخدم في طرح الموضوعات الخدمات المالية والبنكية والمصرفية بشكل رئيسي ونسبة 98.1% لما تفرضه طبيعة هذا المجال.

جدول رقم (36)

مضامين تطوير الجانب الحكومي في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة

مؤشرات		تقرير صحفي		مقال صحفي		حديث صحفي		خبر صحفي		ال قالب
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	تطوير الجانب الحكومي
100	3	61.8	115	82	50	80	8	51.4	393	السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية
0	0	5.4	10	1.6	1	0	0	18.2	139	تطوير الكفاءات الحكومية
0	0	21.5	40	8.2	5	20	2	18.5	141	الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة
0	0	11.3	21	8.2	5	0	0	11.9	91	تطوير البنية التحتية
100	3	100	186	100	61	100	10	100	764	المجموع

وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (47.075) بدراجات حرية (12) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين تطوير الجانب الحكومي في مقابل نوع القالب الفني المستخدم).

وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.210)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

ويلاحظ في الجدول رقم (36) بأن أغلب القوالب الفنية كانت تغطي موضوعات السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية وذلك بشكل ملحوظ، غير أن ما يلي ذلك هو أن أغلب الموضوعات التي جاءت في شكل إخباري كانت تغطي موضوعات تطوير الكفاءات الحكومية بنسبة 18.2%، وبأن الموضوعات التي جاءت على صيغة التقرير الصحفي هي موضوعات الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة بنسبة 21.5%، مع انخفاض معدلات استخدام قالب المؤشرات بشكل ملحوظ واكتفائه في 3 موضوعات تخص السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية.

جدول رقم (37)

مضامين تطوير الجانب المجتمعي في مقابل نوع الفنون التحريرية المستخدمة

مؤشرات		تقرير صحفي		مقال صحفي		حديث صحفي		خبر صحفي		ال قالب
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	تطوير الجانب المجتمعي
0	0	18.6	8	60	9	100	5	22.1	81	الحلول والمساعدات الاجتماعية
0	0	11.6	5	13.3	2	0	0	9.8	36	الرعاية الصحية
0	0	16.3	7	13.3	2	0	0	20.4	75	التعليم والمعرفة
0	0	2.3	1	0	0	0	0	9.8	36	الأمن والأمان والاستقرار والتعايش
100	3	27.9	12	6.7	1	0	0	13.1	48	البيئة الطبيعية
0	0	0	0	6.7	1	0	0	3.0	11	الثقافة والتراث والآثار والهوية
0	0	23.3	10	0	0	0	0	19.3	71	منظمات المجتمع المدني
0	0	0	0	0	0	0	0	2.5	9	الرياضة
100	3	100	43	100	15	100	5	100	367	المجموع

وبإجراء اختبار بيرسون كاي² Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (60.743) بدرجات حرية (28) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين تطوير الجانب المجتمعي في مقابل نوع القالب الفني المستخدم).

وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.351)، وبالتالي فهي علاقة متوسطة.

ويظهر في الجدول رقم (37) جلياً بأن استخدام الأشكال والفنون الصحفية جاء متفاوتاً في ارتباطه بموضوعات تطوير الجانب المجتمعي، وبما أن قالب الخبر الصحفي هو الأكثر استخداماً عموماً، فقد بين الجدول بأن أغلب ارتكازه في موضوعات الحلول والمساعدات الاجتماعية بنسبة 22.1%، وكذلك هو الحال للحديث الصحفي والمقال الصحفي الذين جاءا مستوعبين لقضايا الحلول والمساعدات الاجتماعية. غير أن قالب التقرير الصحفي والمؤشرات كانا أكثر استخداماً في موضوعات البيئة الطبيعية.

خامساً: العلاقة بين مساحات تغطية قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030، وقطاع العمل، وسبل تطوير الاقتصاد، ومصادر تنمية الاقتصاد:

جدول رقم (38)							
مضامين قطاع العمل في مقابل المساحة التي تشغلها							
المساحة		أقل من 30سم × 3		من 30سم × 3		أكثر من 30سم × 3	
عمود		عمود		عمود		عمود	
القطاع		ك		%		ك	
قطاع عام		252	22	91	24.6	40	11.5
قطاع خاص		634	55.5	191	51.6	265	76.4
شراكة بين القطاعين		257	22.5	88	23.8	42	12.1
المجموع		1143	100	370	100	347	100

وبإجراء اختبار بيرسون كاي2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (57.339) بدرجات حرية (4) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنَّه ثبت وجود علاقة بين (مضامين قطاع العمل في مقابل المساحة التي تشغلها).

وبقياس قوة العلاقة تمَّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنَّ قوة العلاقة قد بلغت(0.173)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

ويظهر الجدول رقم (38) حول مضامين قطاع العمل في مقابل المساحة التي تشغلها بأن أكثر موضوعات القطاع العام وموضوعات شراكة بين القطاعين كانت تنشر على مساحات من 30 سم × 3 عمود بنسبة تتراوح بين 23.8% و 24.6%، في حين أن موضوعات القطاع الخاص كانت تنشر أغلبها على مساحة أكثر من 30 سم × 3 عمود بمعدل 76.4%. مما يؤكد بأن أكثر القطاعات اهتماماً من قبل الصحفية هي قضايا وموضوعات القطاع الخاص، حيث شكّل حيز المساحة التي تنشر فيه كمضامين هي الأكبر مقارنة ببقية القطاعات.

جدول رقم (39)

مضامين طرق تطوير الاقتصاد في مقابل المساحة التي تشغلها						
المساحة		اقل من 30سم × 3 عمود		من 30سم × 3 عمود		أكثر من 30سم × 3 عمود
طرق تطوير الاقتصاد		ك	%	ك	%	ك
التطوير الإداري الداخلي للمؤسسات		177	15.4	26	7	16
فرص العمل والوظائف والأجور		29	2.5	5	1.4	12
التدريب والتطوير المهني		64	5.6	7	1.9	3
الاستثمار		80	7.0	30	8.1	21
الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات البينية		256	22.3	98	26.5	20
الدراسات والتقارير والنشرات		64	5.6	70	18.9	191
تدشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة		264	23	55	14.9	34
الإنتاجية والجودة في الأداء		212	18.5	79	21.4	50
المجموع		1146	100	370	100	347
وبإجراء اختبار بيرسون كاي2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (513.130) بدرجات حرية (14) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين طرق تطوير الاقتصاد في مقابل المساحة التي تشغلها). وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.465)، وبالتالي فهي علاقة متوسطة.						

ويأتي الجدول رقم (39) لبيّن المساحات التي تنشر فيها موضوعات طرق التنمية المختلفة، حيث أظهرت النتائج بأن 21.4% و 26.5% من موضوعات الإنتاجية والجودة في الأداء وموضوعات الاتفاقيات والتعاقدات والاجتماعات واللقاءات البينية تنشر في مساحات من 30سم × 3 عمود، في حين أن غالبية موضوعات تدشين وافتتاح وإطلاق مشاريع ومؤسسات وخدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة تنشر في حيز أقل من 30سم × 3 عمود بمعدل 23%، غير أن موضوعات التقارير والدراسات والنشرات تتخذ مساحات كبيرة

عموماً بحجم أكثر من 30 سم × 3 عمود بنسبة 55%، وبالتالي تولي الصحيفة اهتماماً أكثر بموضوعات الدراسات والتقارير والنشرات الرقمية والإحصائية لما تتضمنه من بيانات ومعلومات متخصصة علمياً واقتصادياً تُبنى عليه العديد من القرارات التنموية والاقتصادية للمؤسسات المختلفة.

جدول رقم (40)

مضامين مصادر الاقتصاد في مقابل المساحة التي تشغلها

المساحة		أقل من 30 سم × 3 عمود		من 30 سم × 3 عمود		أكثر من 30 سم × 3 عمود	
مصادر الاقتصاد		ك	%	ك	%	ك	%
الخدمات المالية والبنكية والمصرفية		430	37.5	86	23.2	174	50.1
النقل والسفر والسياحة والفندقة والترفيه		50	4.4	26	7	5	1.4
المعارض والمؤتمرات والفعاليات		50	4.4	13	3.5	19	5.5
الخدمات اللوجستية والتصدير والاستيراد		13	1.1	0	0	3	0.9
الطاقة		70	6.1	29	7.8	25	7.2
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		99	8.6	31	8.4	11	3.2
العقارات والإنشاءات		189	16.5	24	6.5	3	0.9
الإعلان والتسويق والنشر		14	1.2	16	4.3	1	0.3
الصناعات الثقيلة		21	1.8	13	3.5	22	6.3
الصناعات الخفيفة والحرفية		22	1.9	5	1.4	2	0.6
الغذاء والدواء والتموين		16	1.4	21	5.7	12	3.5
أخرى		172	15	106	28.6	70	20.2
المجموع		1146	100	370	100	347	100

وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (224.263) بدرجات حرية (22) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين مصادر الاقتصاد في مقابل المساحة التي تشغلها).

وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.328)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

ويبين الجدول رقم (40) مقارنة بين مصادر الاقتصاد والمساحات التي تشغلها، والذي نتعرف من خلاله على مدى اهتمام الصحيفة بالموضوع عبر المساحة التي أتاحتها له، فيظهر في الجدول بأن موضوعات الخدمات المالية والبنكية والمصرفية كانت تنشر أكثرها على مساحات تُقدَّر بأكثر من 30 سم × 3 عمود وذلك بنسبة 50.1%، بينما الموضوعات التي تنشر على مساحة من 30 سم × 3 عمود كانت أغلبها منضوية تحت مضامين التجارة العامة والأخرى بنسبة 28.6%، على أساس أن أكثر الموضوعات التي تنشر في مساحات أقل من 30 سم × 3 عمود هي تلك الموضوعات التي تنتمي لفئة العقارات والإنشاءات. مما يُثبت أن الصحيفة كانت مهتمة بموضوعات الخدمات البنكية والمالية أكثر من غيرها، إذ أنها كانت توليها مساحة أكبر نسبياً من بقية الموضوعات.

جدول رقم (41)

مضامين تطوير الجانب الحكومي في مقابل المساحة التي تشغلها

المساحة		أقل من 30 سم × 3 عمود		من 30 سم × 3 عمود		أكثر من 30 سم × 3 عمود	
تطوير الجانب الحكومي		ك	%	ك	%	ك	%
السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية		348	54	121	50.8	102	71.3
تطوير الكفاءات الحكومية		126	19.5	17	7.1	7	4.9
الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة		116	18	47	19.7	25	17.5
تطوير البنية التحتية		55	8.5	53	22.3	9	6.3
المجموع		645	100	238	100	143	100

وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (69.601) بدراجات حرية (6) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنه ثبت وجود علاقة بين (مضامين تطوير الجانب الحكومي في مقابل المساحة التي تشغلها).

وبقياس قوة العلاقة تم احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأن قوة العلاقة قد بلغت (0.252)، وبالتالي فهي علاقة ضعيفة.

يستعرض الجدول رقم (41) المساحات التي تشغلها موضوعات تطوير الجانب الحكومي، حيث بيّنت النتائج بأن الموضوعات التي تنتمي لفئة السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية غالباً ما تتشر في مساحات أكثر من 30سم × 3 عمود وذلك بنسبة 71.3%، في حين أنّ 19.7% من موضوعات الأنظمة الرقابية والتشريعية والعدالة غالباً ما تتشر على مساحات من 30سم × 3 عمود، وبنفس النسبة تقريباً فإنّ موضوعات تطوير الكفاءات الحكومية كثيراً ما تتشر في أقل من 30سم × 3 عمود. ويزيد عن ذلك بمعدل 4% موضوعات تطوير البنية التحتية التي تتشر على حيّز 30سم × 3 عمود.

جدول رقم (42)						
مضامين تطوير الجانب المجتمعي في مقابل المساحة التي تشغلها						
المساحة		أقل من 30سم × 3 عمود		من 30سم × 3 عمود		أكثر من 30سم × 3 عمود
تطوير الجانب المجتمعي		ك	%	ك	%	ك
الحلول والمساعدات الاجتماعية		82	25.9	9	13	12
الرعاية الصحية		28	8.9	12	17.4	3
التعليم والمعرفة		72	22.8	8	11.6	4
الأمن والأمان والاستقرار والتعايش		22	7	14	20.3	1
البيئة الطبيعية		30	9.5	13	18.8	21
الثقافة والتراث والآثار والهوية		7	2.2	4	5.8	1
منظمات المجتمع المدني		68	21.5	7	10.1	6
الرياضة		7	2.2	2	2.9	0
المجموع		316	100	69	100	48
وبإجراء اختبار بيرسون كاي 2 Pearson Chi-Square، فقد بلغت قيمة المعامل (73.351) بدراجات حرية (14) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أنّه ثبت وجود علاقة بين (مضامين تطوير الجانب المجتمعي في مقابل المساحة التي تشغلها). وبقياس قوة العلاقة تمّ احتساب معامل التوافق Contingency Coefficient، حيث أوضح القياس بأنّ قوة العلاقة قد بلغت (0.381)، وبالتالي فهي علاقة متوسطة.						

ويستعرض الجدول رقم (42) نسب المساحات التي تغطيها موضوعات والتي بيّنت بأن 25.9% من مساحة أقل من 30 سم × 3 عمود تغطيها موضوعات الحلول والمساعدات الاجتماعية، في حين أنّ أغلب قضايا الرعاية الصحية ونسبة 17.4% تنشر في مساحة من 30 سم × 3 عمود، بينما قضايا البيئة الطبيعية أخذت حيزاً أكبر، إذ أنّ 43.8% من مضامينها كانت تنشر في مساحات أكثر من 30 سم × 3 عمود، وبالرغم من تدني عدد موضوعات الثقافة والتراث والآثار والهوية وموضوعات الرياضة، إلا أنّ مضامين كل منهما غالباً ما تنشر في مساحات معتدلة من 30 سم × 3 عمود.

سادساً: مناقشة النتائج:

1- الاستنتاجات من حيث الخصائص الموضوعية والشكلية:

القضايا الأكثر اهتماماً:

بيّنت النتائج بأنّ نحو 60% من المضامين محل الدراسة تحمل أخبار القطاع الخاص، وأنّ أكثر موضوعات طرق تنمية الاقتصاد بحسب المضامين الإخبارية تتناول قضايا الاتفاقيات والتعاقدات واللقاءات والاجتماعات البنينة التي تجريها المؤسسات، بالإضافة إلى سيطرة أخبار الخدمات المالية والمعاملات المصرفية والبنكية على طبيعة مصادر تنمية الاقتصاد، مع تركيز مضامين سبل تطوير الجانب الحكومي على قضايا السياسات والمبادرات الاستراتيجية والمستقبلية، وتركيز سبل تطوير المجتمع على قضايا الحلول والمساعدات الاجتماعية.

إنّ اعتماد المضامين الإخبارية محل الدراسة على ذكر أخبار القطاع الخاص يُعدّ أمراً مسانداً لما طرحته رؤية 2030 حول دور القطاع الخاص في عجلة التنمية وتحقيق هذه الرؤية، وهذا إلى جانب أنّ معظم الأخبار تغطّي الجانب الخدماتي المالي والمصرفي، والذي يعتبر أحد عناصر طموحات الرؤية في جعل البحرين مركزاً مالياً مهماً في المنطقة. كما تبين هيمنة أخبار السياسات والمبادرات الاستراتيجية المستقبلية على تطوير الجانب الحكومي، في ظلّ وجود توجه جاد من قبل الجهات المعنية في القطاع الحكومي لترسيخ الفكر الاستراتيجي وهذا يأتي متماشياً مع مضامين الرؤية، وأنّ التركيز على قضايا المساعدات الاجتماعية في الإطار الاقتصادي يضيف طابعاً إنسانياً مهماً في اعتبارات الرؤية.

وأظهرت النتائج بأن حوالي 77% من مضامين الصحيفة محل الدراسة جاءت في سياق اقتصادي، مع تركيز على الأخبار المحلية أكثر من الأخبار الإقليمية والعالمية، كما تجدر الإشارة إلى أن ما لا يقل عن 55% من هذه الأخبار كانت إيجابية في الطرح.

ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة الصفحات المتخصصة والمستهدفة بالتحليل فرضت على النتائج هيمنة البعد الاقتصادي لأخبارها، وأن إيلاء الأخبار المحلية هذا الاهتمام هو أمر طبيعي على اعتبار أن رؤية 2030 تركز على بناء الاقتصاد المحلي والارتقاء به كأولوية، وأن أية مشاريع دولية ما هي إلا محفزات لذلك. بالإضافة إلى أن ذكر الأخبار الإيجابية يعتبر عاملاً مهماً ومساعداً في تحفيز عملية التنمية، وهذا هو ما تقوم عليه نظرية الاتصال التنموي من فكرة أن العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام متكاملة، وبالتالي فإن ترويج الأفكار الإيجابية حول جهود الحكومة في التنمية يعتبر مهماً في تعزيزها.

المصادر والفنون الصحفية المستخدمة:

لقد أسفرت النتائج عن أن حوالي 35% من المضامين مستقاة من أخبار المؤسسات، والتي غالباً ما تكون صادرة كبيانات صحفية من إدارات العلاقات العامة في مختلف المؤسسات، تليها بنسبة 33% بدون مصادر، وذلك في ظلّ تدني مصادر الصحيفة ذاتها، مما يثير تساؤلات حول جدوى مهنية الصحيفة وأسباب اعتمادها على الأخبار الجاهزة، فضلاً عن الأخبار مجهولة المصدر، مع اعتبارات محتملة بسبب نقص الكوادر والمهارات، مع التأكيد على خطورة الاعتماد على الأخبار مجهولة المصدر على البعد الاقتصادي عموماً، والذي يتطلب قدراً من الدقة والمصادقية في الطرح والذي يُعزّز بموثوقية المصدر من جهة ومهنية الصحيفة من جهة أخرى.

كما أن ذلك يحيلنا إلى طبيعة الفنون المستخدمة في كتابة مضامين الصحيفة محل الدراسة، فقد أظهرت النتائج بأن هناك اعتماداً كبيراً على استخدام الأشكال الأقل تعقيداً والتي تستند على سرد الحقائق المختصرة والمختزلة دون التوجّه للتعمّق تحليلياً فيها، حيث إن ما يقرب 75% من المضامين جاءت كأخبار صحفية، في ظلّ الحاجة إلى تنوع الفنون لتحقيق الغاية المطلوبة في بناء الاتجاهات المختلفة حول رؤية 2030، خصوصاً المقالات الصحفية التي جاءت باستخدام متدني، على اعتبار أهميته كفن في عملية بناء الرأي العام. والغريب أن الحديث الصحفي حصل على نسبة متدنية جداً وقدرها 1% مقارنة ببقية الفنون الصحفية، وهذا يتنافى جزئياً مع طبيعة النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وكان من الأجدى استخدامه مع تنامي الأحداث والفعاليات من خلال إجراء الحوارات مع صنّاع القرار في مجتمع المال والأعمال، وذلك

إلى جانب الفنون الأخرى الأكثر تركيباً، والتي يستفاد منها عموماً في توضيح القضايا والاستناد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة.

المواقع والمساحات والعناصر الشكلية والتيوبوغرافية:

إن المساحة والموقع وبقية العناصر التيبوغرافية تعتبر أحد مؤشرات اهتمام الصحيفة بالقضايا المراد دراستها، وهذا ما أشارت إليه نظرية التأطير الإعلامي من أن هذه العناصر وغيرها تعتبر أدوات تساهم في إبراز الفكرة أو القضية المراد طرحها، وعليه فإن تلك الفكرة هي محل اهتمام الصحيفة بذاتها. وفي هذه الدراسة، فقد بيّنت النتائج بأن أغلب مضامين قضايا التنمية قد نشرت في مساحات صغيرة، أي أن ما يقرب 60% من المضامين نشرت على مساحات تقل عن 30 سم × 3 عمود. وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى دليلاً على عدم اهتمام الصحيفة بقضايا التنمية بحسب ما أوردته رؤية 2030، إلا أن النتائج التي تخص بقية العناصر ساعدت على نفي ذلك، حيث أظهرت النتائج بأن 58% من المضامين نشرت في النصف العلوي من الصفحة، وذلك في ظل التنوع في استخدام العناوين الرئيسية مع الفرعية معاً بنسبة تفوق 60%، مع الحرص على تنوع استخدام الألوان في المضامين بنسبة 70% وتضمينها بصور بنسبة تفوق 80%، ويمكن ارتكاز ذلك على طبيعة المدرسة الإخراجية التي تتبعها الصحيفة في بناءها وتوزيعها للعناصر الشكلية والتيوبوغرافية، والتي بيّنت بأن الصحيفة محل الدراسة تولي لقضايا التنمية التي تم استنتاجها اهتماماً في الطرح وذلك بالنظر إلى استخدامها لأدوات الإبراز.

2- الاستنتاجات من حيث الفترة الزمنية:

القضايا الأكثر اهتماماً عبر الزمن:

أظهرت النتائج بأنه وبالرغم من أن القضايا التي تتعلق بالقطاع الخاص كانت أكثر ذكراً في صحيفة الدراسة، إلا أن عام 2011 شهد هبوط معدل نشر قضايا القطاع الخاص لصالح القطاع العام من 63% إلى نحو 47%، وقد يعود ذلك إلى تأثير الأحداث السياسية التي مرّت بها البحرين خلال تلك الفترة، إذ أن تداعيات الأحداث قد يكون لها تأثير على نشاط القطاع الخاص وألقى الضوء أكثر على القطاع العام. كما بيّنت النتائج بأن المضامين التي تخص الخدمات المالية والبنكية كانت أكثر بروزاً في 2010، وذلك لأهمية هذا المصدر الاقتصادي بحسب رؤية 2030، وأن مضامين السياسات والمبادرات الاستراتيجية الحكومية كانت أكثر نشاطاً في 2013، في حين أن مضامين التي تخص الحلول والمساعدات الاجتماعية كانت أكثر بروزاً في الفترة منذ إطلاق الرؤية وحتى 2009، وقد يرجع ذلك إلى الحاجة إلى تأسيس الوعي بالرؤية الاستراتيجية من منطلق اجتماعي عبر طرح الأخبار والمضامين التي تعكس واقع وحاجات

المجتمع، مع ملاحظة أنَّ المضامين الإيجابية ازدادت في الطرح بدءاً من 2011 ولغاية نهاية الفترة، على اعتبار أنَّ نشر الأخبار الإيجابية في ظلِّ الأحداث السياسية قد يخفف من تداعياتها على الوضع الاقتصادي ككل، وهنا تكمن أهمية التكامل بين الدولة ووسائل الإعلام في إيجاد التنمية.

المصادر والفنون الصحفية المستخدمة عبر الزمن:

بالرغم من هيمنة فن الخبر الصحفي على مجمل الفنون خلال فترة الدراسة، إلا أنَّ التقارير الصحفية، التي جاءت في المرتبة الثانية بعد الأخبار، كانت أكثر نشاطاً في 2012 بنسبة تقارب 16%، والجدير بالملاحظة هو أنَّ الحديث الصحفي كان مستخدماً كفن تحريري منذ انطلاق الرؤية ولغاية 2010، حيث أضحى غير مستخدم في الصحيفة منذ 2011 ولغاية نهاية فترة الدراسة، كما أنَّ فن المقال الصحفي، الذي يُعدُّ من الفنون المهمة، بحيث كان مستخدماً في بداية فترة الدراسة منذ انطلاق الرؤية ولكن انخفض معدل استخدامه ليصل 1.6% فقط في عام 2011.

كما يلاحظ بأنَّ معدل الاعتماد على وكالة أنباء البحرين ازداد ليصل إلى 2.5% في 2011، والذي أحدث في المقابل تدنياً في الاعتماد على المصادر الداخلية، تحديداً المندوبين والمحريين الداخليين. إنَّ اعتماد المؤسسة الصحفية على مصادر خارجية غير ذاتية في استقاء المعلومات قد يُعدُّ نقصاً في بعض الأحيان وقد تعود أسبابه إلى الوضع الاقتصادي للمؤسسة الذي قد يؤدي إلى نقص الكوادر المؤهلة للعمل الصحفي، وحيث إنَّ الوضع السياسي في عام 2011 قد يكون عاملاً مؤثراً من حيث الاعتماد على المصادر الحكومية الموثوقة في ظلِّ الأحداث والتي تدخل في صميم الرغبة في إظهار استقرار الوضع الاقتصادي للدولة إعلامياً.

المواقع والمساحات والعناصر الشكلية والتيبوغرافية عبر الزمن:

وكما أشرنا مسبقاً لأهمية العناصر الشكلية والتيبوغرافية والمساحة وموقع المضمون محل التحليل في ضوء أطروحات نظرية التأطير الإعلامي، فقد أظهرت الدراسة بأنَّ النشر على مساحات أقل من 30سم×3 عمود بدأ يزداد تدريجياً مع مرور فترة الدراسة، غير أنَّ النشر في النصف العلوي من الصفحات بدأ يقلّ تدريجياً منذ انطلاق الرؤية في 2008. كما بيَّنت الدراسة بأنَّ استخدام العناوين الرئيسية والفرعية معاً وبنصوص مكثَّفة ملفتة والألوان والصور كان دارجاً في بداية الدراسة ولغاية 2010 وبنسب لا تقل عن 60%، إذ أنَّ ذلك بدأ يقلّ تدريجياً في عام 2011، ثم عاود الصعود مجدداً في 2012.

ويلاحظ من خلال مما سبق أنَّ الاهتمام بالقضايا موضوع الدراسة كان كثيفاً في بداية الدراسة وذلك بسبب أنَّها السنوات الأولى من إطلاق رؤية 2030، وأنَّ ذلك الاهتمام بدأ في الازدياد مع مرور الزمن إلى

أن وصل حدّه بعام 2011، حيث ذلك الاهتمام إجمالاً بدأ ينخفض بشكل طفيف، وذلك لما أجرته تبعات الأحداث السياسية من مثبّطات، ولكن سرعان ما استعادت قضايا التنمية مكانتها في الصحيفة وذلك بازدياد الاهتمام بها بدليل ما أظهرته نتائج الدراسة.

وعليه فقد تضمّن الفصل السابق ست محاور رئيسية تناولت نتائج تحليل المضمون الكمي لصحيفة الدراسة، من خلال الإجابة عن أهم تساؤلات الدراسة وإثبات فرضياتها، حيث تضمّن المحور الأول النتائج الإحصائية التي تجيب عن تساؤل "كيف قيل؟" والتي تركز على البعد الشكلي والتبؤغرافي للمضمون، فيما تناول المحور الثاني النتائج الإحصائية التي تجيب عن تساؤل "ماذا قيل؟" والتي تقوم بتوضيح الأبعاد الموضوعية لمجالات قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030. ويلى ذلك المحور الثالث والذي يفسّر العلاقة بين الفنون الصحفية المستخدمة وقضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 والمصادر الصحفية وسبل تطوير الجانب الحكومي والمجتمعي، في حين أن المحور الخامس تناول النتائج الإحصائية التي توضّح العلاقة بين مساحات تغطية قضايا التنمية في ضوء الرؤية الاقتصادية 2030 وقطاع العمل وسبل تطوير الاقتصاد ومصادر التنمية الاقتصادية، وأخيراً المحور السادس الذي تضمّن استنتاجات الدراسة ومناقشتها.

الخاتمة

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخصّ جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت مع مرور الزمن حتى أضحت حقاً من حقوق الإنسان، وضامناً كبيراً لاستقرار الأجيال واستمرار النسل البشري. وتُعَدُّ عملية تجسيد هذه الفكرة متطلباً عالمياً ووطنياً، حتّى على كل دول العالم السعي نحو ترسيخها على أرض الواقع، وأصبحت عملية صياغة المبادرات والبرامج والاستراتيجيات المستقبلية للأوطان من أهمّ آليات تحقيقها.

هذا ما سعت إليه البحرين منذ مطلع الألفية، بالتزامن مع إطلاق المشروع الإصلاحي الشامل للبلاد الذي أخذ في جزء منه تحسين الوضع الاقتصادي العام للدولة، والذي سرعان ما تحوّل إلى مشروع تنموي رائد على مستوى المنطقة، من خلال إطلاق رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030، حيث أصبحت هذه الرؤية مرجعاً أساسياً للتنمية في البحرين، وذلك لما يتضمّنه من مبادئ وبنود مصاغة على أسس علمية استراتيجية تراعي مقومات وظروف النظام الاجتماعي العام في المجتمع البحريني بكل مجالاته، وتحمل هذه الرؤية في طيّاتها تصوّراً لمستقبل أفضل للبحرين وشعبها.

ولوسائل الإعلام دورٌ جوهري يدخل في صميم عملية تحريك عجلة التنمية، فقد سعى الباحث من خلال هذه الأطروحة نحو بيان هذا الدور، من خلال التعرّف على حيثيات معالجة الصفحات الاقتصادية في جريدة أخبار الخليج لقضايا التنمية في ضوء ما تطرحه رؤية 2030 من عناصر مهمّة، لتشكيل تصوّر عام حول طبيعة تعامل وسائل الإعلام مع الرؤية.

فقد طرح الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار العام الذي يشكّل الملامح الأساسية لموضوع الدراسة، والذي يعتبر المدخل الرئيسي لفكرتها، وذلك من خلال استعراض الإشكالية العلمية التي يدور حولها موضوع الدراسة وحدودها، وما تهدف إليه، فضلاً عن أهميّتها العلمية والمجتمعية.

وأما الفصل الثاني، فهو فصل تأسيسي ومرجعي مهم، استفاد الباحث منه في بناء الهيكلية العلمية والعملية للدراسة عموماً، حيث تناول في الجانب الأول منه مسحاً عاماً للدراسات السابقة والتراث العلمي للموضوعات المشابهة لموضوع الدراسة، والذي استطاع الباحث من خلال تحليله لتلك الدراسات التوصل إلى أجيديات إنجاز الدراسة، خصوصاً في الجانب المنهجي والإجرائي فيها. وبفضل ذلك أيضاً، تمكّن الباحث

من تكوين تصوّر عام حول النظريات العلمية الرئيسية في حقل الإعلام والاتصال، وبذلك خصّص الباحث جانباً آخر في الفصل تناول فيه النظريات التي يمكن اعتماد بعض أسسها وأفكارها في تدعيم توجّه الدراسة وهي نظريتي التأطير الإعلامي والاتصال التنموي، على اعتبار أنّ الأولى تغطّي بُعداً مهماً في تحليل المضمون الشكلي لصحيفة الدراسة، والتي تعتمد على فكرة إظهار النصوص وإبرازها كمرتكزات لأهميّة الموضوع واهتمام الصحيفة بذلك، فيما تغطّي النظرية الأخرى أهميّة وسائل الإعلام في التنمية والبُعد التكاملي بين هذه الوسائل وبين الحكومة، الساعي نحو خلق مناخ صالح للتغيير والنمو والتطور، على اعتبار ذلك مهم لفهم أهميّة توافق طرح الصحيفة محل الدراسة مع ما تقدّمه رؤية 2030 من عناصر بنيوية تنموية، كمبادرة نابغة من اهتمام الدولة بالمجتمع.

ويأتي الفصل الثالث ليكون تفصيلاً للإجمال الذي طرحه الفصل الأول من هذه الدراسة، ومكمّلاً للصورة العامة للفكرة المراد تحقيقها، حيث استعرض الباحث فيه مجمل العناصر التي يدور حولها موضوع الدراسة بإسهاب، والمفاهيم والمصطلحات التي تخصّ ذلك، بدءاً من مفاهيم الصحافة عموماً ونشأتها في البحرين مع استعراض مكانة صحيفة أخبار الخليج واعتباراتها التاريخية، في حين أنّ الجانب الثاني من الفصل طرح أهم مفاهيم التنمية وعناصرها، على اعتباره حقاً وضامناً لبقاء الأجيال، فيما طرح الجانب الثالث الأبعاد الأساسية لرؤية البحرين 2030 ومنطلقاتها التأسيسية، بدءاً من المشروع الإصلاحي السياسي والاقتصادي، مروراً باستعراض المفاهيم الأساسية التي تدخل في الفكر الاستراتيجي والتخطيط وصياغة المبادرات الوطنية واعتبارات ذلك، وصولاً إلى ذكر ما تطرحه رؤية 2030 من مبادئ وبنود وعناصر حيوية تساهم في تحقيق تطلّعاتها نحو المستقبل.

ولتوضيح آليات تنفيذ الدراسة والطريقة التي تبنّاها الباحث لتحقيق مآرب الدراسة، فقد خصّص الفصل الرابع لاستعراض الإطار المنهجي والإجرائي الذي بُنيت عليه خطوات الدراسة، حيث تناول الجانب الأول منه النظريات والدراسات السابقة التي تمّ مسحها وتحليل نتائجها إجمالاً، وأوجه الاستفادة المنهجية منها، خصوصاً في باب اختيار المنهج ووضع التساؤلات والفئات التحليلية التي تحيها، فيما تناول الجانب الثاني من الفصل التفاصيل الإجرائية للدراسة، وتحديد استخدام المنهج الوصفي والقائم على تحليل المضمون الكمّي من خلال استمارتين، الأولى تغطّي الجانب الشكلي والتبويغرافي للدراسة، والأخرى تغطّي الجانب

الموضوعي والمفاهيمي للدراسة، مع عرض فئات الاستمارتين التحليلية كمفاهيم وتعريفات إجرائية، وقياس تلك الفئات في النص على أسس وحدة الفكرة ووحدة القياس، مع سرد أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة المعتمدة على مبدأ التكرار والنسب المئوية، واستخدام اختبار كاي-تربيع لإثبات وجود علاقة ما بين المتغيرات مع التحقق من قوة هذه العلاقة. فضلاً عن ذلك فقد أخضع الباحث نتائج الدراسة التحليلية لاحقاً لاختبار الصدق والثبات، والمتأني من تحكيم مجموعة من المتخصصين لتأكيد صدق الفئات وصلاحياتها، والتحقق من ثباتها عبر الباحث وعبر الزمن من خلال معادلة "أزروف وماير Azurrof & Mayer" لاحتماب نسبة الاتفاق والاختلاف في النتائج، والتي خلصت إلى وجود اتفاق وقدره 81% للاختبار عبر الباحث، واتفاق قدره 89% للاختبار عبر الزمن.

واختتمت الدراسة فصولها باستعراض النتائج التطبيقية لتحليل المضمون، فالفصل الخامس والأخير تضمن الجداول الإحصائية لعملية التحليل، والتي بلغ عددها 42 جدولاً مقسماً ما بين نتائج تجيب عن الخصائص الشكلية للدراسة ونتائج تجيب عن الخصائص الموضوعية لقضايا الدراسة، إلى جانب جداول توضّح العلاقات البينية لتلك الخصائص، وجداول تفسّر تلك العلاقة عبر الزمن بدءاً من فترة إطلاق الرؤية في الربع الأخير من 2008 حتى 2013. وبناء على ذلك قام الباحث بربط النتائج بتساؤلات الدراسة وبعض أفكار النظريات المعتمدة، وتوصل بذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات أوضح من خلالها كيفية معالجة الصحيفة لقضايا التنمية في ضوء ما طرحه الرؤية من عناصر، وذلك بتحديد طبيعة الموضوعات التي اهتمت الصحيفة بتغطيتها في إطار مضامين الرؤية، وتبيان شكل هذا الاهتمام بالنظر إلى نتائج تحليل فئات الشكل والنتيغرافيا، وعرض ذلك على سنوات الدراسة، مع تقديم آراء تفسيرية.

لقد توصل الباحث في هذا الشأن إلى أنّ الأخبار المحلية هي الأكثر نشرًا، وأنّ أغلبها تأتي في سياق اقتصادي وتقني، وأنّ القطاع الخاص هو أكثر القطاعات نشاطاً من ناحية إعلامية، وأنّ معظم قضايا طرق التنمية الاقتصادية متأثية من عقد اللقاءات والاجتماعات وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وأنّ قضايا الخدمات المالية والمصرفية هي أكثر القضايا نشرًا في صحيفة أخبار الخليج، إلى جانب أنّ القضايا التي تتضمن استراتيجيات ومبادرات مستقبلية هي أغلب ما طرحه جوانب التطوير الحكومي، وأنّ الأخبار التي تتعلق بالحلول والمساعدات الاجتماعية هي أكثر الأخبار تغطية في الجانب المجتمعي من الرؤية.

كما توصل الباحث إلى أنَّ الأخبار هي أكثر الفنون التحريرية استخداماً، وأنَّ المؤسسات هي أكثر المصادر اعتماداً من خلال البيانات والتصريحات الصحفية الصادرة من إدارات العلاقات العامة، وذلك إلى جانب الأخبار مجهولة المصدر، وفضلاً عن ذلك فقد بيّنت النتائج بأنَّ الصحيفة كانت حريصة على نشر الأخبار المتعلقة بالتنمية بالصور والألوان والعناوين البارزة وفي مواقع علوية واضحة على اعتبارها عناصر تؤكّد اهتمام الصحيفة بقضايا التنمية في ضوء ما طرحته رؤية 2030.

وقد تبين للباحث بأنَّ اهتمام الصحيفة بقضايا التنمية كان أكثر نشاطاً في بدايات إطلاق الرؤية، أي خلال السنوات الأولى من أواخر 2008 مروراً بـ 2009 وحتى 2010، متخذاً شكلاً تدريجياً في التصاعد، إلا أنَّ هذا النشاط لاحقاً في 2011 بدأ بالهبوط قليلاً، حيث أرجع الباحث ذلك للأحداث السياسية التي مرّت بها البحرين خلال تلك الفترة، غير أنَّ ذلك الهبوط لم يستمر طويلاً، حيث شهد 2012 نوعاً من الصعود الطفيف، ثم عاد النشاط بقوة في عام 2013.

لقد أصبحت لدى الباحث رؤية واضحة حول كيفية معالجة صحيفة أخبار الخليج لقضايا التنمية في ضوء رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وقد أظهرت الدراسة عدداً من الاستنتاجات التي على ضوءها يقدّم الباحث مجموعة من التوصيات وهي:

- تنويع استخدامات الفنون التحريرية لقضايا التنمية، فالإقتصار على الأخبار والتقارير يعتبر أمراً أساسياً ولكنه يحتاج إلى المزيد من التطوير لتنويع طرق إيصال المعلومة للجمهور المستهدف، وذلك باستخدام مقالات الرأي والأحاديث والحوارات الصحفية، والتي تمكّن صناع القرارات في تبني الآراء وتحفيز متخذيها للتنفيذ.
- محاولة ربط مضامين التنمية بأطر اجتماعية وسياسية، وعدم الاكتفاء بالسياقات الاقتصادية البحتة، بهدف الحصول على أكثر قدر من الاستيعاب العام للموضوعات المستهدفة، وذلك لأنَّ الأبعاد الاجتماعية والسياسية تعبّر عن اهتمامات الشارع البحريني بكافة فئاته، خصوصاً مع الأحداث التي تمرُّ بها المنطقة والتي تعكس تأثيراتها على الوضع المحلي.

- إيجاد الروابط بين تأثيرات الوضع الاقتصادي العام للعالم والإقليم العربي والخليجي وبين اقتصاد البحرين، وتقديم التحليلات العامة للأخبار العالمية في ضوء ذلك يساعد على التنبؤ بالكثير من الأمور التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في اقتصاد البلاد.
- زيادة جرعة الأخبار التي تتعلّق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ أنّ ذلك يدخل في صميم توجّه رؤية 2030، فمبدأ الشراكة لا يقتصر فقط على اللقاءات وتوقيع الاتفاقيات، بل يطال عملية الاستفادة المشتركة من الخدمات المتبادلة في ضوء تلك الاتفاقيات، وعلى الصحيفة محل الدراسة الإحاطة بتلك القضايا من هذا الباب أيضاً.
- إضافة المزيد من القضايا والموضوعات التي تغطّي جوانب الاقتصاد القائم على الخدمات، وعدم التركيز فقط على قطاع دون غيره، بهدف بيان ثراء رؤية 2030 في ذلك الشأن، تحديداً موضوعات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر من أساسيات التطوّر العام في المجتمعات، خصوصاً وأنّ البحرين تمتلك بنية تحتية قوية في هذا المجال.
- محاولة استعراض طرق تنمية الاقتصاد بمملكة البحرين عبر الاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية والتقارير الصادرة من الهيئات العالمية، على اعتبارها مقاييس علمية دالة على التطوّر والتغيير، وعدم الاقتصار على استعراض أخبار اللقاءات وتوقيع الاتفاقيات التجارية، مع إيلاء جانب الوظائف والعمّال بعض الاهتمام وذلك لتركيز رؤية 2030 على تنمية الموارد البشرية كأساس للتنمية الشاملة التي تطمح لتحقيقه.
- إنّ استعراض الأخبار المتعلقة بالأنظمة الرقابية والتشريعات وكل ما يتعلّق بتطبيق العدالة سواء على مستوى الأفراد، أو حتى مستوى تسوية المنازعات التجارية وتطبيق الشفافية ونشر قضايا انتخابات مجالس الإدارات في الشركات والمؤسسات، يعتبر مهماً لإيجاد الصورة الذهنية الإيجابية حول الوضع التنموي لمملكة البحرين، خصوصاً وأنّ رؤية 2030 تقوم على مبدأ العدالة على اعتباره الدعامية الرئيسية للتنمية، إلى جانب مبدأي الاستدامة والتنافسية.
- إنّ أحد أهمّ مرتكزات رؤية 2030 هي التركيز على التعليم والمعرفة وتطوير مهارات الابتكار والإبداع لدى المجتمع، وعلى ذلك كان من المهم أن تولي الصحيفة لتلك القضايا

بعضاً من الاهتمام ومحاولة أقليمتها تنموياً واقتصادياً في الصحف، لخلق بيئة منقبلة لفكرة دعم وبناء اقتصاد المعرفة الذي تطمح الرؤية نحو تحقيقها.

- يجب على المؤسسات العامة والخاصة والأكاديمية بتقييم دوري لتفاعل وسائل الإعلام مع الرؤية، فضلاً عن تقييم اتجاهات الرأي العام ومدى وعيه بالرؤية وانعكاسها على واقعهم المعيشي.

- من المهم إضافة تخصص علمي أو مجال أكاديمي في الجامعات والمعاهد يغطي جوانب الاتصال التنموي وممارسة الصحافة والإعلام من أجل التنمية، وذلك لتدريب وتأهيل الصحفيين وكل القائمين بالاتصال حول أسس الكتابة الصحفية والإعلامية في مجال الصحافة التنموية، وإنشاء جيل من الصحفيين الوطنيين قادرين على التعاطي مع قضايا التنمية بكل حيثياتها ومجالاتها، خصوصاً بالاسترشاد بمضامين رؤية 2030 لتطبيق ذلك.

فضلاً عما أضافته الدراسة إلى التراث العلمي للبحرين، فقد ساهمت من خلال حيثياتها في تسليط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية تهتم مجتمع البحرين حاضراً ومستقبلاً وهي العلاقة بين التنمية الشاملة ووسائل الإعلام ودور وفاعلية المبادرات والمشاريع التخطيطية للمستقبل، وتحديد رؤية البحرين 2030، في هذه العلاقة، فهذه العناصر الثلاث هي أهم مقومات التطور في المجتمع، وهي معادلة ترسخ اعتبارها أبرز محركات التغيير نحو مستقبل أفضل. لقد توصل الباحث أثناء مسحه للتراث العلمي المحلي إلى وجود نقص في تغطية هذه الجوانب الحيوية، بالرغم من ريادة البحرين في هذا المجال، وتركيز المجتمع بأفراده ومؤسساته في إبراز الجوانب والقضايا الأخرى كالسياسية والبرلمانية والاجتماعية، وشاء الباحث بذلك نحو تكملة هذا التقصير بإضفاء اللسة العلمية على هذه العلاقة، مع تأكيده على ضرورة اتخاذ فكرة الدراسة كمنطلق لإجراء الدراسات وإصدار التقارير الدورية التي تساعد على تقييم هذه العلاقة، والتي تعكس واقع المجتمع وتقيس وعيه ودرجة التغيير فيه.

وبالرغم مما تضيفه هذه الدراسة من ثراء علمي ومعرفي للقاعدة الفكرية للمجتمع البحريني، إلا أنها تعتبر دراسة تأسيسية تفتح آفاق أوسع للباحثين المقبلين، لخلق بناء معرفي تراكمي متكامل لفائدة المجتمع بما يتناسب مع متطلبات العصر، وعلى ذلك يمكن الاسترشاد من هذه الدراسة في إجراء دراسات أخرى مختلفة تغطي الجوانب الآتية:

- وسائل التواصل الاجتماعي والتنمية
- وسائل الإعلام واتجاهات الجمهور البحريني حول رؤية 2030
- المجالات البحرينية المتخصصة وأخبار مجلس التنمية الاقتصادية
- رؤية 2030 وشبكات التواصل الاجتماعي
- معالجة تلفزيون البحرين لقضايا التنمية: تحليل مضمون نشرة الأخبار الاقتصادية
- القائمين بالاتصال وممارسة الصحافة من أجل التنمية
- الصحافة الدولية وقضايا التنمية الاقتصادية في البحرين

وبناء على ما سبق فإنَّ التنمية هي متطلب مهم من متطلبات الحياة، ووجود رؤية مملكة البحرين 2030 يُعدُّ أهم منهجياتها، والتي لا يمكن لها أن تدار دون الرجوع إلى وسائل الإعلام. ودور هذه الدراسة يكمن عموماً في إبراز جوانب من هذه العلاقة، والتي يطمح الباحث من خلالها نحو خلق مناخ علمي وعملي صالح لإحداث النمو والتغيير من أجل مستقبل أكثر استقراراً.

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

1- رسائل ماجستير ودكتوراه غير منشورة:

- أبوجامع، منى (2009)، معالجة الصحافة الأردنية اليومية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.jcmcr.com>
- أجتبي، محمد (2009). التغطية الصحفية لقضية تضخم الأسعار في صحافة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية لصحيفتي الخليج والبيان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.jcmcr.com>
- أحمد، محمد (1999)، دور الصحافة الليبية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من الصحف الليبية في الفترة من 1992-1996، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.nooonbooks.com>
- الحروب، محمد (2012) معالجة الصحافة السعودية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليل مضمون. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.meu.edu.jo>
- الهاجري، مريم (2011)، دور الصحافة المحلية في ترتيب قضايا ومؤشرات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأهلية، البحرين.
- زايد، خالد (2011)، تغطية الصحافة البحرينية اليومية لمشروع مجلس التنمية الاقتصادية 2030: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، البحرين.
- وهيب، استبرق (2009). المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق: تحليل مضمون مجلة نيوزويك-النسخة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.jcmcr.com>

2- دراسات علمية منشورة:

- أبو السعيد، محمود ولبد، عماد (2009). دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 16. 221-257. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.qou.edu>
- القرني، علي (2006). معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة، مركز بحوث كلية الآداب، 112. جامعة الملك سعود. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://faculty.ksu.edu.sa/default.aspx>
- المحمود، جمال (2004)، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 20(2) 245-268. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.damascusuniversity.edu.sy>
- رشيد، بتول ومراد، فائق (2012). المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية: دراسة تحليلية لجريدة المدى - نموذجاً - للفترة من 2011/2/2 ولغاية 2011/2/28، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2(99)، 878-927. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.iasj.net>
- عبدالغفار، محمد (2014). التخطيط الاستراتيجي وأهميته للأمن الوطني والأمن الإقليمي. دراسات، 1(1)، 68-69.
- هادي، محمد (2010). دور الإعلام الداعم والمساند لبرامج التنمية الشاملة. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 5. 153-188. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.aden-univ.net>

3- كتب:

- أبوزيد، فاروق (1990). فن الكتابة الصحفية، القاهرة: عالم الكتاب.
- أبوزيد، فاروق (1999). مقدمة في علم الصحافة، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
- أبوزيد، فاروق (2000). فن الخبر الصحفي، القاهرة: عالم الكتاب.

- الحسن، غسان (2011). أيديولوجيا الإخراج الصحفي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الشايجي، هلال (1989). الصحافة في الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال، المنامة: بانوراما الخليج.
- الصويغي، عبدالعزيز (1998). الإخراج الصحفي والتصميم: بين الأقلام والأفكار والحواشيب، بيروت: دار الملتقى للطباعة والنشر.
- العبد، عاطف والعبد، نهى (2008). نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العربي، عثمان (1996). النظريات المعيارية: ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع؟ الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- الغتم، محمد وجمال، محمد (2003). نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- الغتم، محمد وجمال، محمد (2007). نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- الكامل، فرج (2001). بحوث الإعلام والرأي العام: تصميمها وإجرائها وتحليلها، القاهرة: دار النشر للجامعات.
- الموسى، عصام (2012). المدخل في الاتصال الجماهيري، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- بركات، حليم (2009). المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جلال، محمد (2007). النظام السياسي في مملكة البحرين: الإصلاح في إطار الهوية، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- خضور، أديب (2000). مدخل إلى الصحافة: نظرية وممارسة، دمشق: دار الحارث.

- سرحان، منصور (2006). الصحافة في البحرين: رصد الصحف المتوقفة والجارية 1939-2005، المنامة: وزارة الإعلام.
- سرحان، منصور (2010). مؤسسو ورواد الصحافة في مملكة البحرين، المنامة: وزارة الثقافة والإعلام.
- صالح، أشرف واللبان، شريف (2001). الإخراج الصحفي: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبدالحميد، محمد (2004). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة: عالم الكتب.
- عبدالمرضي، ماجدة (2010). الصحافة المتخصصة: إشكاليات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة: دار العالم العربي.
- عمر، معن (1992). البناء الاجتماعي: أنساقه ونظمه، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- غدنز، أنتوني (2005). علم الاجتماع، ترجمة: فايز، الصياغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فونوني فارد، جيرارد (2013) مقدمة في التحليل الاقتصادي، ترجمة: العزاوي، محمد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ماتيلار، آرمان وميشيل (2005). تاريخ نظريات الاتصال. ترجمة: لعياضي، نصرالدين ورابع، الصادق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مثناني، رضا (2009). مجتمع المعلومات والتنمية: أية علاقة؟ تونس: مركز النشر الجامعي.
- مجلس التنمية الاقتصادية (2009). رؤيتنا: من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030، المنامة: مجلس التنمية الاقتصادية.
- مزاهرة، منال (2011). بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية.
- مكاي، حسن والسيد، ليلي (1998). الاتصال ونظرياته المعاصرة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية:

- ميشو، إيف (2005). ما التكنولوجيا؟ ترجمة: الحاج، محمد وإديسي، عبدالهادي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- ويمر، روجر ودومينيك، جوزف (2013). مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة: أبو اصبع، صالح ومنصور، فاروق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4- قواميس ومعاجم وموسوعات:

- حجاب، منير (2004) المعجم الإعلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- شيبان، نبيل وكنج، دينا (2004). قاموس شيبان لعلوم الإدارة، بيروت: مطبعة كركي.
- دار المشرق (2001). المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت: المكتبة الشرقية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- رسائل ماجستير ودكتوراه غير منشورة:

- Ahmed, Q. (1998). *Development News in the Newspapers of Bangladesh: A Study of Selected Publications* (Doctorate Dissertation, Howard University). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>
- Diddi, A. (2003). *Business News Coverage of India, Before and After India's Economic Liberalization, by The Wall Street Journal, The New York Times and two Indian Newspapers—Financial Express and The Economic Times* (Masters Thesis, Michigan State University). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>
- Gill, E. (2005). *Media Coverage of the New Economy* (Masters Thesis, University of Missouri-Columbia). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>
- Joisher, D. (2006). *A Content Analysis of US Newspaper Coverage of Outsourcing of High-Tech Jobs to India in the Early 21st Century* (Masters Thesis, California State University). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>

- Maryian, A. (2010). *News in the Ugandan Press: The Case of the New Vision* (Masters Thesis, Örebro University). Sweden. Retrieved from <http://www.oru.se/>
- Rattliff, J. (2001). *Economic News and Public Perceptions of the US Economy* (Doctorate Dissertation, Duke University). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>
- Rodriguez, I. (1999). *Journalism, Development, and the Reworking of Modernity: News Reporting and Construction of Local Narratives of Modernization in Puerto Rico During Operations Bootstrap 1947-1963* (Doctorate Dissertation, University of Minnesota). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>
- Siu-narn, P. (1986). *National Communication and Development: A comparative Study of Four British Colonies: Nigeria, Guyana, Singapore, and Hong Kong* (Doctorate Dissertation, University of Michigan). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>
- Tobing, S. (1991). *Development Journalism in Indonesia: Content Analysis of Government Television News* (Doctorate Dissertation, Ohio University). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>
- Wete, F. (1986). *Development Journalism: Philosophy and Practices in Cameroon* (Doctorate Dissertation, University of Missouri–Columbia). USA. Retrieved from <http://www.proquest.com>

2- دراسات علمية منشورة

- Bowd, K. (2003). How Different is 'Different'? Australian Country Newspapers and Development Journalism. *Asia Pacific Media Educator*, 1(14), 9, 117-130. Retrieved from <http://ro.uow.edu.au>
- Chong, D., & Druckman, J. (2007). A Theory of Framing and Opinion Formation in Competitive Elite Environments. *Journal of Communication*, 57(1), 99-118. Retrieved from <http://www.unc.edu>
- Chong, D., & Druckman, J. (2007). Framing Theory. *Annu. Rev. Polit. Sci.*, 10, 103-126. Retrieved from <http://northwestern.edu>

- Coyne, C. & Leeson, P. (2004). Read All About It! Understanding the Role of Media in Economic Development. *Kyklos*, 57(1), 21-44. Retrieved from: <http://www.peterleeson.com>
- DeVreese, C. (2005). News Framing: Theory and Typology. *Information Design Journal*, 51-62. Retrieved from <http://www.jcmcr.com>
- Entman, R. (1993). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. *Journal of communication*, 43(4), 51-58. Retrieved from <https://www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca>
- Flor, A. (1995). Development Communication: The Fifth Theory of the Press. University of the Philippines Open University. Retrieved from <http://www.academia.edu>
- Fogarty, B. (2005). Determining Economic News Coverage, Academic Article, University of North Carolina at Chapel Hill, USA. Retrieved from <http://www.umsl.edu>
- Lawal, T. & Oluwatoyin, A. (2011). National Development in Nigeria: Issues, Challenges and Prospects. *Public Adm. Policy Res*, 3(9). 237-239. Retrieved from <http://www.academicjournals.org/jpapr>
- Quebral, N. (1986). Development communication Training values - Have they Kept Pace With the Changing Paradigm?, 5. In AMIC-WACC-WIF Consultation on Beyond Development Communication, Singapore, Nov 18-22-1986. Singapore: Asian Mass Communication Research & Information Centre. Retrieved from <http://www.researchgate.net>
- Quebral, N. (2006). Development Communication in a Borderless World. *New Global Times*, 3.1-5. Retrieved from <http://ojs.ub.gu.se>
- Scheufele, D. (1999). Framing as a Theory of Media Effects. *Journal of Communication*, 49 (1), 103-122. Retrieved from <http://www.phil-fak.uni-duesseldorf.de>
- Scheufele, D. & Tewksbury, D. (2007). Framing, Agenda Setting and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models, *Journal of Communication*, (57). 9-20. Retrieved from <https://www.unc.edu>

- Shipley, R. (2002). Visioning in Planning: Is the Practice Based on Sound Theory? *Environment and Planning*, 34(1). 7-16. Retrieved from <http://epn.sagepub.com>
- Sing, A. (2011). Coverage of Development News in Print Media: A Content Analysis, *Bilingual Journal of Humanities & Social Sciences*, 2(1&2), CSJM University, India. Retrieved from <http://www.shodh.net>
- Waisbord, S. (2001). Family Tree of Theories, Methodologies and Strategies in Development Communication. Rockefeller Foundation, 99. Retrieved from: <http://www.communicationforsocialchange.org>
- Zia, A., & Khan, A. (2012). Media Coverage for Development of Agriculture Sector: An Analytical Study of Television channels in Pakistan. *J. Agric. Res*, 50(4). 555-564. Retrieved from <http://www.jar.com.pk>

3 - کتب

- Christians, C., Glasser, T. & McQuail, D. (2009). History of Communication: Normative Theories of the Media: Journalism in Democratic Societies. Champaign, IL, USA: University of Illinois Press. Retrieved from <http://www.ebrary.com>
- McAnany, E. (2012). History of Communication: Saving the World: A Brief History of Communication for Development and Social Change. Urbana, IL, USA: University of Illinois Press. Retrieved from <http://www.ebrary.com>
- Severin, W & Tankard, J. (2001). Communication Theories: Origins, Methods, and Uses in the Mass Media. New York: Addison Wesley Longman.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

<http://www.bahrainedb.com/ar/Pages/default.aspx#.Viz48NIrLIU>

- مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية:

<http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=D0900>

- هيئة الإفتاء والتشريع القانوني - الجريدة الرسمية:

<http://www.tra.org.bh/ar/home.asp?dfltlng=1>

- هيئة تنظيم الاتصالات:

الملاحق

أسماء السادة محكمي استمارتي تحليل المضمون

تمت مخاطبة أعضاء هيئة التدريس بقسم الإعلام والسياحة والفنون – كلية الآداب بجامعة البحرين
التالية أسماءهم لتحكيم استمارتي تحليل المضمون:

- د. أشرف صالح
- د. رضا مثناني
- د. عبدالكريم الزباني
- د. شعيب الغباشي
- د. عدنان بومطيع

كما تم إرفاق الخطاب بورقة تعريفية تتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها وتسؤولاتها، مع قائمة التعريفات
الإجرائية.

قائمة أعداد صحيفة الدراسة (العينة) التي تم حصرها بناء على أسلوب الأسبوع الصناعي

Week	Day	Date
1	Friday	24-10-08
2	Saturday	01-11-08
3	Sunday	09-11-08
4	Monday	17-11-08
5	Tuesday	25-11-08
6	Wednesday	03-12-08
7	Thursday	11-12-08
8	Friday	19-12-08
9	Saturday	27-12-08
10	Sunday	04-01-09
11	Monday	12-01-09
12	Tuesday	20-01-09
13	Wednesday	28-01-09
14	Thursday	05-02-09
15	Friday	13-02-09
16	Saturday	21-02-09
17	Sunday	01-03-09
18	Monday	09-03-09
19	Tuesday	17-03-09
20	Wednesday	25-03-09
21	Thursday	02-04-09
22	Friday	10-04-09
23	Saturday	18-04-09
24	Sunday	26-04-09
25	Monday	04-05-09
26	Tuesday	12-05-09
27	Wednesday	20-05-09
28	Thursday	28-05-09
29	Friday	05-06-09
30	Saturday	13-06-09
31	Sunday	21-06-09
32	Monday	29-06-09
33	Tuesday	07-07-09
34	Wednesday	15-07-09
35	Thursday	23-07-09

36	Friday	31-07-09
37	Saturday	08-08-09
38	Sunday	16-08-09
39	Monday	24-08-09
40	Tuesday	01-09-09
41	Wednesday	09-09-09
42	Thursday	17-09-09
43	Friday	25-09-09
44	Saturday	03-10-09
45	Sunday	11-10-09
46	Monday	19-10-09
47	Tuesday	27-10-09
48	Wednesday	04-11-09
49	Thursday	12-11-09
50	Friday	20-11-09
51	Saturday	28-11-09
52	Sunday	06-12-09
53	Monday	14-12-09
54	Tuesday	22-12-09
55	Wednesday	30-12-09
56	Thursday	07-01-10
57	Friday	15-01-10
58	Saturday	23-01-10
59	Sunday	31-01-10
60	Monday	08-02-10
61	Tuesday	16-02-10
62	Wednesday	24-02-10
63	Thursday	04-03-10
64	Friday	12-03-10
65	Saturday	20-03-10
66	Sunday	28-03-10
67	Monday	05-04-10
68	Tuesday	13-04-10
69	Wednesday	21-04-10
70	Thursday	29-04-10
71	Friday	07-05-10
72	Saturday	15-05-10
73	Sunday	23-05-10
74	Monday	31-05-10

75	Tuesday	08-06-10
76	Wednesday	16-06-10
77	Thursday	24-06-10
78	Friday	02-07-10
79	Saturday	10-07-10
80	Sunday	18-07-10
81	Monday	26-07-10
82	Tuesday	03-08-10
83	Wednesday	11-08-10
84	Thursday	19-08-10
85	Friday	27-08-10
86	Saturday	04-09-10
87	Sunday	12-09-10
88	Monday	20-09-10
89	Tuesday	28-09-10
90	Wednesday	06-10-10
91	Thursday	14-10-10
92	Friday	22-10-10
93	Saturday	30-10-10
94	Sunday	07-11-10
95	Monday	15-11-10
96	Tuesday	23-11-10
97	Wednesday	01-12-10
98	Thursday	09-12-10
99	Friday	17-12-10
100	Saturday	25-12-10
101	Sunday	02-01-11
102	Monday	10-01-11
103	Tuesday	18-01-11
104	Wednesday	26-01-11
105	Thursday	03-02-11
106	Friday	11-02-11
107	Saturday	19-02-11
108	Sunday	27-02-11
109	Monday	07-03-11
110	Tuesday	15-03-11
111	Wednesday	23-03-11
112	Thursday	31-03-11
113	Friday	08-04-11

114	Saturday	16-04-11
115	Sunday	24-04-11
116	Monday	02-05-11
117	Tuesday	10-05-11
118	Wednesday	18-05-11
119	Thursday	26-05-11
120	Friday	03-06-11
121	Saturday	11-06-11
122	Sunday	19-06-11
123	Monday	27-06-11
124	Tuesday	05-07-11
125	Wednesday	13-07-11
126	Thursday	21-07-11
127	Friday	29-07-11
128	Saturday	06-08-11
129	Sunday	14-08-11
130	Monday	22-08-11
131	Tuesday	30-08-11
132	Wednesday	07-09-11
133	Thursday	15-09-11
134	Friday	23-09-11
135	Saturday	01-10-11
136	Sunday	09-10-11
137	Monday	17-10-11
138	Tuesday	25-10-11
139	Wednesday	02-11-11
140	Thursday	10-11-11
141	Friday	18-11-11
142	Saturday	26-11-11
143	Sunday	04-12-11
144	Monday	12-12-11
145	Tuesday	20-12-11
146	Wednesday	28-12-11
147	Thursday	05-01-12
148	Friday	13-01-12
149	Saturday	21-01-12
150	Sunday	29-01-12
151	Monday	06-02-12
152	Tuesday	14-02-12

153	Wednesday	22-02-12
154	Thursday	01-03-12
155	Friday	09-03-12
156	Saturday	17-03-12
157	Sunday	25-03-12
158	Monday	02-04-12
159	Tuesday	10-04-12
160	Wednesday	18-04-12
161	Thursday	26-04-12
162	Friday	04-05-12
163	Saturday	12-05-12
164	Sunday	20-05-12
165	Monday	28-05-12
166	Tuesday	05-06-12
167	Wednesday	13-06-12
168	Thursday	21-06-12
169	Friday	29-06-12
170	Saturday	07-07-12
171	Sunday	15-07-12
172	Monday	23-07-12
173	Tuesday	31-07-12
174	Wednesday	08-08-12
175	Thursday	16-08-12
176	Friday	24-08-12
177	Saturday	01-09-12
178	Sunday	09-09-12
179	Monday	17-09-12
180	Tuesday	25-09-12
181	Wednesday	03-10-12
182	Thursday	11-10-12
183	Friday	19-10-12
184	Saturday	27-10-12
185	Sunday	04-11-12
186	Monday	12-11-12
187	Tuesday	20-11-12
188	Wednesday	28-11-12
189	Thursday	06-12-12
190	Friday	14-12-12
191	Saturday	22-12-12

192	Sunday	30-12-12
193	Monday	07-01-13
194	Tuesday	15-01-13
195	Wednesday	23-01-13
196	Thursday	31-01-13
197	Friday	08-02-13
198	Saturday	16-02-13
199	Sunday	24-02-13
200	Monday	04-03-13
201	Tuesday	12-03-13
202	Wednesday	20-03-13
203	Thursday	28-03-13
204	Friday	05-04-13
205	Saturday	13-04-13
206	Sunday	21-04-13
207	Monday	29-04-13
208	Tuesday	07-05-13
209	Wednesday	15-05-13
210	Thursday	23-05-13
211	Friday	31-05-13
212	Saturday	08-06-13
213	Sunday	16-06-13
214	Monday	24-06-13
215	Tuesday	02-07-13
216	Wednesday	10-07-13
217	Thursday	18-07-13
218	Friday	26-07-13
219	Saturday	03-08-13
220	Sunday	11-08-13
221	Monday	19-08-13
222	Tuesday	27-08-13
223	Wednesday	04-09-13
224	Thursday	12-09-13
225	Friday	20-09-13
226	Saturday	28-09-13
227	Sunday	06-10-13
228	Monday	14-10-13
229	Tuesday	22-10-13
230	Wednesday	30-10-13

Summary

Development has always been a substantial element of the overall societal change and improvement process, therefore Bahrain had realized, at the beginning of the Millennium, the importance of the Development process, coming out with lunching and obtaining the strategic Economic Vision 2030. The Media, on the other hand, have a major role in applying this desired change, leading this study to search for the ties between Media and Development, through identifying Bahraini Newspapers coverage of the development issues in scope of the Vision 2030.

The study reported here is a content analysis of Akhbar Al-Khaleej newspaper, conducted on 230 issues of the newspaper, specifically applied on 1863 economic news articles, covering the period from October 2008 until October 2013, based on both Framing and Development Communication theories as theoretical framework.

The study found that the newspaper was more interested in the positive local news, published within economic and technical context, and most often the private sector issues. Economically, the results of the study showed that most economic ways of development are derived from meetings and trade agreements signage, and that the financial and banking sector issues are the most published issues. Governmentally, the results indicate that the issues of future strategies and initiatives are most mentioned, and as for Community-based development, social assistance and welfare issues are the most covered issues. The study also found that the short story news is the most editorial arts were used, and that the newspaper relayed heavily on organizations press releases and anonymous sources as news source of information. Typographically, the results showed that the newspaper published most of the development issues colorfully, along with pictures and prominent titles, and clearly located on top sides of the pages, evidencing the high interest of the newspaper in covering development issues in scope of Vision 2030. Furthermore, the study has showed a great deal of emphasis on development issues at the beginning of the launch of the vision, specifically in late 2008, however, this interest started to decline slightly in 2011, due to the political events upraised in Bahrain during that period, but it did not last longer, as the focus on development issues had rapidly accelerated in 2012 onward.

University of Bahrain

College of Arts



**Department of
Mass Communication,
Tourism & Fine Arts**

**Development Issues in Bahraini Newspapers:
A Content Analysis Study of
“Bahrain’s Economic Vision 2030”
Coverage in “Akhabar Al-Khaleej” Newspaper
2008 - 2013**

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Master Degree in Communication

Submitted by
Mohamed Yusuf Mohamed Al-Naar
20042665

Supervised by
Dr. Ashraf Ahmed Abdelmogeth
Associate Professor
University of Bahrain

Kingdom of Bahrain
December, 2015